وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../.....
رقم التسجيل ط1: 2318034096333
رقم التسجيل ط2: 2318034092165

النظام الضريبي للجزائر خلال فترة الدايات 1671-1830م

مذكـــرة مقدمـة ضمـن متطلبات نيـــل شهادة الماستر
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتان:
- سليمة مشيكي
- مسعودة دشوشة

لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. إسماعيل تاحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
د. بلال كشيدة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. هجيرة سلامي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024م

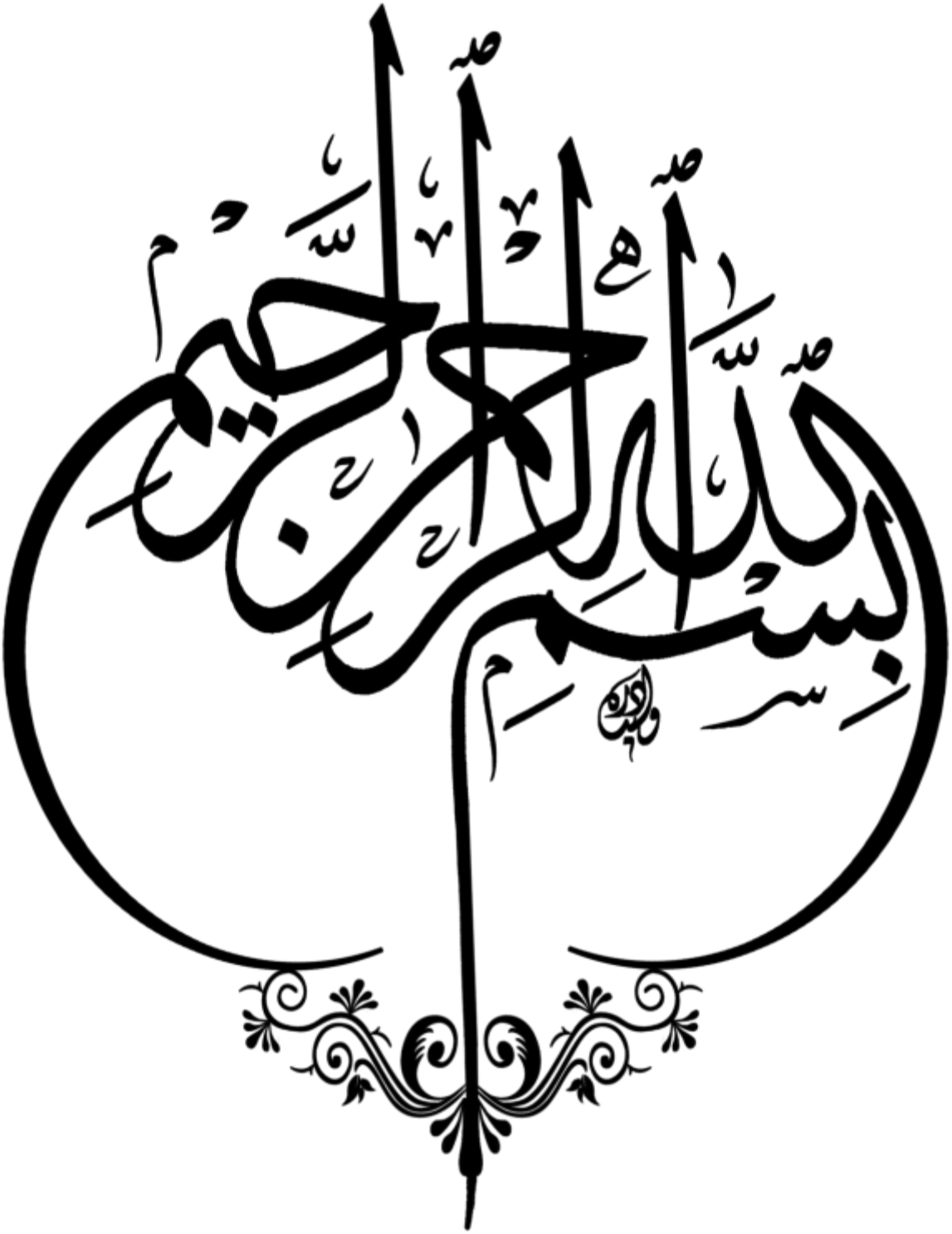
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[سورة الأحقاف، الآية:15]

الحمد لله رب العالمين الذي أنعم علينا بالعلم والإيمان واليقين وجعلنا من المسلمين، وعلى ما تفضل به وأنعم من عون ورعاية وتوفيق، وبعد فإننانتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذنا المشرف الدكتور: "بلال كشيدة" ، الذي عبد لنا طريق البحث من خلال توجيهاته وإرشاداته وملاحظاته رغم انشغاله، وقدم لنا يد العون والمساندة، وكل الجهد لإخراج هذه الدراسة بصورتها النهائية.

كما نتقدم بخالص الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام

كما نقدم خالص شكرنا إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد بوضياف المسيلة، وطاقمه الإداري.

سليمة

مسعودة

الإهداء

الحمد الله الذي وهبني نعمة العقل وأمدني بالقوة والإرادة حتى أقمت هذا العمل

المتواضع من ثمة الشكر الجزيل

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى أغلى ما لدي أمي الغالية وأبي العزيز

إلى إخوتي وكافة أفراد عائلتي

دون أن أنسى أصدقائي وزملائي جميعا كل باسمه

إلى كل من وقف بجانبي

مسعودة

الإهداء

إلى قنديل الحياة، وسر النجاح دائمة العطاء، **"أمي"** حفظها الله ورعاها

إلى رمز الهيبة والوقار **"أبي"** أمد الله في عمره

إلى رياحين الحياة أبنائي "صلاح الدين، حسام الدين، سيف الدين،

ملاك، ليان، رتاج، باية، مريم"

إلى إخوتي وأخواتي حبا واحتراما

إلى رفيقتي في دروب البحث بن طرشة صليحة

سليمة

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة
ج	جزء
ط	طبعة
تر	ترجمة
دت	دون تاريخ
ص	صفحة
مج	مجلد
ع	عدد

مقدمة

عاشت الجزائر في ظل الحكم العثماني ما يزيد عن ثلاثة قرون، برزت فيه كإيالة قوية فرضت وجودها في حوض البحر المتوسط، بعد أن تمكنت من التصدي للأطماع الأوروبية والتمتع بالاستقلال السياسي عن الخلافة العثمانية، إلا أنّ الفترة الأخيرة من هذا الحكم عرفت اضطرابات ومشاكل مرتبطة بالأوضاع العامة الداخلية والخارجية للبلاد، كضعف أسطولها البحري والتحالف الأوربي ضدها.

وهي فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث لما شهدته من تغيرات خاصة تلك الّتي طرأت على الحياة الاقتصادية ولاسيما النظام الضريبي منها، فقد تحول اهتمام الدولة تدريجيا نحو الداخل للاعتماد على الموارد الأولية للبلاد، وتوفير الأموال للخزينة العامة باعتبارها العصب المحرك للحياة الاقتصادية والإدارية والعسكرية وذلك بجباية الضرائب من سكان الريف والمدن على حد السواء وبذلك أصبح النظام الضريبي يمثل أساس النظام المالي في تغطية أوجه الإنفاق المتعددة.

ورغبة منا في فهم النظام الضريبي للجزائر في أواخر العهد العثماني كان موضوعنا للدراسة والبحث تحت عنوان: "النظام الضريبي في إيالة الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830" لتسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية والنظم المالية وعلاقتها بالسياسة الضريبية المنتهجة خلال الفترة المحددة للبحث، والّتي أصبحت فيها سلطة البلاد تسعى إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال من خلال الصرامة والتشدد في جبايتها وهو ما كان له انعكاسات خطيرة على السكان في الأرياف والمدن.

وقد دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- الرغبة في عرفة مختلف أنواع الضرائب التي فرضت على السكان في فترة الدايات وكيفية جبايتها.
- معرفة أهمية النظام الضريبي في الجانب الاقتصادي.
- الاهتمام بتاريخ الجزائر الحديث في الفترة العثمانية خاصة في جزءه المتعلق بالأوضاع الّتي تلامس حياة السكان في الأرياف.

- البحث في الأوضاع الاقتصادية والنظم المالية وعلاقتها بالسياسة الضريبية المنتهجة.
- المساهمة ولو بشيء بسيط في هذا الموضوع الّذي لا يزال يكتنفه بعض الغموض خاصة تأثير النظام الضريبي على الأوضاع العامة للإيالة.

والإشكالية الّتي نود طرحها والإجابة عليها تتمحور حول النظام الضريبي، فما هي مظاهر هذا النظام المعتمد في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م؟

من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أنواع الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في الأرياف والمدن؟
- فيما تتمثل السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر خال عهد الدايات؟
- ما هي آثار النظام الضريبي على استقرار المجتمع والسلطة وعلى العلاقات الخارجية للإيالة؟

وقد فرضت طبيعة الموضوع اتباع المنهج التاريخي الوصفي بالإضافة إلى المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع الأحداث التاريخية المتعلقة بالواقع الاقتصادي ووصف مختلف أنواع وأشكال الضرائب والرسوم المفروضة على السكان آنذاك، مع أعمال بعض المناهج من حين إلى آخر كمنهج التحليل والمقارنة والإحصاء وفق ما تقتضيه ظروف البحث، كالتعليق على أنواع الضرائب وإحصاء القيمة الضريبية لكل نوع وحسب كلّ منطقة، واستنتاج تأثيرها على الأفراد.

وتسهيلا لدراسة جوانب هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول بالإضافة إلى خاتمة.

الفصل التمهيدي: بعنوان "الواقع الاقتصادي لإيالة الجزائر خلال فترة الدايات 1671-1830م" تحدثنا فيه عن الأوضاع الاقتصادية من خلال دراسة مميزات القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري، كما تطرقنا إلى مشاكل كلّ قطاع لإعطاء صورة واضحة عن الأنشطة الاقتصادية للسكان.

الفصل الأول: "السياسة الجبائية للدولة العثمانية" تعرضنا فيه للسياسة الجبائية من خلال توضيح التشريع الضريبي الذي اعتمده العثمانيون وكيفية تطوره وأهم التغيرات التي طرأت عليه مظاهر السياسة الجبائية وينتهي بكيفية جباية الضرائب من السكان.

الفصل الثاني: "أنواع الضرائب المفروضة على السكان" حددنا فيه الضرائب من حيث أنواعها وقيمتها سواء على سكان الأرياف من خلال تنوع الملكيات الزراعية أو سكان المدن من خلال النشاطين الصناعي والتجاري وعائدات البايلك.

الفصل الثالث: "آثار النظام الضريبي على الأوضاع الداخلية والخارجية لإيالة الجزائر" اشتمل على عدة عناصر تبرز انعكاسات ونتائج النظام الضريبي على أوضاع الجزائر الداخلية والخارجية انطلاقا من التدهور الاقتصادي والاضطرابات والثورات التي شهدتها البلاد خلال حكم الدايات، وتأثير الامتيازات التجارية لليهود في تردي الأوضاع، وصولا إلى تأثير غنائم الغزو البحري في تعاظم الخطر الخارجي باشتداد الحملات العسكرية والتحالفات الأوروبية على الجزائر إلى غاية الاحتلال الفرنسي.

أمّا الخاتمة فقد ضمناها مجموع النتائج الّتي توصلنا إليها في هذا البحث، وأتبعناها بملاحق اقتطفناها من مراجع تعكس مواضيع لها علاقة مباشرة بفصول البحث.

أما عن الدراسات السابقة للنظام الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني لم يلق اهتماما كبيرا من قبل الباحثين إلا أننا نقف على بعض الدراسات التي تناولت جانبا منه مثل: دراسة توفيق دحماني بعنوان الضرائب في الجزائري 1792-1865م تحت إشراف الدكتور عمار بن خروف التي جاءت مقارنة بين النظام الضريبي في العهد العثماني والعهد الفرنسي من خلال أنواع الضرائب وطرق الجباية وتأثيراته المختلفة، وأيضا ما درسته فلة القشاعي موساوي في رسالتها النظام الضريبي في الريف القسنطيني في أواخر العهد العثماني 1771-1837م، ضف إلى ذلك مذكرة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر من إنجاز الطالبتين: خضرة بوميدونة، وسارة قاسمي المعنونة بالنظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م ، تحت إشراف أحمد جعفري جامعة غرداية للسنة الجامعية

2017-2018م، ومذكرة الماستر في التاريخ المعاصر بعنوان النظام الضريبي في الجزائر أوخر العهد العثماني 1792-1830م لعيسى قبشي، تحت إشراف الأستاذة شهرازاد شلبي بجامعة محمد خيضر بسكرة، للموسم الجامعي 2016-2017م.

ولإثراء هذا البحث اعتمدنا جملة من المصادر والمراجع المتخصصة منها والعامة، والّتي لها قيمة علمية حقيقية، ومن أهم هذه المصادر كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة ومذكرات أحمد الشريف الزهار وكتاب طلوع سعد السعود لتحديد أهم الضرائب وقيمتها، بالإضافة إلى المراجع لمجموعة من المؤلفين الّتي تناولت بنوع من الدراسة والتحليل الأوضاع الاقتصادية والنظم المالية في تلك الفترة، ونخص بالذكر ناصر الدين سعيدوني وكتابه النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، وكتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني لنفس المؤلف، إضافة إلى مؤلفات أرزقي شويتام حيث اعتمدنا على كتابه المجتمع الجزائري وفعالياته وكتابه نهاية الحكم العثماني في الجزائر، كما استفدنا من كتابه دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (1519-1830م)، ضف إلى ذلك كتاب حنيفي هلايلي أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، كما استخدمنا بعض المجلات والدوريات أهمها:

- مقال أحمد بحري بعنوان ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظهائر المازونية من المجلة الجزائرية للمخطوطات.
- ومقال عمر لمقدم جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني الّذي نشره في مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية.

أمّا عن الصعوبات الّتي واجهتنا فتعذر الحصول على بعض المصادر الّتي تخدم موضوعنا بشكل أساسي، كما أنّ الموضوع تناولته الكتابات الأجنبية ممّا يتطلب الترجمة، كما عانينا من شح المعلومات وتشابهها في كثير من الأحيان خاصة في ضبط أنواع الضرائب كونها معلومات مختصرة لا تغطي كلّ الجوانب، نظرا لقلة الدراسات الاقتصادية في الفترة العثمانية، إضافة إلى طبيعة الموضوع فهو متشعب يمس الكثير من المجالات.

غير أننا نأمل أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانب هذا الموضوع وأن نكون بهذه الدراسة قد أسهمنا بجديد في تاريخ الجزائر الحديث خلال الفترة العثمانية، وأن يكون التوفيق حليفنا في معظم الآراء الّتي انتهينا إليها.

ولا يفوتنا في الأخير أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور "كشيدة بلال" فهذا العمل ما كان له أن ينجز لولا دعمه للاستمرار في العمل، والتوجيه والنصح اللذين بذلهما لنا، فقد تحمل معنا مشقة البحث وتكبد عناء الإشراف، نسأل الله له دوام الصحة والعافية وله منا كلّ الاحترام والتقدير.

والله نسأل أن يوفقه ويوفقنا إلى ما فيه السداد

الفصل التمهيدي

الواقع الاقتصادي لإيالة الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)

أولا- القطاع الفلاحي

ثانيا- القطاع الصناعي

ثالثا- القطاع التجاري

إنّ تاريخ الجزائر العثماني ارتبط في بدايته بالصراع بين القوى المسيحية بزعامة إسبانيا الكاثوليكية وبين القوى الإسلامية بزعامة الخلافة العثمانية، ويعد وصول العثمانيين إلى غرب المتوسط عاملا حاسما في ظهور إيالة الجزائر، والّتي كان فيها الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا لاسيما عهد الدايات[1].

إذ زاد فيه ضعف الإمبراطورية العثمانية رافقه تطور نظام الحكم في الجزائر الّتي تحولت إلى شبه جمهورية عسكرية مستقلة سياسيا عن الباب العالي، وأصبح الداي[2] يمارس سلطة شبه مطلقة وجمع الضرائب[3] في مجال حفظ الأمن الداخلي[4].

فالباحثون والمختصون في تاريخ الجزائر الحديث يجمعون على أنّ القرن السابع عشر كان بمثابة العصر الذهبي ويرجع الفضل في ذلك إلى طائفة الرياس الّتي تقوم بدور مزدوج تمثل في تدعيم القطاع الاقتصادي بنشاطها البحري والتصدي للغارات الّتي كان يشنها الأوربيون، ولكن شأن الجزائر أخذ يتضاءل مع عوامل الضعف المتزايدة منذ القرن الثامن عشر، والّتي شملت جميع القطاعات رغم المحاولات الّتي قام بها بعض الدايات[5].

---

(1) عهد الدايات (1671-1830م) كان مليئـــا بالثورات والمؤامرات ولم تكن مدة حكمهم تستمر طويلا، إذا ما استثنينا عثمان باشا الّذي امتد حكمه من سنة 1766 إلى غاية 1791 (أنظر: صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار النشر والتوزيع، عنابة، 2005م، ص131، كما يمكن الرجوع إلى نفس الصفحة لمعرفة الدايات الّذين حكموا الجزائر).

(2) **الداي:** لقب يعني الخال، وأصبح بمرور الوقت يدل على الحاكم. (أنظر: عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص418)

(3) **الضـــرائب:** نســـبة محدود من النقود يدفعها الأفراد أو المؤســـسات حسب القانون المعمول به في الدولة للقيام بجبايتها على البضـــائع المستوردة أو منتجات محلية، (أنظر: يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص183).

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص21،24.

(5) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص28.

ويمثل القطاع الاقتصادي في جزئه المتعلق بالنظام الضريبي مجال دراستنا، ولفهمه لابد من التعرض إلى أوضاعه الّتي كانت سائدة آنذاك.

فعند دراستنا أوجه النشاط الاقتصادي للجزائر في عهد الدايات يلاحظ الطابع الزراعي والرعوي المتمركز أساسا في الأرياف وأطراف المدن في حين الحواضر تكاد تنفرد بالنشاط الحرفي، والّذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات للسكان، وإلى جانب ذلك لعبت التجارة الخارجية والداخلية دورا مهما في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري عموما[1].

أولا- القطاع الفلاحي:

فبالرجوع إلى الفلاحة نجد أنّ اتساع السهول الزراعية[2] وخصوبة التربة واعتدال المناخ وتنوع التضاريس أثره في تنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، إذ يمكن ملاحظة ثلاث مناطق متباينة، فالمنطقة الشمالية تتميز بالسهول الشاسعة نسبيا والخصبة ذات التربة الحمراء والسوداء وبوفرة المياه، والمنطقة الوسطى المحصورة بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي والّتي تتميز بالارتفاع النسبي وذات الكميات المتوسطة من الأمطار تغطيها حشائش قصيرة ما يجعلها رعوية بالدرجة الأولى، أمّا المنطقة الجنوبية فهي سهل شاسع من الرمال[3].

وحيثما وجد ينبوع من الماء أو ساقية تجد رقاع مغطاة بالأعشاب تصلح للرعي وواحات مزروعة بالنخيل كواحة الزيبان[4].

---

(1) محمد مكحلي: ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني (1707-1827م)، دار آفاق كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص108.

(2) تذكر المصادر أنّ سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها، وهي تمتد على مسافة قدرها بالتقرب 330 ميلا مربعا، أمّا نواحي جيجل وبجاية، فإنّها تنتج الشعير والجوز والتين والزيتون، وكثيرا من الجلود والشموع والشحوم، وتمتد سهول عنابة على مساحة طولها أربعون ميلا وعرضها خمسة وعشرون، وهي في منتهى الخصوبة وتنتج جميع أنواع الحبوب (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، ط3، دار الحكمة، الجزائر، ص ص57،58).

(3) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص56،57.

(4) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص110.

والملاحظ أنّ كلّ منطقة في الإيالة اختصت بنوع من المنتوجات الفلاحية الّتي كانت تزيد عن حاجيات السكان، كما كانت تحظى بشهرة عالمية[1]، وفي هذا الشأن يقول أحد قناصل الدول الأوروبية بالجزائر: "أراضي الجزائر فإنّها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر فكانت نتيجته جيدة"[2].

وقبل أن نتحدث عن أنواع المحاصيل الزراعية الّتي كان ينتجها المجتمع الجزائر خلال تلك الفترة لابد أن نحدد طبيعة ملكية الأراضي وأنواعها وطرق استغلالها[3]، باعتبارها العامل الأساسي في العملية الإنتاجية، وفي تحديد العلاقات العامة السائدة بين الإدارة والسكان لفهم تأثير النظام الضريبي[4].

فملكية الأراضي الزراعية في الجزائر في الفترة العثمانية انقسمت إلى:

1- ملكية مشاعة:

وهي أراضي العرش الّتي يستغلها كلّ أفراد القبيلة وتعطى الأسبقية للمعوزين، وإذا كان أحد أبناء القبيلة قادرا على العمل ولا يملك وسائل الإنتاج فأنّه يشترك مع غيره أو يطلب معونة حتى لا يضطر إلى الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى، فهو عيب تخشاه القبيلة[5]، وضمنها أراضي المشمل الّتي انقرض أفراد أسرتها أو الّتي تصدق بها أهل البر للمساجد والفقراء والمعوزين للاستفادة منها، أو تحول لمقبرة جماعية لأهل القبيلة.

---

(1) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص111.

(2) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص57.

(3) أنظر الملحق رقم 01.

(4) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، ص306.

(5) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص ص110،111.

2- ملكية البايلك:

وهي الأراضي التابعة للدولة وتشمل معظم الأراضي الخصبة في ضواحي المدن والسهول، يستغلها البايلك بنفسه أو بمساعدة قبائل المخزن وهو ما يعرف بنظام الخماسة والتويزة، كما تشمل أراضي العزلية الّتي حصل عليها البايلك بالمصادرة فيؤجرها للخواص أو يقتطعها لبعض الموظفين الإداريين والمرابطين مقابل الخدمات الّتي يقدمونها للسلطة.

3- ملكية خاصة:

تنتشر في المناطق الجبلية مثل القبائل والأوراس وضواحي المدن حيث الأحواش والأجنة[1]، وتستغل بواسطة الخماسين[2]، وهي شبه إقطاعية يستأجر فيها المالك فلاحين يدفع عنهم ديونهم وعندما تجنى المحاصيل يتقاضى الفلاح خمس المحصول بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عليه[3].

4- ملكية الأحباس:

أو أراضي الوقف وهي تابعة للمؤسسات الدينية يتولى أمرها الوكيل تحت إشراف الناظر[4]، ويمكن أن تميز منها أوقاف سبل الخير وأوقاف الأولياء والمرابطين والأملاك الدينية الخاصة بأهل الأندلس[5].

---

(1) يؤكد شالار وكاريت روزي بأنّ الفلاحة في إيالة الجزائر كانت مزدهرة، وبأنّه كثيرا ما كان يمران بأجنة الكروم والأشجار المثمرة الّتي لم يعرف مثلها في أوروبا، وأن الأراضي كانت مغطاة بأجمل الغابات والبساتين والديار... أمّا العيون والسواقي ومجاري المياه في هذه البساتين فقد أنتجت الخضر والفواكه بكثرة عجيبة (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص57).

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)، ص ص307،308.

(3) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص110.

(4) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)، المرجع السابق، ص308.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص142،143.

وكما أشرنا سابقا فإنّ كلّ منطقة اختصت بنوع من المحاصيل، فالحبوب اشتهرت بها نواحي معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة للاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج[1]، ما جعل البايلك يضمها إلى أملاك الدولة، فأصبحت تغطي عشبة الاحتلال في نواحي قسنطينة ووهران حوالي أربعة وثمانين ألف هكتار[2] بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة مثل التين والزيتون بالمناطق الجبلية كالقبائل والمدية، وازدهرت بساتين الخضر والفواكه بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية مثل وهران وتلمسان والبليدة وعنابة وقسنطينة، وهي ملك للطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الميسورين، مستعينين في خدماتها بالفلاحين أو ببعض العبيد والأسرى المسيحيين[3].

وأنتجت أراضي الجزائر في تلك العقود الأرز حيث بيع للأهالي بأثمان معقولة، وزرعت فيها مساحات شاسعة من التبغ الّذي يعتبر من أرقى الأنواع في العالم، إضافة إلى زراعة الكتان في جهات متعددة حتى أنّ الديوان كان يرسل منه هدايا إلى الباب العالي[4]، وفي الأرياف زرعت الأشجار المثمرة والخضروات المختلفة، الّتي يحتاجها السكان[5].

ولم يكن النشاط الفلاحي يقتصر على المحاصيل الزراعية بل رافقه تربية المواشي كحرفة مكملة لزراعة أراضي العرش لدى سكان الهضاب العليا، كما اتخذت حرفة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل بذاته ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب[6]، وشمل هذا الأسلوب تربية الأبقار والأغنام والماعز والخيول

---

(1) حيث كان القمح الجزائري ذو نوعية ممتازة ويؤكد شالر بقوله: "القمح مشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى بسبب جودته لصنع المكارونة وغير ذلك من أنواع العجائن" (أنظر: أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص58).

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص32.

(3) حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص153.

(4) إنتاج بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم، والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بسهول الشلف وميلة (أنظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص33).

(5) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص ص111،112.

(6) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص32.

والنحل، حيث أنتجت كميات كبيرة من اللحوم والأصواف والجلود[1]، ودل على ذلك مخطوط ابن الغتري عندما قال: "أنّ البقرة كانت تباع بريالين وصاع القمح بريـــال ونصف" فالفارق بين السعرين دليل قاطع على أنّ عدد الأبقار كان كثيرا، كما تجاوز عدد الأغنام ثمانية ملايين رأس، وهي تعطينا صورة واضحة عن أهمية الإنتاج الحيواني سواء للتصدير أو الحاجة المحلية[2]، وتختلف الثروة الحيوانية من منطقة إلى أخرى، فكانت الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء أين نجد المراعي الشاسعة، بينما المنطقة التلية فتختص بتربية الأبقار، أمّا الماعز والخيول والبغال نجدها عند كلّ القبائل، إلا أنّ هناك من القبائل من أولى اهتماما خاصا بتربية الخيول[3]، لأنّها عادة ما تكون ضمن الواجبات الضريبية الّتي يدفعها البايات للدايات، أو كجزء من الهدايا الممنوحة للأمراء المسيحيين، وتم الاعتناء أيضا بتربية الجمال للاعتماد عليها في قوافل الحج والتجارة عبر الصحراء[4].

وذكرت المصادر أنّ الجزائريين كانوا يصطادون أسماك كثيرة بالقرب من سواحلهم، غير أنّها لم تتكلم عن وجود مراكز للتصدير أو غيرها[5].

وإلى جانب الزراعة هناك الثروة الغابية الّتي عرفت أوائل القرن التاسع عشر تدهورا كبيرا نتيجة توسع الحياة الرعوية، وكذا استغلالها المفرط في صناعة السفن وبناء المنازل واستخراج الفحم، فمنطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة[6].

---

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص59.

(2) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص112.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص312.

(4) وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص142،143.

(5) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص112.

(6) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص152.

وعرف هذا القطاع انتعاشا بتوافد الأندلسيين على الجزائر، إذ ساهموا في تطوير تقنيات الري وإدخال محاصيل زراعية جدية، يضاف إليه حرص بعض الحكام أمثال الباي محمد بن عثمان بباياك الغرب، إلا أنّ هذه الجهود تركزت في المناطق التلية[1].

ورغم أنّ القطاع الفلاحي مثل المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان إلا أنّ الفلاح الجزائري كان يعيش ظروفا صعبة أواخر الحكم العثماني فقد كان عرضة للأمراض[2] والمجاعات الّتي كانت تجتاح البلاد من الحين إلى الآخر[3] كالطاعون الّذي تسبب في هلاك عدد كبير من السكان ممّا أدى إلى نقص اليد العاملة مثل وباء عامي 1817م و1818م الذي أدى إلى هلاك ثلثي سكان المدينة، كما تضررت منه أغلب الجهات الجبلية والصحراوي[4]، وظلت الأوبئة تجتاح البلاد طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر وأن آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون قبل الاحتلال هي سنة 1816م ولم يختفي إلا سنة 1822م[5]، إضافة إلى الكوارث الطبيعية وفي مقدمتها الزلازل ونذكر منها زلزال مدينة عنابة 1815م وزلزال مدينة الجزائر 1818م، وزلزال البليدة ومتيجة 1825م، وعرفت البلاد كذلك فترات من الجفاف وزحف الجراد الّتي تسببت في خسائر مادية وبشرية ساهمت في تدهور القطاع الفلاحي[6]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي، والالتجاء إلى رمادة

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص314، 313.

(2) فيما يخص الفترة الّتي ندرسها فإنّ الجزائر قد تعرضت فيها لأمراض وأوبئة مختلفة أصابت سكانها مرات متعددة وأحدثت خسائر تكاد تكون خيالية من كثرة هولها وارتفاع عدد الضحايا، وبما أنّ العلوم لم تكن قد بلغت درجة فائقة من التطور بحيث تحدد جراثيم الأوبئة تحديدا مضبوطا، فإنّ السكان والأطباء كانوا ينسبون كلّ هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون، الّذي كثيرا ما وقفت السلطة العثمانية عاجزة أمامه (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص49).

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص34.

(4) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص61.

(5) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص50.

(6) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص61.

الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة، أو إلى ترك الأرض بوار لمدة سنة أو أكثر لاسترجاع خصوبتها.

يضاف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار مطلع القرن التاسع عشر نتيجة الثورات وحركات التمرد الداخلية والّتي أضرت بالأراضي الزراعية وأرغمت الفلاحين في المناطق الريفية على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن وتهديد قبائل المخزن المسلحة أثناء جباية الضرائب[1] ممّا جعلهم ينسحبون إلى الجبال والصحاري وهذا الوضع أدى إلى انتشار الفقر بعد تحول أراضيهم الخصبة إلى أراضي جرداء مهجورة[2]، كما دفع هذا الوضع أيضا بالكثير من الفلاحين إلى تربية المواشي والرعي أو امتهان الزراعة المؤقتة في المناطق التي انعدم فيها الأمن أو ما يعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء، بل ودفعت هذه الظروف الصعبة في المناطق الجبلية بعض الفلاحين إلى ممارسة الزراعة وحمل السلاح عند الحاجة تحت قيادة بعض الأشراف والمرابطين كبلاد القبائل وجبال الأوراس والونشريس ومناطق النمامسة والحنانشة[3].

وقد حالت هذه الصعوبات والعراقيل دون تطور القطاع الفلاحي الّذي كان بإمكانه أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، ومهما يكن فإن البلاد كانت تنتج ما يكفي سكانها[4].

ثانيا- القطاع الصناعي:

لقد اقتصر على الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات التحويلية البسيطة الّتي استمدت تقاليدها من الماضي في إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف[5]، كما تنوع الإنتاج بتنوع المواد الأولية الزراعية والحيوانية الّتي كانت أساس المصنوعات والحرف

---

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص58،61.

(2) المرجع نفسه، ص60.

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص34.

(4) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص113.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص35.

اليدوية[1]، فكان لكل منطقة إنتاجها الصناعي الّذي يوجه إلى الاستهلاك محليا والفائض يصدر إلى الخارج[2].

ففي الأرياف اتجهت الصناعة المحلية إلى تلبية الحاجيات الضرورية للعيش، بينما الصناعة التقليدية[3] في المدن أنتجت الكمالية والترفيهية، حيث خضعت لمراقبة النقابات المهنية الّتي كان لها صلاحية الإشراف على أصول المهنة والّتي تحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها[4].

بحيث يعين على رأس كلّ حرفة أمين يتولى تنظيم الحرفة ويسمى رئيس كل هؤلاء الأمناء شيخ البلد أو والي المدينة[5]، وتنجز كلّ حرف في ورشات من طرف عدد من العمال، ويراقب الإنتاج ويسهر على جودته، وكذا ترقية الحرفيين من رتبة عامل إلى معلم، ويقيد أسماء العمال الجدد الوافدين على المدينة، وكان مطالبا بجمع الضرائب المقررة على حرفته وتسليمها بعد ذلك لشيخ البلد، إضافة إلى أنّ مختلف الحرف في المدن كانت تشغل شارعا معينا يحمل اسم الحرفة الموجودة به نظرا لأنّ الإنتاج الصناعي فيها كان مخصصا لأغراض تجارية[6].

وكانت المدن والقرى الجزائرية خلال فترة الدايات تنسج الزرابي والحياك والبرانس والحصر، وتصنع الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل والشالات[7] التي بيعت بأسعار

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص318.

(2) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص62.

(3) المقصود بالصناعة التقليدية الحرف الممارسة في مختلف مدن الإيالة، وقد كان أصحابها ينضمون في هيئات تتولى كلّ واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس الّتي يحتاج إليها السكان في حياتهم اليومية (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص61).

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص36.

(5) حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريف وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص125.

(6) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص320، 319.

(7) عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص106.

أغلى من المنتوجات الأوروبية لأنّها أجمل وأمتن، وكذا صناعة الشواشي وانتشرت دباغة الجلود الّتي تصنع منها السروج والأحذية[1]، واختصت مدينة الجزائر[2] وتلمسان وقسنطينة بصناعة الحلي الذهبية الّتي احتكرها اليهود، بينما قرى جرجرة بصناعة الحلي الفضية، كما مارس المجتمع الجزائري أنشطة أخرى كصناعة الفخار والحدادة والنجارة وبناء السفن وسبك النقود لتوفر المواد الأولية[3] وتفاوت هذه الصناعات من حيث الجودة من مكان إلى آخر[4].

أمّا الصناعة المعدنية أو الثقيلة فلم تشهد تطورا ملموسا واقتصرت في تلك الفترة على استخراج الملح ومعالجة الجير وصناعة الذخيرة والأسلحة والأدوات الفلاحية[5].

وعموما لم تشهد الصناعة في عهد الدايات تطورا لأنّها هي الأخرى تعرضت إلى نفس العوامل الّتي عرقلت الفلاحة، فهي أساسا تعتمد على مواردها الخام، فعندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني ارتفعت الأسعار وجعلت الصناع يدفعون مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، وهو ما انعكس على مصنوعاتهم الّتي تميزت بالقلة والغلاء[6] لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها، كما تعود أسباب عدم تطور

---

(1) كان للجزائريين من براعة في طرز السروج المذهبة والمفضضة على درجة لا يهتدي إليه غيرهم وكذلك في صناعة الخزف الملون بالأدهان، وفي صناعة السفن الصغيرة (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص ص61،32).

(2) ففي مدينة الجزائر ورشة لسك النقود، وحظائر لبناء المراكب، ومحاجر في باب الواد، ومصانع للأسلحة والذخيرة (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع نفسه، ص61).

(3) كانت تتوفر في الجزائر مناجم متعددة من الفحم والرخام والرصاص والنحاس والفضة والحديد والذهب والزرنيخ والخيلدون (نوع من العقيق الجيد) وحجر البلور وهذه الخامات كانت تصدر إلى الخارج أو يهمل استغلالها لأنّ الثورة الصناعية لم تصل إلى الجزائر بعد. (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع نفسه، ص62).

(4) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص62-63.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص35.

(6) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص63.

النشاط الصناعي بسبب احتفاظه هو الآخر بالطابع التقليدي وعدم محاولة تطوير الوسائل الإنتاجية لمنافسة الصناعة الأوروبية الّتي تعتمد على الإنتاج الآلي ما يجعل أسعارها منخفضة، يضاف إلى تشجيع بعض الحكام العثمانيين في الجزائر للاستيراد الخارجي، فغدت المصنوعات الأوروبية متوفرة في الأسواق وشائعة الاستعمال[1]، فهي تستورد بكميات كبيرة مقابل تصدير الإنتاج الوطني الفلاحي والحيواني[2]، بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما احتكرت جزءا من النشاط الصناعي مثل صناعة السفن ومسابك المدافع ومطاحن الدقيق والمحاجر وهي الصناعة الاستخراجية الّتي تستند عليها قوة البايلك في تدعيم سلطة الداي الاقتصادية والسياسية[3]، وهو ما حال دون قيام صناعة حقيقية في ذلك الوقت، حتى في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم وفرة المواد الأولية والخبرة الضرورية لهذه المصنوعات[4]، كما أفشل هذا الواقع تحول البرجوازية[5] الجزائرية إلى برجوازية تحويلية على غرار نظيرتها الأوروبية الّتي وضعت الحرف تحت تصرفها ولم يضيق عليها مجال الاستثمار[6]، ويضاف إلى ذلك تعامل الحرفيين مع المؤسسة العسكرية، وهذا من العوامل الّتي أضعفت الصناعة لاسيما في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إذ كانوا يزودونها بإنتاجهم كالملابس والسروج والأواني الفخارية والأحذية

---

(1) منذ القرن التاسع عشر بدأت الحرف ومختلف الأنشطة التقليدية الجزائرية في العهد العثماني ومعها الاقتصاد الحضري في التدهور لصالح المنتوجات الأوروبية ثم لم يقتصر الأمر على الحواضر حيث امتد هذا التأثير إلى داخل الأرياف (أنظر: محمد مكحلي: المرجع السابق، ص119).

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص330.

(3) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص115.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص37.

(5) **البرجوازية:** هي كلمة فرنسية تعني الطبقة الوسطى القائمة بين طبقة النبلاء والطبقة العامة، وترمز إلى فئات التجار وأصحاب الأعمال والمعنيين بالإشراف على شؤون الصناعة والتجارة، (أنظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص188).

(6) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص115.

والأدوات الحريرية والخبز وغيرها، وعندما تقلص عدد الجنود في أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م انخفضت مبيعاتهم ممّا أثر سلبا على صناعتهم[1].

ولكن القطاع الاقتصادي الّذي كان له تأثير مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية لإيالة الجزائر هو قطاع التعامل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي[2].

ثالثا- القطاع التجاري:

يعد نشاط مكمل وموازي للنشاطين الفلاحي والصناعي وأحد أهم القنوات الرئيسية الّتي تنتقل من خلالها الأموال والمعارف والتأثيرات المختلفة في المجتمع، كما أنّ التجارة تساعد على تطوير المنشآت القاعدية في المدن والأرياف كالمحلات وطرق المواصلات[3].

وكما هو الشأن في جميع البلدان فإنّ التجارة في الجزائر نوعان:

1- تجارة داخلية:

يقوم بها الأهالي داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف[4]، فتنوع الإنتاج الزراعي والصناعي حَوّل المدن الجزائرية إلى مراكز تجارية هامة تجلب إليها سكان مختلف القرى لشراء حاجاتهم الضرورية وبيع إنتاجهم الفلاحي والحرفي، في الوقت الذي ارتبطت فيه المدن أيضا ارتباطا وثيقا بالأرياف باعتبارها مصدر تمويلها بالمواد الغذائية، وهو ما ساعد على خلق التكامل بين المدن والأرياف فكان الفلاحون في شمال البلاد يأتون إلى أسواق المدن في مواسم الحصاد محملين بالحبوب والمواشي والجلود والأصواف ويأخذون في المقابل المواد والمنتوجات غير المتوفرة لديهم، فكانت مدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان ووهران بعد تحريرها من الإسبان سنة 1792م من أهم المراكز

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص332، 333.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص38.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص334.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص38.

التجارية خلال تلك الفترة[1]، وما يدل على الازدهار التجاري في المدن عدد المحلات والأسواق والحوانيت والمقاهي والمخازن والحمامات والفنادق أو الخانات وغيرها من الفضاءات والمرافق التجارية[2] الّتي يحتاجها التجار الوافدون من مختلف المناطق[3]، بينما كان أهالي الصحراء يقدمون إلى الشمال محملين بالتمور والأصواف المغزولة ويأخذون الصوف الخام والحبوب والأغنام والزبدة، ونتج عن هذا التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة، وأيضا ازدياد أهمية أسواق التبادل الأسبوعي والموسمي[4] كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع بجنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة[5] وساهمت هذه الأسواق في فك العزلة عن بعض القبائل الجبلية والصحراوية، فكانت بالنسبة لها فضاءات لتسويق إنتاجها وشراء احتياجاتها، ومجالا لتبادل الأفكار والتجارب واستقاء الأخبار ونشر الدعاية، وهذا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق البراح الذي ينادي في رحاب السوق[6]، كما ساعدت على ظهور بعض التجمعات السكانية بالقرب من الأماكن الّتي تعقد فيها الأسواق لينعكس ذلك على مستوى معيشة السكان[7]، وهناك الباعة المتجولين المعروفين بالعطارين الّذين ينتقلون بسلعهم عبر مختلف مناطق الوطن[8]، وقد ساعد على التبادل التجاري الداخلي تشجيع الحكومة للأسواق التجارية بغية فرض نفوذها على سكان الأرياف عندما تفد القبائل

---

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص65.

(2) أنظر الملحق رقم 02.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص336.

(4) تعقد هذه الأسواق أسبوعيا في ساحة كبيرة في بعض القرى أو خارج المدن ويقصدها المنتجون والمستهلكون من المناطق المجاورة للتجارة، إضافة إلى دورها الثقافي حيث يقصدها المداحون لسرد قصصهم المختلفة، أمّا المعارض السنوية فتكون تحت إشراف شيخ العرب الصحراء (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص64).

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص36.

(6) صبحي لخصر، أولاد تبان، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2016، ص77.

(7) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص345.

(8) المرجع نفسه، ص342.

إلى هذه الأسواق، إضافة إلى مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية المتجهة نحو المشرق العربي أو بلاد السودان[1]، ومهما كانت أهمية التجارة الداخلية فإنّها تبقى استهلاكية ومحدودة الربح والنجاح[2].

2- تجارة خارجية:

تمتد إلى ما وراء الحدود مع الدول الجنوبية كمالي والنيجر ونيجيريا والّتي عرفت بالسودان الغربي، وتتولى التجارة معها القبائل الصحراوية[3]، وشملت المواد المصدرة المنتوجات الأوروبية والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية والشحوم وغيرها، ويتم استيراد التبغ والعبيد وريش النعام وجلود البقر الوحشي والعاج[4].

وعرفت العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي هي الأخرى نشاطا واسعا خاصة مع تونس، فالقوافل ترحل يوميا من قسنطينة والواحات الجزائرية متجهة إلى المدن التونسية محملة بالأقمشة والتمور وغيرها، أمّا المواد المستوردة فتشمل الأسلحة والكبريت والأقمشة الحريرية، في حين كانت المبادلات مع المغرب الأقصى ضعيفة وتشمل نفس المواد المتبادلة مع تونس، وانفردت عنها بالكميات الكبيرة من الجلود والأحذية، والّتي تمر عبر فاس ومكناس وتيطوان إلى الجزائر عبر وادي ميزاب وتلمسان ووهران[5].

إضافة إلى التجارة مع باقي الأقطار العثمانية في المشرق والّتي تدر أرباحا وفيرة لاسيما المتصلة بموسم الحج، حيث تجلب القوافل معها الحاجات الكمالية[6] كالحرائر الدمشقية والقطنيات المصرية والسجاد الفارسي، ويصعب تحديد حجم هذه التجارة بدقة لعدم

---

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص64.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص38.

(3) أصاب التجارة مع بلاد السودان الضعف والانكماش في مستهل القرن التاسع عشر بعد انفتاح السودان على المحيط الأطلسي وإلغاء النخاسة وانعدام الأمن بالطرق الصحراوية (أنظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع نفسه، ص40).

(4) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص347.

(5) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص66.

(6) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص39.

توفر البيانات لإبراز قيمتها، لأنّ المقايضة كانت الطريقة الغالبة في عمليات التبادل التجاري، كما نعجز عن تحديد أصل التجار لأنّ المصادر تستعمل مصطلح المغاربة[1].

وقد انقسمت الطرق البرية للتجارة[2] إلى جهوية تربط بين مختلف المناطق في الإيالة، وأخرى سلطانية[3] تربط بين كلّ من تونس والمغرب وليبيا والسودان، وتتوفر طريقتان للنقل البري، أولاهما القافلة والّتي تضم مجموعات متعددة من التجار الّذين لا تربط بينهم سوى مصلحة الطريق، وثانيهما النجع أو القبيلة السيارة الّتي تنتقل بكاملها[4].

ومهما قيل عن التجارة مع إفريقيا والمشرق فإنّها لا ترقى إلى مستوى التبادل التجاري مع الدول الأوروبية، نظرا لموقع الجزائر الممتاز المطل على حوض المتوسط[5] جعل موانئها مثل ميناء الجزائر والقل ومرسى الخرز بالقالة وجيجل وبجاية وعنابة ودلس على طول الساحل تلعب دورا تجاريا هاما مع الدول الأوروبية، وبالخصوص فرنسا[6] الّتي ارتبطت بعلاقات تجارية مع الجزائر منذ القرن الثالث عشر، ووصلت إلى ذروتها في القرن الثامن عشر بعد المرسوم الفرنسي سنة 1741م الّذي نص على تأسيس الشركة الملكية الإفريقية لاستغلال خيرات الجزائر بشكل أوسع لتحقيق أرباح طائلة، ومنع التغلغل الإنجليزي إلى شمال إفريقيا[7].

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص354.

(2) أنظر الملحق رقم 03.

(3) الطريق السلطاني يربط بين مدينتي قسنطينة ووهران بمدينة الجزائر (أنظر: شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871م)، مج1، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص36.

(4) فهيم أقوارة: ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (ق10-11هـ/16-17م)، دار الإرشاد، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، 2015، ص ص67 ، 68.

(5) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص66.

(6) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص ص66-67.

(7) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص40.

وقد استوردت الدول الأوروبية المواد الأولية المتوفرة في الجزائر بكميات كبيرة كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب[1]، مقابل تصدير الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من اسكندنافيا والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا، والسكر والأقمشة من إنجلترا[2].

ولم تساهم التجارة الخارجية مع أوروبا في تطوير الأوضاع الاقتصادية، لأنّ المبادلات مع أقطارها كانت تتم بواسطة وكلائهم الّذين يحصلون على أرباح طائلة من المواد الجزائرية المختلفة الّتي كانوا يصدرونها[3]، ومن خلال إبقاء التجار الجزائريين بعيدا عن هذا المجال بالعراقيل الّتي كانوا يفرضونها على سفنهم التجارية، كالذي كان يقوم به الفرنسيون خاصة تجار مرسيليا بإلقاء القبض على ربانها بحجة أنّهم من المرتدين المسيحيين، وهو ما يفسر قوة البحرية الجزائرية في المجال الحربي وضعف الأسطول التجاري[4]، وأمام قلة المراكب المخصصة للتجارة البحرية كان التجار الجزائريون يلجؤون إلى نقل بضاعتهم على متن السفن الأوروبية، أو يستأجرون في بعض الأحيان سفن الرياس لحماية أنفسهم وبضاعتهم الثمينة من الوقوع في أيدي القراصنة المسيحيين[5]، وقد استمرت هذه المضايقات للتجار الجزائريين إلى غاية الاحتلال الفرنسي، وازدادت في فترات ضعف البحرية، إذ فرضت الدول الأوروبية عليها التفتيش ولم يسمح لها بالدخول إلى الموانئ الّتي ترى أنّها تنافسها فيها تجاريا، وبرر عملها هذا بأنّ هؤلاء البحارة الجزائريين قراصنة متنكرون، لذا وجب إيقافهم والتنكيل بهم[6].

---

(1) محمد مبارك الميلي: تاريخ الجزائري في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص310.

(2) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص ص160 ،161.

(3) عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص34.

(4) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين (1792-1830م)، المرجع السابق، ص ص108، 109.

(5) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص17.

(6) عمار هلال: المرجع السابق، ص35.

ومما زاد في التضييق على النشاط التجاري الخارجي ممارسات معظم الدايات بمنح الامتيازات والتسهيلات التجارية للأجانب من يهود وأوربيين، أبرزها تلك الّتي تمتعت بها الشركات الفرنسية طوال الوجود العثماني في الجزائر[1]، وعدم انتهاج سياسة الحماية الجمركية بتشجيع الاستيراد الخارجي، ونتج عن هذا الوضع أنّ التجار الجزائريين احتلوا مكانة ثانوية في تجارة بلادهم[2].

كما أنّ المبادلات التجارية بين إيالة الجزائر والأسواق الخارجية تتم عن طريق ميناء الجزائر الّذي يستقبل جل البضائع المستوردة القادمة من موانئ ليفورنه وجنوة ومرسيليا وتطوان وسلا وتونس وطرابلس الغرب وأزمير وإسطنبول[3] جعل مدينة الجزائر قطب أزهار الإيالة والمركز السياسي والحاضرة الاقتصادية على حساب الموانئ الأخرى[4].

وبعد هذا العرض المختصر عن الأوضاع الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها نتطرق إلى النظام الضريبي في الفصول اللاحقة.

---

(1) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص ص158، 162.

(2) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص171.

(3) المرجع نفسه، ص170.

(4) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص37، 38.

الفصـل الأول

السياسـة الجبائيـة للدولة العثمانية

أولا- النظام الضريبي للدولة العثمانية

1- التشريع الضريبي للدولة العثمانية

2- مظاهر السياسة الجبائية

ثانيا- جباية الضرائب

1- الجباية في الأرياف

2- الجباية في المدن

أولا- النظام الضريبي للدولة العثمانية:

1- التشريع الضريبي للدولة العثمانية:

اتبع العثمانيون في إدارة مواردهم وجباية عوائدهم على نظام ضريبي لضبط شؤون دولتهم، يستند في هيكله العام إلى ما أقره فقهاء المذهب الحنفي في مصنفاتهم[1].

والضرائب يقصد بها ما تفرضه الدولة على الرعية من تكاليف مالية، أي أنّها فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا بصفة نهائية وبدون مقابل، وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية للدولة[2].

وقد انقسمت عند العثمانيين إلى:

- **التكاليف الشرعية:** وهي الثابتة الّتي جاءت بها نصوص القرآن والسنة وحددت مصادرها ومصاريفها ومقاديرها، وأهمها الزكاة والجزية والخراج.
- **التكاليف العرفية:** والّتي لم يدل عليها دليل خاص من الكتاب والسنة وإنّما فرضتها الدولة العثمانية، بموجب السلطة الّتي منحتها الشريعة لولي الأمر بالتصرف فيها، إذا لم تف التكاليف الشرعية بحاجة المسلمين العامة، ويشترط فيها أن يراعي حال الناس وهي نوعان:
  - رسوم عرفية يتقاضاها العاملون في أجهزة الدولة الإدارية والقضائية من الأهالي.
  - العوارض الديوانية الّتي تفرض في أوقات الأزمان كالحرب والكوارث الطبيعية[3].

كما أخذت الدولة العثمانية عن غيرها من الدول السابقة بعض أساليب التنظيم المالي كطرق جباية الضرائب ومصادر الدخل في مقدمتها النظم السلجوقية، وأدخلت عليها بعض

---

(1) معاذ محمد عابدين، قاسم الحموري: التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج29، ع3، أكتوبر 2016م، ص258.

(2) خضرة بوميدونة، سارة قاسمي: نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، مذكرة شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2017، ص10.

(3) معاذ محمد عابدين، قاسم الحموري: المرجع السابق، ص ص258، 259.

التعديلات بما يتوافق وظروفها كقوة العرف القبلي وشيوع الحياة البدوية وطبيعة الحياة في الريف والمدن[1].

وعليه فإنّ النظام الضريبي الّذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، فالإدارة كانت تراعي أثناء فرضها للضرائب وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال والالتزام بها من ظرف لآخر، ومن منطقة لأخرى، ووفقا لهذه المعطيات فأنّه من الطبيعي أن تكون الضرائب متنوعة هي الأخرى[2].

ويجدر الذكر أنّ الضرائب الإضافية في بادئ الأمر لم تتعدَ ضريبة الخراج، ومع مرور الزمن تطورت حتى أصبحت تتضمن عدة أنواع من الالتزامات المالية الثقيلة، وهي المعروفة باللزمة عند قبائل الرعية[3].

فلم يفت من هذا النظام الجبائي أي فروع من الإنتاج الفلاحي والصناعي والتجاري، ولا أي مادة قابلة للدفع، إذ تميز بتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة[4].

وهو ما يشكل للباحثين فيما يتعلق بالدراسات الّتي تتصل بكيفية معالجة هذه المصادر المتعددة للمداخيل المالية لإيالة الجزائر خاصة خلال فترة الدايات، فقد اعتبرها البعض ضرائب أو رسوما مباشرة تتعلق بإنتاج الأراضي الفلاحية وأخرى غير مباشرة تمس عائدات الجمارك والاحتكارات، ووصفها الكثير من المستشرقين في كتاباتهم بالضرائب الشرعية وغير الشرعية، فيما حصرها البعض في ضرائب ثابتة مصدرها العشور والغرامة

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص116، 117.

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص215، 216.

(3) نصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، الجزائر، ص104.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص117.

والحكور والعوائد والدنوش، وضرائب غير ثابتة تخضع للتغيرات حسب الظروف والأحوال بالزيادة أو النقصان كأرباح القرصنة والمصادرات والهدايا والمعونات المختلفة(1).

وخلال القرن 18م و19م الميلاديين أصبحت الضرائب المفروضة على الأهالي المصدر الرئيسي لموارد الخزينة الجزائرية بعد تناقص غنائم الجهاد البحري وتقلص ثروات سكان المدن(2)، وهو ما دفع السلطة العثمانية بغية تجاوز الضائقة المالية إلى توجيه أنظارها نحو موارد الرعية، وإذا استثنينا فئة الأتراك وقبائل المخزن الّتي أعفيت من الضرائب لقاء خدماتها العسكرية، فأنّه لم يسلم من هذه الضرائب غير فئة قليلة من السكان شملت فئة المرابطين من شيوخ الزوايا ورجال علم تصدروا الإفتاء أو الإمامة والتعليم(3)، فنجد أنه حتى الفئات الاجتماعية التي كانت تحتل آخر مرتبة في السلم الاجتماعي مثل المداح والقصاب والدلال مطالبة هي الأخرى بدفع الضريبة رغم دخلها المحدود(4).

ونتج عن هذا التوسع في تحصيل الضرائب على حساب السكان حسب سعيدوني "إلى جعل الدولة أداة استهلال تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى إلى تنميتها أو تطويرها، فكلّ ما تنتجه البلاد يستهلك في دفع رواتب الموظفين والجند أو يودع في خزائن الدولة، دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج"(5)، وهو ما سيكون له أثره على طبيعة العلاقة بين الإدارة والسكان، والّتي تحددها أساسا مسألة الضرائب، فكلما التزم الطرفان بواجباتهما تكون البلاد في استقرار وازدهار، وإذا تخلى أحد الطرفين عن التزاماته تعرضت البلاد للفوضى فيتسبب ذلك في ركودها وضعفها(6)، حيث يذكر نقيب أشراف الجزائر في مذكراته

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص117.

(2) نصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص03.

(3) أحمد بحري: ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظهائر المازونية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران، ص9.

(4) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص223.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص117.

(6) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص215.

عن استخلاص الضرائب: "هكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين"[1].

2- مظاهر السياسة الجبائية:

إن أغلب الكتابات التي تناولت الجانب الاقتصادي في العهد العثماني عامة والجزائر في تلك الفترة خاصة عرجت على موضوع الضرائب كإحدى دعائم الاقتصاد ولبناته، لكنها تناولت الموضوع من خلال عرض تاريخي عام، أغلبها جاءت تكرار لمعلومات تاريخية رغم ما تحمله من حقائق جديدة.

فالضرائب التي يدفعها السكان تعتبر من العوامل الأساسية والضرورية لقيام الدولة وضمان استمرارها عبر العصور، وحتى تتمكن الدولة من أداء مهامها والقيام بدورها لا بد من توفر رصيد مالي الذى تعتبر الضرائب من الموارد الأساسية لخزينة الدولة.

إن استخدام القوة في التحصيل الضريبي وإن وصفت بالمفرطة هي إحدى الطرق المستخدمة في استخلاص الضرائب في كل الدول، وعلى مر العصور وهو ما يسمى في وقتنا الحاضر بالقوة العمومية التي تعتبر من دلالات السيادة[2].

ومن مظاهر السياسة الضريبية بالجزائر خلال الفترة العثمانية نجد:

- **العملة:** يقوم النظام الضريبي على تنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق، ويخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة.

---

(1) الزهار أحمد شريف، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشرف الجزائر (1168-1246هـ/ 1754-1830م)، تقديم أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 1974م، ص35.

(2) وقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م)، مجلة الإبراهيمي والعلوم الإنسانية، مج2، ع01، جانفي 2001، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ص ص 94، 96.

ونظرا لأهمية القضايا المالية اكتسب الخزناجي[1] أهمية ومكانة مرموقة أهلته لأن يكون الشخصية الثانية في جهاز الدولة وأوكل إليه التصرف في ودائع الخزينة ومراقبة سك العملة وتحديد قيمتها ووضع تحت تصرفه مجموعة من الموظفين والكتبة والمستخدمين كالمكتابجي[2] ووكيل الحرج الصغير إضافة إلى أمين السكة[3] ومساعديه من اليهود[4].

كانت النقود المتداولة في البلاد الجزائرية متنوعة جدا، وتختلف من جهة لأخرى[5]، وهي على صنفين محلية وأجنبية تمثل مظهرا من مظاهر السيادة والاستقلالية الّتي ميزت الجزائر لا سيما خلال عهد الدايات[6]، من خلال التغيرات الكثيرة في عيارها ووزنها وشكلها وقيمتها، وحتي في تسميتها، مما يجعل الدراسة الممتنعة لتطور العملة ضرورة ملحة، إذ لا يوجد عن هذا الموضوع سوى إشارات تتعلق عموما بالسنوات الأخيرة من العهد العثماني أو دراسات جزئية تخص بعض القطع النقدية المسكوكة في فترات معينة[7].

ومن العملات المحلية نجد:

- العملات الذهبية: السلطاني ونصفه وربعه، والمحبوب ونصفه وربعه.

(1) **الخزناجي:** بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وفي أواخر العهد العثماني أصبح يتمتع بمكانة مرموقة داخلها فهو الشّخصية الثانية المؤهلة لتشغل منصب الداي، يشرف على شؤون الخزينة، (أنظر: أجقو علي، شهرازاد شلبي، الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري (1798-1830م)، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد21، ديسمبر 2016، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ص343).

(2) **المكتباجي (الأفندي):** كاتب الدولة الأول، يشرف على السجلات المالية للدولة ويحرص على مراقبة سجلات الكتاب الآخرين، وهذا المنصب من نصيب وجهاء وأعيان الجزائر،(أنظر: أجقو علي، شهرازاد شلبي، المرجع السابق، ص344).

(3) **أمين السكة:** هو المساعد الأول للخزناجي مكلف بمراقبة ضرب النقود الذهبية والفضية والنحاسية، ويستعين في عمله بأجيرين من اليهود للتحقق من النقود المشكوك فيها ووزن العملة، (أنظر: أجقو علي، شهرازاد شلبي، المرجع نفسه، ص344)

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ- العهد العثماني، المرجع السابق، ص26.

(5) صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي، (1514-1830م)، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2005، ص343.

(6) لمقدم عمر: جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الوادي، ديسمبر 2019، ص384.

(7) المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص23.

- العملات الفضية: الدورو الجزائري، ريـــال بوجو، ريـــال درهم، ونصف ريـــال درهم، وثمن بوجو، والموزونة.
- العملات النحاسية: الصائحة، ريـــال بسيطة[1].

ومن أهم العملات الأجنبية نجد: عملات إسبانيا وتونس والمغرب الأقصى والأقطار العثمانية بالمشرق، والدويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا.

وتعد العملة الإسبانية أكثر شيوعا نظرا لتهاطل المعادين الثمينة، ولجوء الأندلسيين واليهود المطرودين من إسبانيا إلى المدن الساحلية الجزائرية، إضافة إلى العلاقات القديمة الّتي تربط الجزائر بإسبانيا وحاجة هذه الأخيرة للموارد الأولية الجزائرية[2].

ومن أهم النقود الإسبانية: الكرونة تعادل 5,40 فرنكا، الدور الإسباني 5,25 فرنكا، الديلون 80 فرنكا، والبياستر 05 فرنكات و40 سنتيما[3].

إضافة إلى عملات الدولة العثمانية وتونس والمغرب مثل: السلطاني أو المحبوب العثماني، السلطاني المغربي والموزونة المغربية، والسلطاني التونسي، والدرهم الناصري، والأسير القفصي التونسي[4]، إلى جانب نقود ذهبية مصرية وأخرى فضية مصرية، أمّا في الجهات الجنوبية فإن البتر المجلوب من بلاد السودان يحل محل النقود في غالب الأحيان[5].

تحتوي العملة المحلية على نقوش وحروف عربية على كلّ وجه، وتخلو من صور الحكام أو الشعارات، وتحمل عبارة "ضرب في الجزائر" على أحد الوجهين ودائرية الشكل وتصنع من المعادن[6].

---

(1) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، الجزائر، ص66.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص ص195، 196.

(3) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص385.

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص345.

(5) حليمي عبد القادر علي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، الجزائر، 1972م، ص336.

(6) لمقدم عمر: المرجع السابق، ص385.

رغم تنوع العملات الأجنبية إلا أنّها تعتبر ثانوية بالنسبة للعملات المحلية، فالعملات النّقدية دعمت مكانتها وحافظت على وجودها في ميدان التعامل النّقدي[1] ونالت ثقة التجار والسكان وذلك لقوة الاستعمال اليومي ولحفاظها على نسبة من المعادن الثمينة (الذهب والفضة).

في حين أنّ العملات الورقية تتم في نطاق التجارة الخارجية مع الشركات الأجنبية لبعض التجار الجزائريين من حضر ويهود، ويكون التسديد على شكل حوالات أو كمبيالات[2].

- **المقايضة**[3]**:** ساهمت الاختلافات القائمة بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والصناعي في قيام التجارة، فالمبادلات بين الريف والمدينة والمناطق الجبلية والسهلية، وبين التل والجنوب تتم بالمقايضة بشكل كبير في المناطق الريفية عبر الأسواق الأسبوعية والسنوية[4].

ويرجع شيوع نظام المقايضة إلى:

- ندرة استعمال العملة بالأرياف نظرا لطبيعة الجبايات الّتي غالبا ما تتم بالمواد العينية.
- عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد وما انجر عنه من وتذبذب في أسعار التبادل التجاري ممّا جعل قيمة النقود تتغير من وقت لآخر.

---

(1) أنظر الملحق رقم 04.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص204، 205، 210، 211.

(3) **المقايضة:** هو نظام الصرف الذي تتم عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال، عادة ما تكون ثنائية وقد تكون متعددة الأطراف. (ينظر: بلال بوجمعة وملوك عثمان: تجارة المقايضة لولاية أدرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال الفترة 1995-2016م، عدد 6، رقم 1، جامعة أدرار، الجزائر، ص108).

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص339.

- أنّ الأجانب لم يأخذوا بعين الاعتبار واقع النقود الجزائرية وكانوا يحددون أسعار عملاتهم والعملة الجزائرية حسب قيمة نقودهم الخاصة.
- ضيق نطاق استعمال النقود في التبادل التجاري فظل استعمالها محدودا لا يتعدى الحواضر الكبرى.
- ندرة المعادن الثمينة بالإيالة الجزائرية ما نتج عنه ضعف القوى الشرائية لغالبية السكان، فرغم انخفاض أسعار المواد الأولية ظلت مستويات الأسعار مرتفعة بالنسبة للطاقة الشرائية لمجموع السكان[1].
- اعترضت العملة الجزائرية شيوع العملة المزورة تجلب من الموانئ الأوروبية أو تصنع محليا[2].
- تأثر النقود بالركود الاقتصادي عامة والتجاري خاصة، فالمبادلات التجارية ضعيفة لقلة ثقة المجتمع في فعالية الأوراق المالية الأجنبية[3].
- عدم مواكبة اقتصاد الجزائر العثمانية للتطورات الحاصة في النظام النّقدي بالضفة الشمالية للبحر المتوسط، فأوروبا عرفت انتشارا للعملات الورقية[4].

ومنها على وجه الخصوص تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة في: التمور، الماشية، الأصواف، ريش النعام بمنتوجات التل من: حبوب وزيوت وتين، ومنتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية كما هو الحال في بوسعادة الزيت مقايضة بالصوف وفي جرجرة المنتوجات الصناعية (الأطباق الكبيرة، المحاريث، الملاعق...) بجزات الصوف[5]، وعدد كبير من الباعة المتجولين (العطارين) يستبدلون العطرية

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص 212، 217.

(2) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص27.

(3) حليمي عبد القادر علي: المرجع السابق، ص331.

(4) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص385 ص386.

(5) صالح عباد: المرجع السابق، ص339.

بالصوف[1]، أمّا تجارة الجزائر مع العالم الإسلامي فكانت تتم في موسم الحج فيتم استبدال الأقمشة الصوفية والشاشيات المغاربية بحريرات المشرق وأقمشة بلاد فارس والعنبر والتوابل[2].

- **الاحتكار**[3]**:** مارست الجزائر في العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا بتحكم النظام الضريبي في المبادلات التجارية عرف بالاحتكار الّذي مارسه الحكام على القطاعات الإنتاجية[4].

تقوم المبادلات التجارية مع أوروبا على تصدير المنتوجات الفلاحية واستيراد الكماليات والتجهيزات البحرية، فالحبوب أخذت موقعا هاما في الصادرات خاصة بعد تقهقر القرصنة[5]، وصعوبة الحصول على الغنائم بعد تدهور الأسطول الجزائري[6]، حيث أنّ 40 حمولة من الحبوب تخرج من ميناء عنابة و80 حمولة من ميناء أرزيو وحمولتان أو ثلاث من دلس إضافة إلى الجزائر أي حوالي 150 حمولة (100 ألف قنطار) من القمح والشعير[7]، أمّا صوف بايلك الشرق تحتكرها وتصدرها الشركة الملكية الفرنسية من ميناء عنابة تتجاوز 10 آلاف قنطار سنويا ثم استطاعت أن تجمع 25 ألف قنطار في عنابة[8]، ويصل إلى مرسيليا ما قيمته 100 ألف جنيه سنويا، الدار الفرنسية تحتكر شموع الجزائر ومعسكر

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص342.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص341.

(3) **الاحتكار:** هو حبس مال أو منفعة أو عمل والامتناع عن بيعه حتى يغلوا سعره غلاءً فاحشا غير معتاد بسبب قلته أو انعدام وجوده مع شدة حاجة الناس أو الحيوان أو الدولة إليه. (ينظر: عصام عمر مندور: الاحتكار وتطبيقاته المعاصرة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي دراسة للأسباب والآثار والعلاج، كلية التجارة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر شيخ، العدد الثاني، يوليو 2016م، ص123).

(4) دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008م، ص ص 394، 395.

(5) صالح عباد: المرجع السابق، ص342.

(6) أحمد السليماني: النظام السياسي للجزائر في العهد العثماني، مطبعة دحلب، حسين داي، الجزائر، ص57.

(7) صالح عباد: المرجع السابق، ص342.

(8) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص 361، 362.

وفرنسا صيد المرجان ويهود الجزائر يحتكرون صناعة المعادن النفيسة[1]، فهذه المواد يشتريها البايلك من الأهالي بأثمان بخسة أو يأخذها مقابل ضرائب معينة ليعيد بيعها للشركات الأجنبية واليهود بفائدة تصل إلى 50% أو 60%، كما وسع نطاق احتكاره إلى تصريف بعض المواد بالتقسيط للأهالي[2]، إضافة إلى احتكار جزء من النشاط الصناعي لصناعة السفن والمدافع ومطاحن الدقيق[3]، أمّا الواردات فتتمثل في السكر، البن، الحديد، الورق، الخردوات، والزجاج والمرايا...

ومع مرور الزمن أصبح نظام الاحتكار يتحكم في الإنتاج الزراعي والحيواني بالجزائر ويخضع له التبادل التجاري وتتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الاستيراد والتصدير، أو المتعلقة بالقوانين السارية في استخلاص الضرائب[4]، فرغم أنّه إجراء فرضته وضعية البلاد المالية بعد تناقص المدخولات إلا أنّه أثر على التجارة، فالجزائر تصدر موادا أولية وتستورد أشياء مصنوعة لا وجود لها بالبلاد[5].

- **الأسواق:** منتشرة في المدن والأرياف، القبائل تأتي بإنتاجها إلى أسواق المدن لتتم فيها المبادلات التجارية[6]، بمختلف البضائع والمنتجات المحلية سواء القريبة من دار السلطان أو من البايلك الثلاث أو الّتي تتم مع البلدان الخارجية[7]، وهي موزعة على الجهات التالية:
  - دار السلطان: تقام فيها الأسواق الأسبوعية مثل: البليدة وبوفاريك.
  - بايلك التيطري: مثل: سوق الربايع جنوب المدية.
  - بايلك قسنطينة: أهمها سوق وادي العثمانية السنوية (قرب قسنطينة).

---

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص342.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص111.

(3) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص115.

(4) أحمد السليماني: المرجع السابق، ص57.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص230.

(6) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص335 ، 339 ، 340.

(7) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص ص163 ، 172 ، 173.

- بايلك الغرب: أهمها سوق اللوحة قرب تيارت.
- ومنطقة القبائل اشتهرت بعدة أسواق أهمها: سوق السبت.

أمّا قبائل جرجرة الممتنعة فقد كانت ترسل مفاوضين إلى مدينة الجزائر للحصول على رخصة التنقل إلى الأسواق بعد دفع غرامة مالية تقدر بـ 600 ريـــال بوجو[1]، فعلى كلّ سوق قائد ينصب لاستخلاص الضرائب وتنظيم جبايتها، وعلى كلّ سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها لأسواق المدن ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم[2]، وهذا بتشجيع من الإدارة نظرا لأهميتها السياسية والاقتصادية، فالأسواق إحدى الوسائل الناجعة لإخضاع بعض القبائل وأخذ الضرائب منها[3]، وكان المحتسب في مدينة الجزائر هو المكلف بالإشراف على الأسواق وأمين أمناء الحرف المسؤول عن تنظيمات الحرف في المدينة يقومان تحت سلطة شيخ البلد لمتابعة أسوار المواد في تكوين المسعرة.[4]

ثانيا- جباية الضرائب:

كانت المهمة الأساسية الّتي تضطلع بها الحكومة تتمثل في جباية الضرائب والحفاظ على الأمن[5]، وهي مهمة معقدة بشكل كبير وذلك لتنوع وتعدد الوظائف والاختصاصات والموظفين، كما أنّها تختلف من منطقة لأخرى تبعا للإنتاج، وتتوزع كما يلي:

1- الجباية في الأرياف:

كانت جباية الضرائب في الأرياف تتم تحت الضغط والإكراه، فالحكام يلتجأون إلى إرسال الحملات التأديبية لإرغام السكان في حالة العصيان والتمرد من أجل دفعها[6]، وتم

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص341، 342.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص108.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص340.

(4) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص36.

(5) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص29.

(6) أحمد مريوش: الحياة الثقافية في الجزائر كخلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007، ص61.

الاعتماد على طريقتان في جبايتها وهما: طريقة النظام الترتيبي عن طريق أعوان وموظفي البايلك المحليين، والطريقة الثانية عن طريق المحلة.

- **النظام الترتيبي:** يتمثل في:

- **طريقة جمع العشور:** يتولاها قائد[1] العشور الذي يلحق مباشرة بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر، يؤدي جولة سنوية بمرافقة القائد والشيوخ[2] لتقدير وإحصاء عدد السكان أو المساحات المزروعة من طرف الدواوير المختلفة[3] يدون في وثيقة تعرف بالتذكرة وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه بقوله أنّ القائد في كل قبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحارث وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض، الّذي يجمع الضرائب حسب الإخصاء ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة[4]، وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم فإنّ القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا[5]، ويحدد مبلغ العشور بحسب المحراث، أي تبعا للمساحة المحروثة واستصلاحها قرن دابتين (زويجة)، أي من 08 إلى 10 هكتارات وذلك بعد إجراء تقدرين، تقدير أوّل أثناء الحرث وآخر بعد جني المحصول بمثابة ضريبة على الدخل[6].

---

(1) **القائد:** أعلى منصب في القيادة، يتولى الباي أو الداي، يعين مقابل دفعه لـ2200 ريــال بوجو، يلبس برنوسا أو قفطانا خاصا بالمنصب، مهمته تعيين شيوخ القبائل والتدخل في الأمور المالية في كامل أرجاء الإيالة، (أنظر: زيدين قاسمي: قيادة سيباو تاريخ منطقة القبائل في العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار الأمل للطباعة، ص ص78، 79).

(2) **شيخ القبيلة:** يدير دوار أو قبيلة وتتشابه صلاحياته مع صلاحيات القائد على مستوى القيادة، (أنظر: عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص418؛ وزيد بن قاسمي، المرجع السابق، ص79).

(3) توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)، المرجع السابق، ص213.

(4) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص144.

(5) المصدر نفسه، ص ص106،144.

(6) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص30.

أمّا في حالة تلف ونقص المحصول بسبب الآفات (الجرد، الجفاف...) فأنّه يدفع أقل بعد التحقق من ذلك، وهذا ما قاله حمدان خوجة أنّه عندما يثبت أنّ الأرض لم تنتج شيئا فإنّ الفلاحين يعفون من الضرائب[1].

- **طريقة جمع الزكاة:** يكلف بها قيادة الأوطان بمساعدة فرسان المخزن تحت إشراف الشيح حيث يتم إحصاء رؤوس الماشية لكل دشرة أو دوار بعد التشاور مع السكان من أجل التوزيع العادل لكل فرد، وبعد التحصيل يؤخذ إلى مراكز البايلك للبيع، أمّا في السنوات السيئة وعند المجاعات فإن الدفع يؤخر إلى السنة الماضية[2].

كما يستوفى من أصحاب القطعان الّتي ترعى صيفا في مراعي الإقطاع رسم سنوي يدفع عن القطيع في بعض الأماكن، ويدفع عن كلّ رأس في أماكن أخرى، فالقطعان تصنف حسب الأماكن إلى صنف أعلى وصنف أوسط، صنف أدنى، ويدفع الرسم عنها على هذا الأساس[3].

كانت قبائل الرعية يستخلص منها 115 فرنكا ما يعادل 28 خروفا سنويا في شكل مبالغ نقدية، أمّا قبائل المخزن فتقدم الزكاة والعشور في شكل إنتاج عيني، هذا ما دفع قبائل الرعية إلى بيع محاصيلها بثمن بخص لتوفير النقود وسد الضرائب[4]، وتأخذ الدولة ما يقارب 20,762 قيمة حبوب، أمّا الملكيات الواقعة ببايلك التيطري تمد البايلك بـ1330 حمولة جمل[5].

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص144.

(2) توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)،المرجع السابق، ص215.

(3) جنكيز أورهونلو: إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية، تر: فاروق مصطفى، ط1، دمشق، 2005، ص ص48، 59.

(4) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، الجزائر، 1999، ص221.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص31.

- **طريقة جمع الغرامة والمعونة وغيرها:** يقوم بجمعها القائد بمساعدة شيوخ الدواوير، وتوزع على كلّ دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع، وغالبا ما تؤخذ عينا في شكل مواشي ومواد غذائية، تفرض على القبائل الّتي تمارس الزراعة في الهضاب العليا والواحات، حيث أنّ سكان المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر يدفعون دورو إسباني للحصول على حق المرور لقوافلهم، ويقدمون خروفا عن كلّ قطيع للحصول على حق الرعي في فصل الصيف[1].

أمّا المعونة فيتم تحصيلها بنفس طريقة العشور من قبل قائد المعونة تفرض على القبائل الخاضعة لدار السلطان ومقاطعة التيطري تستخلص عينا من الجمال والخيول والأبقار، تحدد قيمتها حسب درجة خضوع كلّ قبيلة إذ تلتزم القبائل في المناطق الوعرة بضريبة سنوية تقدر بـ 125 فرنكا[2].

- **المحلة[3]:**

بقصد استخلاص الضرائب ومعاقبة الممتنعين عن أداء المطالب المخزنية جرت العادة أن تنطلق هذه الحملات العسكرية الّتي تعرف بالمحلات من مركز البايلكات قسنطينة، المدية ووهران أثناء فصلي الخرف والربيع[4] قصد توسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية[5]، وتختلف مدة المكوث حسب كلّ محلة[6]، وتجوب المحلة الأرياف

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص ص90، 91.

(2) توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792–1865م)،المرجع السابق، ص ص181، 216.

(3) **المحلة:** جمع محلات وهي الفرق العسكرية الّتي كانت ترسل من مدينة الجزائر إلى البايلك الثلاثة، كانت تخرج من الأرياف مرتين في السنة (الربيع والخريف) مهمتها مساعدة البايات على جمع الضرائب من القبائل لمدة من 06 إلى 06 أشهر وبعدها تعود إلى مدينة الجزائر. (أنظر: أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519–1830م)، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2004م، ص19).

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص36.

(5) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.

(6) أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519–1830م)، ص32.

لمدة طويلة قد تصل بالى 06 أو 07 أشهر، فمحلة بايلك الشرق كانت تنقسم إلى فيلقين الأولى بقيادة الباي تجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي، والثانية بقيادة خليفة الباي من مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر، ويعزز هذا الفيلق بـ500 جندي تركي، أمّا محلة بايلك التيطري فتنطلق من عين الرابط ساحة أوّل ماي بالجزائر وتلتحق بالبايلك عن طريق الأخضرية ووادي يسر، تجتاح سهول عريب وتمر بسور الغزلان، أمّا محلة بايلك الغرب تنطلق من معسكر أو وهران وتجوب نواحي غريس ووادي مينا وجهات السرسو، ومن أشهرها حملة صالح باي قسنطينة 1788م وحملة محمد الكبير باي الغرب 1785م بنواحي الأغواط[1]، وتتكون هذه الحملات من فرسان قبائل المخزن بين 500 و1000 رجلا عل رأسهم الباي وآغا المحلة مقسمة إلى مجموعة خيام كلّ خيمة تضم فصيلة، وفي موضع آخر يذكر سعيدوني أنّه إضافة إلى قوة المحلة قوة عسكرية يرسلها الأغا من الجزائر تقدر بـ270 رجلا[2].

وكذلك يذكر سعيدوني أنّ محلة قسنطينة تتشكل من 60 خيمة، وتتألف الخيمة من 25 رجلا[3]، أمّا محلة الغرب فتتكون من 80 خيمة 1800 رجلا[4].

كانت توجد بداخل المدية ثكنة عسكرية شبيهة بثكنات مدينة الجزائر يأوي إليها عناصر الجند البسطاء لحمايتها من أي اعتداء، كما يوجد اعلى باب الجنوب حامية عسكرية أخرى تتكون من مدفعتين من البرونز إضافة إلى الحرس الّتي ترافق الباي في تنقلاته وتقيم معه في الريف[5]. وباعتبار أنّ الباي كان رجل حرب ومهمته الأساسية هي حفظ الأمن وجباية

---

(1) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص37.

(2) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص143.

(3) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص160.

(4) توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ/1792–1865م)،المرجع السابق، ص223.

(5) ودان بوغفالة: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدية ومليانة في العهد العثماني، ط1، 1480هـ–2009م، الجزائر، ص144.

الضرائب، فإنّ اهتمامه انصب على تنظيم النشاط العسكري بالبايلك، فقام ببناء قوة عسكرية خاصة دائمة بالبايلك، إضافة إلى القوات الموسمية الّتي يرسلها الباشا إلى مختلف المدن لدعم سلطة الباي، ويساعده في مهامه فرسان المخزن كجمع الضرائب وإخماد حركات التمرد مقابل بعض الامتيازات تمنح لهم، والغنائم الّتي استحوذوا عليها أثناء الحملات العسكرية[1].

وقد حدد قانون المحلة واجبات وحقوق كلّ فرد من أفرادها، فإنّ تعرضت البلاد لهجوم خارجي فإنّ أفرادها مطالبين بالبقاء في المدينة للدفاع عنها وعليهم احترام النظام، وفي حالة النقص العددي يسند الاعتماد على القوات المحلية[2].

وقد تعرضت قبائل الرعية للاضطهاد والإكراه من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن، فاستخلصت الضرائب الثقيلة وأرغمت على بيع محاصيلها بأسعار زهيدة[3]، وهذا ما وضجه الشريف الزهار بقوله: "الخلفاء يأتون في آخر الربيع فيخرجون معهم الأمحال ليستحصلوا الخراج والزكاة والأعشار، وهكذا وضع الأوائل الجباية على النهج الشرعي، والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا، حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين"[4].

2- الجباية في المدن:

تختلف جباية الضرائب في المدن عن الأرياف، وذلك لطبيعة النشاط، فالريف يعتمد على النشاط الفلاحي بالدرجة الأولى، أمّا المدن فتتنوع بها النشاطات من حرف وصناعة وتجارة.

(1) أحمد بحري: المرجع السابق، ص16.

(2) أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)، ص ص34، 35.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص107.

(4) الزهار أحمد شريف، المصدر السابق، ص35.

كان حكام المدن يشرفون على استخلاص الضرائب داخل المدن بمجموعة من الموظفين للسهر على أمن المدينة وتنظيم العمليات الإدارية والاقتصادية، وإلى جانب هؤلاء الموظفين توجد في كلّ مدينة حامية عسكرية[1]، ويلزم على سكان المدن الّتي تقيم بها الحاميات العسكرية بتقديم ضيفة دار السلطان، والّتي يقدمها شيخ بالبلد لقائد الفرقة العسكرية عند تجديد الحامية أو حلول المواسم والأعياد الدينية[2]، فتدفع على حسب عدد السكان وتتراوح بين 1500 و3000 ريــال، أمّا في حالة عدم توفر المدينة على نوبة فتتراوح حسب أهمية المدينة من 800 إلى 2000 ريــال، بالإضافة إلى 16 حصانا منها 12 بسروجها[3].

وكان في كلّ محلة عدد من الصفرات، تحتوي كلّ صفرة على 23 رجلا في أغلب الأحيان نذكر منها: محلة وهران: 10 صفرات تحتوي على 15 رجلا، ومحلة مستغانم: 05 صفرات تحتوي على 78 رجلا، وتلمسان 05 صفرات ب76 رجلا[4].

كما أنّ كلّ نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية، فكلّ دكان ملزم بتسديد ضريبة شهرية ولا تقل عن 30 سنتيما، مثل حدادي مدينة مليانة ملزمين بإمداد البايلك بما يحتاجه من أسلحة....[5]، وعن كلّ قنطار من الكتاب يتم دفع 25 درهما فتبلغ نسبة هذه الرسوم 10% من البضاعة سوق علي خوجة ببلاد القبائل[6].

إضافة إلى طريقة ثانية يتم جبايتها في المدن تعرف بالدنوش وهي أموال وثروات عينية يقدمها البايات إلى السلطة المركزية بالعاصمة كلّ ثلاث سنوات، تكون عادة في فصلي الربيع والخريف وتتفاوت قيمتها من بايلك إلى آخر، فباي وهران يرسل 100 ألف ريــال بوجو مع بعض العبيد والمنتجات النسيجية (الحايك والبرانس) والجلود الحمراء،

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص52، 53.

(2) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص62.

(3) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص390.

(4) توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)،المرجع السابق، ص ص209، 230.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص62.

(6) المرجع نفسه، ص62.

ويقوم الباي كلّ 03 سنوات بالذهاب إلى الجزائر يقدم 40 ألف ريـــال بوجو إضافة إلى العبيد والمنتجات النسيجية وأربعين حصانا من أجود السلالات[1]، وهذا ما ذكره بن عودة المزاري بقوله أنّ للباي شرط في الدخول للجزائر كلّ ثلاث سنين إن لم يكن به عذر من مرض ونحوه إلا بعث خليفته الأول وهو خليفة الشرق عوضا عنه ويسمى هذا الدخول بالدنوش، وفي يوم دخوله يقع المهرجان العظيم بالجزائر تخرج فيه أكثر الناس لملاقاته، وأنه لما يبقى بينه وبين الجزائر مسافة سير ينزل في محل معزولة ومنه يقدم للجزائر فيصل قبل الفجر لمحل يقال عين الربط فينزل به إلى ارتفاع النهار وانفتاح الأبواب فيركب أرباب الدولة[2].

من خلال الدراسة لطرق جباية الضرائب نلاحظ أن الإدارة العثمانية كانت حازمة وصارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب، وهذا ما وضحه عثمان بن حمدان خوجة بقوله: "وعندما علم الأتراك أنّ جباة الضرائب يقومون بتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ بالتي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذٍ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات الّتي تثبط الفلاحين وتعوقهم"[3].

---

(1) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص389.

(2) الأغا عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار مدينة وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، ج1، دار مورة للنشر والتوزيع 2015م، ص273.

(3) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص144.

الفصل الثاني

أنواع الضرائب المفروضة على السكان

أولا- الضرائب في الأرياف

1- ضرائب الملكيات الخاصة

2- ضرائب البايلك

3- ضرائب أراضي العرش والمناطق المستعصية

ثانيا- الضرائب في المدن

1- عائدات الغزو البحري

2- عائدات بيت المال

3- عائدات البايلك

4- المداخيل الاستثنائية

تمثل الضرائب بكافة أنواعها أهم المداخيل المالية لإيالة الجزائر خلال عهد الدايات، وبهدف إعطاء فكرة صحيحة عن هذه المصادر المتعددة وإبراز مميزاتها وتأثيرها على النظام المالي والاقتصادي للدولة ندرج هذه المصادر تحت تقسيم بسيط حسب تصنيف سعيدوني إلى قسمين[1]: ضرائب تؤخذ على القطاع الريفي ورسوم تمس نشاطات الحياة الاقتصادية في المدن[2].

أولا- الضرائب في الأرياف[3]:

يعتبر النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية في عمومه مرتبط بالأرض، لذلك اختلفت الضرائب باختلاف وضعية الأملاك[4] ويمكن توضيحها حسب الآتي:

1- ضرائب الملكيات الخاصة:

وهي أراضي تخضع عادة لضرائب العشور والزكاة الّتي كانت تحدد حسب عدد الجابدات أو الزويجات فيأخذ على كلّ جابدة صاع[5] من القمح وصاع بمن الشعير، وتضيف بعض القبائل حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن[6] والجابدة والزويجة حسب الأعراف المعمول بها آنذاك تمثل الأرض الزراعية الّتي يحرثها ثوران أي ما يعادل مساحة عشر هكتارات[7]، كما فرض على كلّ محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح

---

(1) المجتمع الجزائري لم يكن مجتمعا طبقيا على غرار ما كان شائعا في أوروبا في تلك الفترة، وإنّما حظيت بعض القبائل بأنواع من الامتيازات الإدارية والاجتماعية ولكن لم تكن أبدية، فالتقسيم الوحيد الّذي نسلم به، ذلك الّذي جعل الجزائريين نوعين: الحضر وهم سكان المدن الّذين يعيشون من صناعتهم التقليدية ومن الوظيف العمومي، والبدو وهم الرحل الّذين يعتمدون على تربية الماشية، أو الريفيون الذين يعيشون من منتوج الأرض (أنظر: محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص46).

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص86، 87.

(3) أنظر الملحق رقم 05.

(4) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص387.

(5) أنظر الملحق رقم 06.

(6) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص31.

(7) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص88.

وآخر من الشعير[1]، ويقوم على مهام مراقبة العشور والتخزين ومهمة تسجيل نتائج المعاينة، الّتي يقوم بها شيوخ القبائل والأوطان لتقدير الإنتاج موظف إداري يعرف بقايد العشور[2]، ثم يسلم نسخة للقابض الّذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء ويعطي الإيصالات لكل الفلاحين، ويتفقد الكميات المقبوضة، وفي حال لم تنتج أراضيهم فانهم يعفون من الضرائب[3]، أمّا في المناطق الصحراوية فيقوم شيخ العرب بمهمة جمع العشور نقدا أو عينا[4].

والعشور في الملكيات الخاصة توفر مدخولا أساسيا للبايلك باعتبارها تشكل أكثر الأراضي الزراعية الخصبة به، فمداخيل الجباية الّتي تؤخذ من الشرق الجزائري تقدر ب20762 صاع من القمح والشعير وفي بايلك التيطري بلغت 1330 حمولة جمل[5].

أمّا الزكاة فحافظ العثمانيون على طبيعتها من حيث كونها تؤخذ على الحبوب والثروة الحيوانية وغيرها من الأموال العينية والنّقدية، فمن المواشي والأغنام والأبقار، أمّا الخيول والبغال والحمير فتستثني من هذه الضريبة[6].

ووفقا للشريعة الإسلامية لا زكاة دون بلوغ النصاب، حيث نجد زكاة الأغنام حددت بشاة في كلّ أربعين شاة، أمّا الإبل لا زكاة في أقل من خمسة إلى خمسة وعشرين ففيها شاة أمّا فوق ذلك ففيها جمال، ولا زكاة في البقر أقل من ثلاثين، كما فرضت على الصوف والزبدة والشمع والعسل ب3% من قيمتها، وحددت الزكاة في المال ب2.5% بقيمة 200 درهم[7].

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص144.

(2) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص387.

(3) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص144.

(4) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص ص387، 388.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص322.

(6) صالح فركوس: المرجع السابق، ص168.

(7) خضرة بوميدونة، سارة قاسمي: المرجع السابق، ص28 ص29.

2- ضرائب البايلك:

شكلت الأراضي التابعة للبايلك وهي ملكيات تعرف بعزل أو الأحواش أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للريف، فالكثير من الأهالي ارتبطت معيشتهم بها سواء عن طريق كراء الأرض أو العمل بها[1]، وبذلك اختلف مردودها باختلاف نوعية استغلالها، فكان يؤخذ منها محصول عيني إذا استغلت مباشرة باستخدام نظام الخماسة[2]، حيث يوفر فيه للمزارعين وسائل الإنتاج من بذور ومحراث وحيوانات وعند جمع الغلة يخصم لهم خمس الإنتاج والباقي يتم تجميعه في مطامير البايلك[3]، أو تسخر الدولة أفرادا من قبائل الرعية الخاضعة لسلطة خوجة الخيل أو الباي على التطوع لصالحها وهو ما يعرف بالتويزة[4].

بينما الاستغلال غير المباشر لأراضي البايلك فيتمثل في كراء الأراضي الزراعية[5]، الّتي يؤخذ عنها رسم كراء سنوي يعرف بالحكور، حيث يدفع الفلاح مقابل استئجار الأرض قيمة نقدية أو عينية في آخر الموسم[6]، دون اعتبار للخسائر والجوائح الّتي تتعرض لها المزروعات فهي على حسابه، ويعرف في الشرق الجزائري بعزل جيري[7]، وقد قدر بعشر ريالات تسلم نقدا أي ما يعادل 137,547 ريـــال بوجو عن كلّ جايدة[8]، وتكون حصة الدولة فيها أقل من 50% ممّا زرعه الفلاح وهو ما يعادل 12 صاعا من القمح وآخر من الشعير[9]، بالإضافة إلى شكل ثالث لاستغلال أملاك الدولة يتمثل في منحها كإقطاع[10]، لذوي النفوذ والمكانة مقابل رسم سنوي لا يتجاوز 4 ريالات لكل جابدة باعتباره كراء منخفضا كما هو

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص90.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص307.

(4) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص388.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص93.

(6) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص388.

(7) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص93.

(8) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

(9) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص93.

(10) **الإقطاع**: يطلق على ما يعطيه الإمام من أراضي لم يتعين مالكها ولم يتميز مستحقها وفيه تكون الدولة الوصية على الأرض وصاحب الإقطاع هو الشخص المفوض بالانتفاع بها، أمّا الفلاح فهو المتصرف الفعلي بالأرض مقابل تسديد ما عليها من ضرائب (عقد الطابو) (أنظر: معاذ محمد عابدين، قاسم الحموري: المرجع السابق، ص260.

الشأن بالنسبة لأراضي قبائل المخزن[1] في مقابل فرضهم السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق الجبلية أو النائية، وكذلك تمنح كمكافأة لبعض الموظفين والمرابطين لقاء الأعمال والخدمات الّتي يقدمونها[2]، وقد عرف هذا النوع من الأراضي التابعة للدولة بأراضي العزلية الّتي حصل عليها البايلك بالمصادرة، وقد قدر الحكر في أواخر العهد العثماني بخمسة وثلاثين فرنك للمحراث الواحد بالنسبة للخواص ويدفع نصف المبلغ بالنسبة للموظفين الإداريين، في حين تم تحديد ضريبة العشر العينية بصاع واحد من القمح وآخر من الشعير وشبكة من التبن للجابدة على الجميع دون تمييز[3].

3- ضرائب أراضي العرش والمناطق المستعصبة:

عرفت المناطق غير الخاضعة لسلطة البايلك بأراضي العرش أو السبيقة وبالأراضي القبلية المشاعة، حيث يؤخذ على هذا النوع من الأراضي ضرائب كالغرامة واللزمة والمعونة والخطيه[4]، وقبل التعرض بالتفصيل لهذه الأنواع من الضرائب لابد من الإشارة إلى أنّه من الصعب على الباحثين تحديد تعاريف دقيقة لها، لورودها متداخلة في السجلات الرسمية ولاختلاف تسميتها في كلّ منطقة، إذ نجد أنّ لفظ المعونة مثلا يطلق على الغرامة عند أهل البرواقية[5].

- **الغرامة:** تعرف لدى الأهالي بحق العسة والّتي تحل محل العشور في المناطق الجبلية ومناطق الهضاب العليا ومنطقة القبائل والصحراء، وهي في مجملها مناطق لا تخضع لسيطرة البايلك، فتدفعها في شكل ضرائب نقدية أو عينية أو الاثنين معا، وفي أغلب الأحيان تؤخذ الغرامة في صورة عينية، تتمثل في المواد الغذائية والمواشي حسب نشاط الأهالي، لذلك تعتبر ضريبة استثنائية ومستحدثة تختلف باختلاف مناطق البلاد وظروفها وأحوالها[6]،

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص94.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص307، 308.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص96.

(6) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص ص388، 389.

فقبائل الهضاب العليا والصحراء تكون الغرامة عن طريق الزويجة، أمّا العشائر الّتي تعتمد على الرعي والإنتاج في بايلك الشرق وبايلك التيطري فتفرض عليها غرامة سنوية يتم إحصاءها في أوائل الربيع من قبل شيوخ الدواوير وبإشراف القايد حسب عدد الخيام والبيوت اعتمادا على معلومات بسيطة لا تخضع لأي إحصاء، لتسلم حصص الغرامة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو جمال أو صوف أو زبدة أو عسل[1]، وقد بلغت ببايلك قسنطينة وحده حوالي 35,700 ريـــال بوجو[2].

- **اللزمة:** وهي ضريبة تجب على رجال القبائل البدو وعلى المقيمين في الواحات، وعلى أولئك المزارعين المقيمين في بلاد القبائل الّذين لم تخضع أراضيهم لقياس المحراث[3]، ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أنّ اللزمة والمعونة كثيرا ما يرد لفظهما مترادفا للتشابه في بعض وجوه تطبيقهما، إلا أنّ اللزمة غالبا ما تفرض كرسوم عينية أو نقدية على قبائل الرعية الخاضعة والمغلوبة على أمرها[4] وتلتزم بها لتمويل نفقات الحاميات باعتبارها متحالفة مع الباي، فتحصيلها هو إعلان للتبعية والدخول تحت سلطة البايلك[5] يتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة من خلال تكليف شيوخ الدواوير بجمعها في البوادي[6]، كما حدث في السنوات الأخيرة للحكم العثماني في بايلك التيطري والّذي استخص منه ما يناهز 248,000 ريـــال بوجو في شكل عوائد إلزامية[7].

- **المعونة:** تفرض على كلّ قبائل الرعية الّتي يشرف عليها القياد أو المتعاملة معهم بغرض تمويل الحاميات العسكرية وتدفع عينا ونادرا ما تدفع نقدا، وهي تستند على مبدأ المحافظة

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص95.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

(3) وليم سبنسر: المرجع السابق، ص ص149، 150.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص96، 97.

(5) خضرة بوميدونة، سارة قاسمي: المرجع السابق، ص ص46، 47.

(6) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص97.

(7) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

على قوة الجماعة من خلال دعم قوة الجند في الأرياف[1]، وهي مستحدثة وإلزامية على القبائل الخاضعة في المناطق الوعرة الجبلية والصحراوية ومنطقة الهضاب، مثل قبائل بني إيراثن في أعالي جرجرة الّتي تدفع لقائد برج تيزي وزو 125 فرنك، وفي المقابل يمنح القائد أعيانها هدايا قيمتها ضعف المعونة المقدمة من أسلحة وألبسة، بينما تدفع قبائل فليسة أم الليل بالقرب من حوض يسر 500 ريـــال بوجو[2]، أمّا القبائل الواقعة في حوض سباو فكانت معونتها العينية تقدر حسب آخر وكيل عثماني ببرج سباو فكانت معونتها العينية تقدر حسب آخر وكيل عثماني ببرج سباو والمدعو بالحواسين المعوج: بألفي صاع شعير وألف صاع قمح و100 حمولة زيت وأخرى تين و160 خروفا[3].

وهناك أنواع من المعونة واللزمة الّتي تشكل ضرائب إضافية تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ منها عنوة ترتبط بالمناسبات والتعيينات كحق البرنوس الّتي يتعين على قياد الأوطان تقديمها لآغا العرب للحفاظ على المناصب، ومهر باشا والّتي تفرض على قبائل البدو وتتشكل من الحيوانات[4]، فهي في بايلك قسنطينة تتراوح ما بين 600 و700 حصان وضريبة الفرس الّتي تلتزم بها القبائل الخاضعة والّتي تمارس الزراعة وتتمثل في تقديم فرس حربي، وهناك ضريبة خيل الرعية الّتي تلتزم بها قبائل الناحية الغربية خصوصا، وهي مساهمة تشمل أعدادا من الخيل والدواب لفائدة خدمة البايلك[5] وضريبة ضيفة الباي وضيفة الدنوش والفرح والبشارة بتولية الباي أو إقراره من جديد[6].

(1) وقاد محمد، المرجع السابق، ص97.

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص ص218، 219

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص98.

(4) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص389.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص99.

(6) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

- **الخطية:** وهي لفظ مشتق من الخطأ، وهو يستعمل عادة للدلالة على الغرامة المفروضة لعقاب من ارتكب خطأ في حق البايلك[1]، وهي بذلك ضريبة تفرض على القبائل المتخاصمة، أو العاصية لأوامر الباي، أو تفرض على مرتكبي الجرائم والجنح ضد الشيوخ والقياد، وتعد من أنواع الغرامات[2] وتلزم بها القبائل الثائرة والمتمردة كدليل على خضوعها لسلطة الباي أو طلب الأمان منه عوضا عما صدر من مخالفات وعصيان، حيث جاء في دفتر الضرائب لبايلك قسنطينة أمثلة عن القبائل الّتي دفعت الخطية كخطية أولاد عبد القادر الحراد على أهل لشانة، وخطية الزعاطشة بسبب احتراق خزين لعمور[3].

وما يلاحظ أنّ هذه الأراضي البعيدة الخارجة عن نفوذ البايلك والّتي تعرف بأراضي العرش كما ذكرنا فرضت عليها العديد من المطالب الضريبية لضمان تبعيتها وعدم تمردها، فهذه المساهمات المالية الّتي تقدمها قبائل الرعية من ضرائب إضافية زيادة عن الزكاة والعشور تزيد من استنزاف مواردها وتجهد طاقتها الإنتاجية، فالخيمة المتوسطة الحال من قبائل الرعية يستخلص منها 115 فرنكا أي ما يعادل 28 خروفا سنويا، كما أنّ هذه الرسوم يتم دفعها على شكل مبالغ مالية ما يضطر هذه القبائل إلى بيع محاصيلها في مواسم الحصاد بثمن بخص لتحصيل النقود اللازمة لتسديد الضرائب[4].

ولهذا يمكن أن نعتبر أنّ نظام ضرائب القطاع الفلاحي في العهد العثماني الّذي كان يشكل العمود الفقري للاقتصاد آنذاك، أنّه غير عادل كونه لا يراعي طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم، فالقائمون عليه لا يأخذون بعين الاعتبار إلا نوعية الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين، وهو ما زاد في شقاء وبؤس الفلاحين[5].

---

(1) أحمد بحري: المرجع السابق، ص12.

(2) وقاد محمد، المرجع السابق، ص97.

(3) خضرة بوميدونة، سارة قاسمي: المرجع السابق، ص52.

(4) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص105.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص33.

كما يلاحظ أنّ هذه الضرائب غير قارة وليست محددة لا من حيث الكمية ولا النوعية، فبعضها يؤخذ عينا والبعض الآخر يستخلص نقدا، واتصفت بالتعدد واختلاف التسميات[1]، فأصبحت متداخلة لا تخضع للترتيب أو التنظيم مثل الضرائب الإضافية "العوائد" المرتبطة أساسا بقوة المحلة الفصلية وقوة فرسان المخزن وبالفصل الّذي تؤخذ فيه، فكلما زادت قوة المحلة ومهارة فرسان المخزن زادت كميتها وتنوعت أصنافها[2].

ثانيا: الضرائب في المدن:

وهو النوع الثاني لمصادر دخل إيالة الجزائر، وهو مع تنوعه يمكن حصره في المطالب المالية التالية[3]:

1- الغزو البحري:

لقد عرفت القرصنة الجزائرية في فترة الدايات انتعاش استثنائي بين 1793م و1815م ساعدت عليه الحروب الأوروبية العامة حيث بلغ مردود الغنائم فيها 13.605.650 فرنك أي أن المتوسط السنوي يزيد قليلا عن 700 ألف فرنك أو نحو 136 قرش إسباني وذلك من خلال.[4]

- عائدات الأسطول البحري:

تتمثل في عائدات رسوم المرسى وحقوق الديوانة، حيث اختلفت رسوم إرساء السفن باختلاف جنسية السفينة، فالسفن الّتي كانت تأتي من البلدان الإسلامي كانت تدفع 20 بياستر (قرش فضي إسباني)، وسفن الدول المسيحية الصديقة تدفع 40 بياستر، أمّا السفن الّتي تنتمي إلى دول معادية إذا تمكنت من الدخول إلى الميناء بأمان، فستتمتع بالحماية وتلزم بدفع 80 بياستر[5]، بالإضافة إلى حق الاسترشاد بالفنار المقدر بـ12 فرنكا ومنحة المترجمين والرياس

---

(1) أنظر الملحق رقم 07.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص32.

(3) المرجع نفسه، ص34.

(4) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص ص70، 71.

(5) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص ص177، 178.

المصاحبين للسفن[1]، كما أنّ أعوان خوجة الجمارك يأخذون أجورهم من حقوق إرساء السفن حسب القوانين المعمول بها، بالإضافة الداي والكتاب الكبار والأياباشي المكلف بمراقبة السفن وقايد المرسى وحراسه، وكذلك العلاوات الّتي تتمثل في الهدايا الإلزامية المعروفة بحق البشماق، كالتي ينالها قائد المرسى عند زيارته السفن الأجنبية المقدرة بـ4 ريالات[2].

كما يلحق برسم المرسى حقوق الديوانة الّتي تفرض على بعض المواد المصدرة والمستوردة[3]، أو ما يعرف بالرسوم على السلع وقد اختلفت حسب الفترات وحسب العلاقات السياسية الثنائية مع الأمم الّتي كان ينتمي إليها التجار، قدرت في منتصف القرن السابع عشر بـ12,5 على المستوردات و2,5% على الصادرات، وبقيت مفروضة بهذه القيمة إلى غاية القرن التاسع عشر حيث استفادت بعض الدول الأوروبية من امتيازات على غرار فرنسا وإنجلترا فأصبح تجارهم لا يدفعون سوى 5% من قيمة السلع المستوردة و2,5% على السلع المتوجهة إلى بلدانهم، تميز تحصيل قيمتها بأنّه غير ثابت، لأنّ المراقبة لم تكن دقيقة والأعوان القائمون عليها غير متشددين[4]، أمّا التجار الجزائريون واليهود فيدفعون 10%[5]، وقد عرف هذا النوع من المداخيل بالتجارة الشرعية، إذ كانت تتمثل الصادرات الموجهة إلى أوروبا وأقاليم الدولة العثمانية في الزرابي والتمور والشمع وجلود وأصواف الماشية[6]، وهناك تكلفة الميناء بـ12 دولارا إسبانيا كانت تجبى على كلّ إرساء في أي من موانئ الدولة وخلجانها[7].

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص34.

(2) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص178.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص34.

(4) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص179.

(5) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص76.

(6) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص391.

(7) وليم سبنسر: المرجع السابق، ص148.

كما فرض رسم على المبالغ المالية بنسبة 5% مثل تلك الّتي كانت متوجهة لافتداء الأسرى المسيحيين أو للتجار اليهود، ثم تقلصت في بداية القرن التاسع عشر إلى 3 ريالات لكل ألف ريـــال، أي بنسبة 0,03%[1].

- **الغنائم وافتداء الأسرى:**

تعتبر مجالا مربحا ومصدر للثورة وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد في مركز الإيالة دار السلطان حيث مقر حكم الدايات، فقد كانت السلطة تأخذ من الغنائم حصة تتراوح بين السبع والعشر، وتحظى بـ12% من أسعار السفن المحتجزة وتصادر كلّ الأسلحة في عمليات الجهاد البحري باعتبارها غنائم حرب[2]، ويأخذ الدايات خمس الغنائم[3]، وبعد أن يستخلص حق البايلك من ثمن الأسرى والغنائم يقسم باقي الغنيمة إلى نصفين الأول من نصيب أصحاب السفن والنصف الآخر يوزع على أفراد طاقم السفينة بحسب أسهمهم، فكان للرايس عشرون سهما وللباشارايس خمسة أسهم وللآغا والطوباجي (المدفعي) ثلاثة أسهم وللانكشاري والأهلي (المرتزق) سهم واحد، أمّا محتوى الغنائم من سلع وبضائع فكان قسم منها يصرف في أسواق الجزائر، والقسم الباقي يجد طريقه من جديد إلى أوروبا بواسطة اليهود والأوروبيين الّذين احتكروا تجارة الغنائم الموجهة للتصدير[4].

وقد قدر القنصل الإنجليزي ربورت كول (Robert Cole) أنّه خلال (1677–1681م) أسرت بحرية الإيالة 157 سفينة من أسطول بلاده التجاري وحوالي 300 بحار، وبلغت الخسائر 300,000 جنيه أسترليني[5].

لكن أرباح الغزو البحري تراجعت منذ القرن الثامن عشر الميلادي رغم فترة الازدهار القصيرة الّتي عرفتها البحرية الجزائرية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بفضل

---

(1) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص179.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص113.

(3) وليم سبنسر: المرجع السابق، ص149.

(4) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص183.

(5) المرجع نفسه، ص192.

جهود بحارة مشهورين أمثال الرايس حميدو[1]، لأنّ أغلب الدول الأوروبية أصبحت في حالة سلم مع الإيالة بموجب المعاهدات المبرمة لذلك انخفضت عائدات الغزو بشكل كبير، لأنّ الرياس قبل ذلك كانوا يهاجمون كلّ السفن الأوروبية دون استثناء[2]، ففي سنة 1815 مثلا استولى الرياس على 08 سفن فقط بلغت قيمتها 770416 فرنك[3].

وبسبب نشاط الغزو البحري شكل الأسرى الأوروبيون السلعة الأكثر رواجا في مدينة الجزائر خلال القرن السابع عشر ميلادي، وحسب التقديرات الواردة في المصادر المسيحية ذكرت أنّهم وصلوا إلى عشرات الآلاف، لكن المبالغة الّتي تميزت بها معظم المصادر يجعلنا نشك في صحة الأرقام، إذ كيف لمدينة بلغ عدد سكانها آنذاك نحو الستين ألفا أن تستوعب ذلك العدد الكبير[4].

وتكمن أهمية الأسرى في المبالغ المالية الّتي تدفعها الدول الأوروبية لاستعادتهم، وما يدل على أهمية افتداء الأسرى هو أنّ إسبانيا كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش لافتداء ما بين 200 إلى 300 أسير وهو ما يضمن للدولة قسطا وفيرا من المبالغ الّتي تدفع لافتداء هؤلاء الأسرى[5]، ولجأت الدولة في كثير من الأحيان إلى رفع الثمن المشترط لافتدائهم عند انخفاض عددهم في الجزائر وهذا الصعود في الأثمان لم يكن متنظم وإنما ارتبط ببعض الظروف الخاصة[6]، غير أنّ هذا المورد بدوره تناقص خلال القرن الثامن عشر الميلادي ليضمحل بعد تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافارين سنة 1827م[7].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص113.

(2) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص193.

(3) المنور مروش: المرجع السابق، ج2، 473.

(4) فهيم أقوارة: المرجع السابق ، ص196.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص113.

(6) المنور مروش: ج2، المرجع السابق، ص389.

(7) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص391.

- **الإتاوات والهدايا:**

تعد من أشكال التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وباقي الدول، فالهدايا كان يتلقاها حكام الجزائر من ممثلي الدول الكبرى في المناسبات الخاصة كنهاية شهر رمضان[1]، أو إبرام معاهدات صلح أو عقد علاقات تجارية وهي تمثل اليوم ما يسمى بالعمولات التي تصاحب بعض الصفقات ولكنها أحيانا تبدوا كنوع من الرشوة، وبالرجوع إلى المراسلات القنصلية وغيرها من التقارير الرسمية والتجارية نجد الأمثلة التالية:

1682: (لكسب الجزائر إلى جانب فرنسا ضد الإنجليز يجب دفع 15 ألف ريـــال إلى الداي وهدايا إلى زوجته وإلى محمد خوجة الشخصية الثانية في الديوان).

1728: (للحصول على معاهدة الصلح وزع السويديون هدايا على الداي وكبار الحكام والرياس وقدر مجموع هذه الهدايا بين 25 ألف و30 ألف ريـــال).

1739: (احتجزت أربع سفن إنجليزية في الجزائر وتم تسريحها بعد تقديم هدايا للمسؤولين بلغت 12 ألف ريـــال).[2]

أمّا الإتاوات فكانت ترضيات لنيل امتياز أو للسماح بالملاحة البحرية لذلك شكلت مصدرا ماليا لخزينة الإيالة[3].

وكمثال على ذلك كانت مملكة صقلية والبرتغال تدفعان مبلغ 44 ألف بياستر سنويا منها 24 ألف نقدا والباقي في شكل بضائع، أمّا إسبانيا فلم تدفع إتاوة لكنها ملزمة بتقديم الهدايا مع كلّ تغيير للقناصل، وكانت السويد والدنمارك تدفعان إتاوة في شكل مواد حربية قيمتها 400 بياستر، أمّا النمسا فتدفع هدايا دورية مباشرة وعن طريق الدولة العثمانية[4].

---

(1) وليم سبنسر: المرجع السابق، ص149.

(2) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص ص241، 242.

(3) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص391.

(4) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص117.

غير أنّ هذين الموردين تضاءلا في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية ولم تعد تشكل التزامات مالية للخزينة، لأنّ متوسط ما تمنحه الدول الأوروبية أصبح لا يتجاوز 125 ألف فرنك سنويا، بسبب انكماش الأسطول الجزائري وعدم الاستقرار الداخلي وتبدل الوضع الدولي، إذ أصبحت الكثير من هذه الدول تعمل على محو ما تعتبره اعتداء واغتصاب وإهانة للشرف المسيحي والحق الدولي[1].

2- عائدات بيت المال:

تحتل مكانة مهمة في التنظيم المالي بحيث أفرد لها صندوق ملحق بالخزينة، لما توفره من أموال لسد عجزها والصندوق له ثلاث سجلات يقوم عليها السايجي والعادل والخوجة[2] لتحديد مقدار المبالغ بالمودعة في الصندوق كضمان لعدم التصرف فيه إلا بإذن شرعي، وتحول هذه المبالغ إلى الخزينة كلما بلغت الخمسين ألف فرنك[3]، وتتألف مصادره من:

- التركات والودائع وهي الأملاك الّتي تبقى شاغرة وليس لها وريث شرعي فتعود إلى بيت المال[4] بعد أن تخصم منها أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع بالمزاد العلني، شريطة أن لا تتجاوز هذه المصاريف 7%[5].
- الأحباس والأوقاف الّتي تساهم في تزويد بيت المال رغم وقفها على الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والثقافية[6].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص114، 115.

(2) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص389.

(3) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص135.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص33.

(5) حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص ص134، 135.

(6) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص104.

- مردود الأملاك العقارية الّتي تعود ملكيتها مباشرة للدولة[1]، إذ يوفر هذا النوع من أملاك البايلك ثروة كبيرة لبيت المال قدر حسب الإحصائيات بخمسة آلاف بناية بدار السلطان لوحده، بثمن يصل إلى أربعين مليون من الفرنكات آنذاك[2].

ويعتبر بيت المال مؤسسة خيرية ذات صبغة حكومية، وذلك أنّ هذه المؤسسة كانت تشرف وترعى جميع أموال اليتامى والغائبين، والأملاك الّتي تصادرها الدولة، وكذلك التركات، وتقوم بأعمال خيرية وإنسانية واجتماعية كدفن فقراء المسلمين وتوزيع الصدقات على المحتاجين وتقديم الهدايا إلى كبار الموظفين[3]، وعتق بعض المسلمين الأسرى في البلاد المسيحية[4] بالإضافة إلى صونها للأملاك الواقعة تحت طائلتها وضمان حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية من خلال المشاركة في مصادر الدخل وذلك بدفع مبالغ مالية شهرية معينة إلى خزانة الدولة[5]، حيث قدرت في نهاية العهد العثماني الثروات المسجلة في دفتر بيت المال مرتبة حسب قيمتها بالريالات دراهم صغار على التوالي[6]:

السنة	صاحب الثروة	القمية المالية
1829-1828	ثروة عائشة بنت حسن باشا	730428
1829-1828	أملاك منقولة لحسن باشا القادم من تركيا والمتوفي بتونس	591159
1821-1820	أملاك منقولة لعبد الرحمان صايجي المعدم	166820
1804-1803	أملاك منقولة لسليمان كريتلي	150440
1804-1803	أملاك منقولة لتل حسين	145962
1821	أملاك منقولة للحاج حسين الطرابلسي	143069
1805	ميراث آغا الصبايحية	130000

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص33.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص103.

(3) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص139، 140.

(5) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص243.

(6) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص237.

1822-1823	ميراث حسين بيت المالجي	106501

3- عائدات البايلك[1]:

وتشمل الدنوش[2] وعوائد البايلك ورسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية ومكوس الأسواق واحتكار التعامل مع البيوتات التجارية والجزية والمصادرات والتغريم[3]، ولأخذ فكرة عن هذه الأنواع ندرجها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- **الدنوش والعوائد:**

وتتمثل في المساهمة الفصلية والسنوية لبايلكات قسنطينة والمدية ووهران ومردود أوطان دار السلطان وقيادة سباو، فكلّ بايلك ملزم بإرسال مبالغ مالية نقدية ومواد عينية يحملها خليفة الباي كلّ ستة أشهر، أي في الربيع والخريف وتعرف بالدنوش الصغرى، وكان الباي مطالبا بالحضور شخصيا إلى مركز السلطة بالعاصمة ومعه مردود مقاطعته مرة كلّ ثلاثة سنوات، وتسمى هذه المطالب أو العوائد بالدنوش الكبرى[4].

ويتألف الدنوش الصغير من اللزمة وهي ضريبة مالية إضافية ومن المصنوعات المحلية كالحياك والبرانس البيضاء والسوداء والجلود وأقمشة الصوف وقطعان الخيل والبغال والمواشي والجمال وكميات الشمع والعسل والزبدة والأرز والحبوب والزيوت والكسكس[5]، أمّا الدنوش الكبير فهو الحامية العسكرية الّتي تتكون من ثلاث آلاف فارس من القبائل الحليفة وعلى رأس كلّ قبيلة ثمانين بغلا[6]، وحسب الإحصائيات المتوفرة حول

---

(1) هناك فرق بين العائدات والعوائد، فالعائدات لفظ يدل على الضرائب المالية والعينية الّتي تؤدى إلى خزينة الدولة وتمول بين المال والأحباس، بينما العوائد لفظ يطلق على نوع من الضرائب والعطايا الّتي يساهم بها الأهالي في مواسم معينة وبكميات محددة (أنظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص105).

(2) **الدنوش:** لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب، شاع استعماله في الفترة العثمانية كمصطلح ضمن الالتزامات المالية (أنظر: حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص148).

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص99 ص100.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص31.

(5) الزهار أحمد شريف، المصدر السابق، ص36.

(6) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص149.

الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي فإنّ دنوش بايلك الشرق يعادل 60000 دولار إسباني و75000 دولار إسباني بالنسبة لبايلك الغرب و4000 دولار إسباني لبايلك التيطري، وعند الاحتلال قدر الفرنسيون هذه الدنوش بـ778,811 فرنك لقسنطينة و622,402 فرنك بالنسبة لوهران و141,213 فرنك فيما يتصل ببايلك التيطري، هذا وقد كانت مصادر دخل أوطان متيجة والساحل وقيادة سباو لا تقل في أي حال من الأحوال عن مداخيل التيطري[1].

ومما يلاحظ على الدنوش والعوائد أنّها تكثر أو تقل تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة في كلّ منطقة، وبهذا يأتي بايلك قسنطينة معظم الأحيان في الطليعة ثم يليه بايلك الغرب، بينما بايلك التيطري وقيادة سباو وأوطان دار السلطان فتمد الدولة بموارد أقل[2].

وعملية التدنيش ما هي إلا زيارة إجبارية يؤديها البايات للدايات اعترافا بولائهم للحكومة المركزية ولتأكيد سلطة الداي وحكومته على المقاطعات، من خلال نزول البايات عند عين الربط أو ما يعرف سباحة المناورات (ساحة أوّل ماي بالعاصمة) حيث توزع في هذا المهرجان الأموال على المستقبلين فينال كلّ موظف نصيبه من الهدايا حسب رتبته الاجتماعية[3].

- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يتكفل شيخ البلد أو قائد الدار بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة بالمدن الكبرى، وقدرت سنة 1822م بـ3,000 دولار إسباني، فأصحاب الدكاكين ملزمون بتقديم رسم شهري قدر بـ30 سنتيما مقابل نشاطهم[4]، وقد ورد في المصادر أنّ أمناء المهن في مدينة الجزائر يدفعون لشيخ البلد، ضريبة سنوية قدرها ستة آلاف ريال، أي ما يعادل

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص31.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص101، 102.

(3) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص149.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص33.

مائة وخمسة وعشرين ريالا في الأسبوع، وكان ذلك في مطلع القرن 18م أمّا في أواخر هذا القرن فإنّ قيمة الضريبة كانت تقدر بسبعمائة ريـــال في الأسبوع[1]، وألزم أمناء الحرف بتزويد الإدارة مجانا ببعض المنتوجات الحرفية كحالة حدادي منطقة مليانة الّذين يقدمون أسلحة وسروج وألجمة للبايلك[2].

- رسوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية:

وهي في الأصل الجزية المفروضة على أهل الذمة، وتقدر بقرش واحد على كلّ فرد يتولى دفعها أمين الطائفة أو كبيرهم[3]، والمعروف بالمقدم الخزناجي أو شيخ البلد، وقد بلغت في مدينة الجزائر ما بين 500 و1000 بدقة شيك أسبوعيا، وفي مدينة قسنطينة الّتي تقع فيها نسبة اليهود بلغت عشية الاحتلال 900 فرنك[4]، كما تمثل الترضيات الّتي يلجأ إليها غالبية أغنياء اليهود للحصول على الامتيازات التجارية موردا ماليا إضافيا للخزينة، وهي مبالغ ضخمة تصل في مدينة الجزائر لوحدها إلى 500 بدقة شيك أسبوعيا وأحيانا تصل إلى 1000 بدقة شيك[5].

وبغض النظر عن بقية الطوائف السكانية الأخرى فإنّ المجموعات السكانية بالمدن كانت ملزمة بالمساهمة بعوائد فصلية وسنوية متعارف عليها[6] كضيفة دار الداي الّتي يدفعها سكان المدن الّتي ليس بها نوبة (حامية عسكرية عثمانية)، وتتراوح ما بين 800 إلى 2000 ريـــال بوجو حسب عدد السكان، وضيعة دار السلطان والّتي تعرف بضيفة خير

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص33.

(2) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص390.

(3) المرجع نفسه، ص390.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص53.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص105.

(6) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص33.

الدين وهي تتراوح بين 1500 إلى 3000 ريـــال بوجو حسب أهمية المدينة وتقدم للآغا عند تغيير الحامية[1].

- رسوم المكوس على الأسواق واحتكار التعامل التجاري:

يقوم قائد السوق بجبايتها خاصة على القبائل الّتي لا تخضع للسلطة[2]، فكلّ سلعة يعين عليها موظف ليأخذ ما ترتب عليها من رسوم المكس، فقنطار الكتان رسمه عشرون درهم، ويتوجب على كلّ حمل من التمر أو الزيتون خمسون درهم، بالإضافة إلى رسوم القوافل المتجهة إلى المدن كقافلة تلمسان والّتي يتوجب على كلّ حمل منها دينار واحد[3].

أمّا الاحتكار فهو الأرباح الّتي تنتج من تصدير بعض المواد الأولية المحتكرة من قبل الدولة كالحبوب والزيتون والصوف والجلد والشمع والملح، وهي مواد تأخذ من الأهالي مقابل ضرائب معينة أو تشتريها بأسعار منخفضة لتعيد بيعها للبيوتات التجارية اليهودية أو للوكالات الأجنبية بفائدة قد تصل إلى 50% أو 60% من ثمنها الأصلي، فأرباح الحبوب وحدها تقدر بـ80000 فرنك، وأكثر من ذلك وسع البايلك من احتكاره إلى تصريف بعض هذه المواد بالتقسيط للأهالي[4].

4- المداخيل الاستثنائية:

تفرض على النشاطات الاقتصادية الّتي يحضرها الشرع ولا تقر بها العادات والأعراف، وتلجأ إليها الدولة عند الحاجة مثل رسوم الحانات وضريبة النساء المنحرفات ويتولى استخلاصها المزوار، إذ بلغت في مدينة الجزائر 24,000 فرنك سنويا[5].

---

(1) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص390.

(2) المرجع نفسه، ص390.

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص108، 109.

(4) المرجع نفسه، ص110 ص111.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص35.

كما أصبحت المصادرات ضد موظفي الدولة من مصادر الدخل في أواخر الحكم العثماني، وتتم بعد العزل من المنصب أو للحد من نفوذ بعض الموظفين أو لمعاقبتهم[1] عند اشتداد الضائقة المالية، حيث تم الاستحواذ على ثروات ضخمة مثل مصادرة ثروة صالح باي بقسنطينة سنة 1792م والّتي بلغت أكثر من 60 مليون فرنك، وكذا تغريم محمد شاوش صهر الوزناجي باي قسنطينة سنة 1797 بـ3000 ريـــال يوجو وبـ400 دينار و500 محبوب[2]، وفي بعض الحالات تكون المصادرة بضغط من الأهالي على الاحتكارات اليهودية، كالذي وقع عام 1805 إثر انتفاضة شعبية للأهالي والانكشارية، والّتي قتل فيها نفتالي بوشناق كبير اليهود آنذاك وتم مصادرة ما عثر عليه من أموال[3].

إضافة إلى حقوق إسناد المناصب بحيث أصبحت جميع الوظائف والمهن يدفع مقابل الفوز بها مبالغ مالية لكبار الموظفين لقاء توسطهم، فيأخذون نسبة معينة والجزء الأكبر يعود لخزينة الدولة، حتى أنّ حقوق نيل المناصب أصبحت في أواخر العهد العثماني شبه محددة ومتعارف عليها، فقائد المرسى كان يطلب منه دفع 800 قرش قود، وهو ما أدخل الاضطراب والفوضى في الجهاز الإداري والمالي للدولة[4].

ومما تقدم ذكره نستنتج أنّ معظم الضرائب كانت تأتي من القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الفلاحي، على الرغم من أنّ معظم الدراسات تؤكد بأنّ الجزائر في العهد العثماني كانت تعتمد على مداخيل الغنائم البحرية وفدية الأسرى، واعتبرت بأنّها الموارد الأساسية لاقتصادها، إلا أنّه يتبين بأنّها قليلة الأهمية بالنسبة لمصادر الدخل الأخرى، كونها

---

(1) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص389.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص35.

(3) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص112.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص34.

متذبذبة وغير ثابتة لارتباطها بحالة الأسطول وبوضع العلاقات الخارجية للجزائر[1]، فلم يكن يدخل منها إلى خزينة الدولة سوى جزء قليل بعد أن تنال كلّ الأطراف المشاركة فيها نصيبها من الرياس والتجار والداي وموظفي الميناء وغيرهم، حتى أنّها لا تغطي إلا أجرة واحدة من الأجور الّتي كان يستلمها الجند كلّ شهرين أو قمرين خلال القرن 17م أين وصلت فيه البحرية الجزائرية إلى ذروة عظمتها، ولا يستبعد أن يكون مقصد أصحاب هذا الادعاء هو اتهام الجزائر بالقرصنة[2] أو تبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر[3].

بيد أنّه لا يمكن أن نتنكر لدور رجال البحرية الجزائرية خاصة طائفة الرياس الّذين لم يكونوا بحارة عاديين باعتراف الكتاب الغربيين أنفسهم الّذين أبهرتهم شجاعتهم ونظامهم[4]، فقد أثروا على المستويين المالي والاجتماعي للإيالة، من خلال دورهم في تخفيف عبء الضرائب على السكان، إذ كلما زادت مصادر الدخل البحري خف الضغط الضريبي على الأهالي، ونتج عن النشاط البحري لهذه الطائفة رفاهية مجتمع المدن حيث تجمعت الثروة في أيدي البحارة والتجار، وعليه فدور طائفة الرياس في فترات قوتها كان يشكل متنفسا للدولة ولخزينتها وللأهالي[5]

---

(1) فالبحارة الجزائريون كانوا يحترمون المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية مثل فرنسا وهولندا فيخلون سبيل سفنها بعد التحقق من أنّها غير تابعة للدول التي تكون في حالة حرب مع الإيالة (أنظر: فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص118).

(2) **القرصنة:** كلمة إيطالية الأصل (Corso) المقصود بها هنا نشاط الغزو البحري الّتي كانت تقوم به سفن لمصلحة دولة ما في حالة حرب (أنظر: فهيم قوارة: المرجع نفسه، ص120).

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته، ص ص226 ، 227 ، 228.

(4) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص125.

(5) فهيم أقوارة، المرجع نفسه، ص130.

الفصل الثالث

أثار النظام الضريبي على الأوضاع الداخلية والخارجية لإيالة الجزائر

أولا- آثاره على الأوضاع الداخلية

1- التدهور الاقتصادي

2- تمردات وثورات القبائل

3- الثورات الطرقية

ثانيا- آثاره على الأوضاع الخارجية

1- الارتباط بالأرض

2- الهجمات الأوروبية المتكررة

3- البحرية الجزائرية وقضية القرصنة والأسرى

كان لسياسة الضرائب الّتي اعتمدتها الإدارة العثمانية في استثمار الإمكانيات الطبيعية والبشرية والموارد المالية، انعكاسات سلبية امتد تأثيرها إلى جميع المجالات، وتسببت في تدهور علاقة السلطة العثمانية مع الأهالي، فقد وقفت عاجزة عن ضمان الاستقرار الاقتصادي أو تحقيق عدالة اجتماعية بين الفئات السكانية[1]، إضافة إلى تأثير الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة، وهو ما جعل الأوضاع في كثير من الأحيان تتسم بالفوضى والاضطرابات خلال فترة الدايات خاصة الحياة الريفية التي كانت الأشد قساوة[2].

فما هي آثار النظام الضريبي في فترة الدايات على الأوضاع الداخلية والخارجية؟

أولا- آثاره على الأوضاع الداخلية:

1- التدهور الاقتصادي:

إنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية أواخر العهد العثماني قد أدى إلى قلة الموارد المالية فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا بين فترة وأخرى مما صعب مهمة الدايات في تسيير شؤون الحكم، فكان الرفع من قيمة الضرائب المقررة على السكان هو الحل الوحيد لتعويض العجز المالي، ولتحقيق هذا الهدف أطلق الدايات عنان الجباة في جمع الضرائب حتى أصبحت تجمع دون مراعاة أية سياسة أو قانون أو خطة[3].

وبسبب تعدد هذه الضرائب وتزايدها كان لها آثار وخيمة على الاقتصاد بعد أن أنهكت موارد الرعية الّتي لم تعد قادرة على مواكبة هذه الزيادة، فنجد الكثير من الفلاحين قد نزحوا عن أراضيهم إلى مناطق بعيدة عن سلطة البايلك ومواطن قبائل المخزن[4] ممّا أدى إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعليا، إذ أصبحت عشية الاحتلال لا تتجاوز حسب الإحصائيات الفرنسية 359040 هكتار في الوقت الّذي بلغت فيه قطعان الماشية

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص231.

(2) صالح فركوس: المرجع السابق، ص170.

(3) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص35.

(4) أحمد بحري: المرجع السابق، ص14.

سبعة ملايين رأس على أقل تقدير[1] بسبب المتهرب الضريبي الّذي أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية وتركها بور، وهذا ما أدى إلى ندرة المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب الّتي كانت تمثل المادة الأساسية في النظام الغذائي للجزائر في تلك الفترة[2]، فالكثير من الفلاحين تحول إلى حياة الرعي بدل حياة الزراعة والاستقرار الّتي كانوا يعيشونها[3]، فقد انصرفوا عن الزراعة وفضلوا تربية المواشي لأنّها تمكنهم من الفرار من الجباة، فزراعة الحبوب تربطهم بالأرض وتجعلهم عبيدا للجباة[4].

إضافة إلى انعدام الإمكانيات وتراكم الديون من سنة إلى أخرى، فهذه الظروف الصعبة كانت كفيلة بأن تفقدهم الرغبة في العمل وممارسة الزراعة، حتى أنّه في سنة 1786م لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة من يقوم بحصاد حقولهم فاضطروا إلى التنازل عن نصف الإنتاج لمن يقوم بذلك، بغد أن زهد الفلاحون في الحصول على خمس المحصول ما دام عمال البايلك والملاك المقيمين في المدن يحصلون على أربعة أخماسه دون مجهود في ظل انتشار الوباء[5]، وقد أورد محمد صالح العنتري ما نصه: "بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الّذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخص قيمته، كانت أمور الحراثة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس"، وهذا يعني أنّ الأحوال الاقتصادية لم تشجع السكان على تطوير الإنتاج[6].

كما نتج عن سياسة الضرائب الّتي اعتمدتها الإدارة انعكاسات سلبية على الفلاحة لاسيما في العقود الأربعة الأخيرة من الحكم العثماني بعد أن اجتاحت البلاد الكوارث

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ– العهد العثماني، المرجع السابق، ص55.

(2) وقاد محمد:، المرجع السابق، ص101.

(3) أحمد بحري: المرجع السابق، ص14.

(4) محمد مبارك الميلي: تاريخ الجزائري في القديم والحديث، ج3، المرجع السابق، ص308.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص55.

(6) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830م، المرجع السابق، ص232.

الطبيعية[1]، حيث اتصفت بقلة الإنتاج وضآلة المردود الّذي يساهم في سد حاجة القبائل في الأرياف من الغذاء وإمداد البايلك ببعض المحاصيل الّتي يستهلك جزء منها في المدن والجزء الآخر يصدر إلى الخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوروبا[2]، فكان الفلاح البسيط أوّل من يتضرر من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن ثقل الضرائب والجفاف والقحط والزلازل والثورات لارتباط معيشته بالقطاع الفلاحي من خلال انتشار ظاهرة الفقر والتشرد، فقد ذكرت بعض المصدر أنّ القبائل كانت تضطر إلى النزوح أثناء انتشار المجاعات إلى المدن لأنّ الحالة الاقتصادية على مستوى المدن أفضل ممّا هي عليها في الأرياف[3]، لأنّ السلطة كانت تجلب لهم القوت في كثير من الأحيان وتقوم بتخفيض أسعار المواد الأكثر استهلاكا وتوزيع الفائض منها على المحتاجين في أحيان أخرى على العكس من سكان الأرياف الّذين كانوا مطالبين بالدفع ومضاعفة الدفع لتعويض الأزمات المالية لخزانة البايلك[4].

فخلال فترة الدايات ازدادت الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية كحدوث زلازل أعوام 1716م و1717م و1755م وأوبئة في أعوام 1752م و1753م و1787م وحصول قحط وجفاف في بعض السنوات الأخرى ممّا أدى إلى موت الآلاف من الناس وانتشار الفقر والبئس وقلة المؤن، لذلك انتشر الغضب والتذمر على المستوى الشعبي[5]، ففي البداية كان رد فعل السكان هو التحايل أو التهرب من الدفع من خلال التصريح الكاذب بكمية الإنتاج أو مساحة الأرض المستغلة، لذلك اعتمدت الإدارة أسلوب الزويجة في تحصيل

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص394.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص56.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص ص391، 392.

(4) وقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700–1830م)، المرجع السابق، ص ص100، 101.

(5) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص50.

الضرائب أي اعتماد مساحة الأرض وليس كمية الإنتاج الّتي يصعب ضبطها، فلم يبق أمام السكان سوى العصيان والدخول في مواجهة السلطة الحاكمة[1]، وهذا يؤكد أنّ الصراع الّذي عرفه المجتمع الجزائري وأدى في كثير من الأحيان إلى التمرد والثورة، خاصة مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن محركه الأساسي عاملا سياسيا أو عرقيا أو دينيا وإنّما كان اقتصاديا، والدليل على ذلك أنّ أفراد المجتمع لم يتمردوا على السلطة الحاكمة إلا بعد أن فرضت عليهم ضرائب باهظة[2].

كما أنّ القطاع الصناعي والحرفي ما لبث أن تراجعت مكانته في الاقتصاد هو الآخر، بعد أن تعرض الصناع والحرفيون إلى كساد مصنوعاتهم وتراجعها أمام المصنوعات الأجنبية خاصة الأوروبية والّتي حظيت بامتيازات مكنتها من تصدير إنتاجها الصناعي إلى الجزائر، وترجع الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية في فترة الدايات إلى ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية الّتي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزموا الصناع بتسديدها، فقد كانت كلّ نقابة مهنية ملزمة بضرائب مالية محددة مسبقا دون اعتبار لنسبة الأرباح، وازدادت أوضاع النقابات المهنية سواءً عندما وتحول إسناد منصب الأمناء لمن يدفع المال أكثر بغض النظر عن كفاءته ومعرفته بالصنعة، لذلك لم يعيروا أي اهتمام لمواصفات ومتطلبات الهمن التي يراقبونها وهو ما حال دون تطور المصنوعات من حيث الكمية أو النوعية[3]، لذلك لم تصل الصناعات اليدوية إلى المستوى الفني أو الجودة الّتي تمكنها من المنافسة، لأنّ همَّ أصحابها ليس البحث عن الأبعاد الجمالية، ولكن تخفيض تكاليفها[4]، إضافة إلى انخفاض مردود الصناع والحرفيين الّذين كانوا مطالبين أيضا بتوفير بعض المصنوعات للبايلك مقابل دفع أجور زهيدة رغم غلاء المعيشة[5].

---

(1) وقاد محمد، المرجع السابق، ص100.

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص81.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص ص62، 64.

(4) محمد مبارك الميلي: المرجع السابق، ص309.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص62.

ولم يقتصر الضعف الاقتصادي الّذي أصاب الدولة بسبب الضرائب المفروضة على القطاعين الفلاحي والصناعي بل تبعاته أثرت على القطاع التجاري، إذ انخفضت المبادلات التجارية بسبب فرض مكوس عالية على البضائع الّتي كانت تأتي إلى البلاد، فالكثير من القوافل الّتي كانت تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء لا تدخل أسواق وهران وتلمسان ومغنية وإنّما تحول طريقها إلى فاس المغربية[1]، وكذلك الحال بالنسبة للحدود الشرقية كما أنّ عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية قد انخفض، فعلى سبيل المثال لا يسمح للقوافل بدخول مدينة وهران إلا إذا دفع أصحابها ثلاثين ألف بوجو على شكل هدايا، وكان الباي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم طبقا لنظام الاحتكار الّذي أقرته الدولة[2]، كما أنّ الفترة الممتدة من 1794 إلى 1830 تراجعت فيها الصادرات الجزائرية بسبب الحملات الأوروبية والأمريكية الّتي شلت حركتها التجارية في البحر المتوسط، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والانتفاضات والتمردات الشعبية الّتي أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي[3].

فاستقرار البلاد مرتبط باستقرار الأوضاع الاقتصادية، لأنّ القلاقل تكثر في حالة تدهور الحالة الاقتصادية أو تناقص الثروات أو في حالة الجوائح[4]، التي ازدادت خلال فترة الدايات، فمنذ أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م عرفت الجزائر تسع سنوات ظهر فيها الجراد، وثمان سنوات ساد فيها الجفاف وسبع سنوات عمت فيها المجاعة وثلاث عشر سنة انتشر فيها الطاعون، حيث شحت الأقوات وغلت الأسعار[5].

---

(1) عمار هلال: المرجع السابق، ص34.

(2) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص73.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص361.

(4) عمر لمقدم: المرجع السابق، ص396.

(5) زكية راجعي: منازل فحص مدينة الجزائر في العهد العثماني، دار بصمات، ط1، الجزائر، 2015، ص47.

وقد وصفت أحدى رسائل القنصل الأمريكي في الجزائر للفترة الممتدة من 1817-1830م بالوصف التالي: "نحن أمام حالة مجاعة ووباء وثورات"[1].

فالنظام الضريبي الجائر والمبالغ فيه هو الّذي أفرز أزمة اقتصادية عصفت بالجزائر في الفترة المتأخرة من الحكم العثماني للبلاد، وكانت انعكاساتها سلبية على الأرياف ممّا ولد الإحباط لدى السكان وحول ضعفهم إلى قوة استخدموها للقيام بحركات تمرد وعصيان وانتفاضات في مناطق متفرقة من الإيالة[2].

وزاد في احتقان الأوضاع الداخلية على المستوى الاقتصادي سياسة التهميش التي اعتمدتها الإدارة العثمانية اتجاه الجزائيين من خلال تقديم التسهيلات للتجار اليهود، ودخولهم في مصالح مشتركة معهم بل أكثر من ذلك هو استعمالهم كوكلاء تجاريين ومنحهم الامتيازات الخاصة[3]، أثره في نماء هذه الطائفة التي اصطادت الفرص التي أتيحت لها على الصعيد الداخلي والخارجي وسط الفوضى التي عرفتها البلاد في أخر حكم الدايات[4]، فكان لليهود بما يقمون به من نشاط تجاري دور سلبي على اقتصاد البلاد[5]، إذ شكلوا جماعة وظيفية نشطة في مجال الصنائع والحرف والنشاطات المالية[6]، ومارسوا تجارة القوافل واحتكروا طريقها بين الجزائر وقسنطينة، وسيطروا على المنتجات المختلفة خاصة المحاصيل الزراعية[7]، كما قام أفراد الجالية اليهودية بدور الوساطة التجارية وتقديم القروض المالية بفوائد مرتفعة، ولم يتورعوا عن عرض خدماتهم لرجال الدولة في المهام الاقتصادية والقضايا المالية[8]، نظرا لمعرفتهم بقضايا العملة واللغات والمعاملات التجارية

---

(1) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص139.

(2) وقاد محمد، المرجع السابق، ص104.

(3) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص09.

(4) صالح فركوس: المرجع السابق، ص138.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص14.

(6) نجوى طوبال، طائفة اليهود في مجتمع مدينة الجزائر، 1700-1830، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص251.

(7) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص299-300.

(8) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص227.

في البحر المتوسط، لذلك قاموا بالأعمال التجارية للدولة كالمفاوضات مع التجار الأوربيين والتي تفوق إمكانيات حكام الجزائر[1]، مستفيدين من صلاتهم بالبيوت التجارية في أوروبا والمدن التجارية لحوض المتوسط، فعلاقاتهم امتدت إلى باريس ومارسيليا وجنوة وكل الموانئ الإسبانية ولندن وهمبورغ وغيرها[2]، متخذين من مدينة ليفورنة الإيطالية مركزا لتجارتهم[3]، ففتحوا المتاجر وأسسوا الشركات 1770[4]، 1783 بالجزائر واستحوذوا من خلالها على الأسواق وقاموا بدور المصارف تحت حماية حكومة الدايات وقناصل فرنسا وإنجلترا[5]، وتسلطوا سياسيا لا سيما في عهد الداي مصطفى باشا (1798-1805م)، الذي منحهم امتيازات خولت لهم التصرف في الاقتصاد[6]، فاستولوا على ثلثي التجارة الخارجية من خلال مؤسسة بكري[7]، -بوشناق[8] التجارية فهي من تحدد الأسعار من خلال جلب المنتجات من المناطق الداخلية بأبخص الأثمان سواء من الأسواق أو مستودعات بضائع قادة القوافل أو خصوصا من المخازن التابعة للباليكات التي تستودع فيها الضرائب العينية للأهالي، ومن خلال التوفيق بين الاتجار المحلي ومزاولة التجارة الخارجية فقد كان

---

(1) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص16.

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص359، 360.

(3) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص71.

(4) خلال هذه السنة أسس ميكائيل كوهن المدعو "بن زاحوط" مركزه التجاري وضم إليه أبناءه وإخوته وصهره نفتالي المدعو "بوشناق" أو "بوزناج" ويوسف بكري وعملوا على تكوين شركة اقتصادية في مجال تسويق الحبوب ومن خلالها كانوا وسطاء بين الإيالة والدول الأوربية (أنظر، عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص300).

(5) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع نفسه، ص299.

(6) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص16.

(7) **عائلة بكري**: استقر ميشيل كوهن بكري بمدينة الجزائر سنة 1774م واتخذها مقرا لتسيير أعماله التجارية حيث أقام علاقة طيبة مع سكان الأرياف بهدف تزويده بالحبوب التي كان يصدرها من شرق البلاد بالإضافة إلى نشاطه في العديد من المدن الأوروبية وقد تولت هذه الأسرة منصب المقدم للطائفة اليهودية ما بين (1806-1831)، (أنظر: نجوى طوبال، المرجع السابق، ص ص218، 219).

(8) **عائلة بوشناق**: في سنة 1720م انتقال نفتالي من مدينة لفورنة إلى ماهون ومنها إلى مدينة الجزائر للتجارة، واستقر بعض أفراد أسرته في مايورقة وتونس وتم تنسيق النشاطات التجارية لهذه العائلة بين المدن المذكورة، وتلقت هذه العائلة الدعم من عائلة بكري بعدما جمعت بينهم المصاهرة، وتدعمت أكثر في سنة 1793م، بتأسيس شركة عائلية تجارية متخصصة في تجارة الحبوب، وفي عهد الداي مصطفى باشا عين مقدما لطائفة اليهود في 03 فيفري 1800م، حيث شغل هذا المنصب إلى غاية اغتياله سنة 1805م، بعد عدت محاولات فاشلة. (أنظر: نجوى طوبال، المرجع نفسه، ص ص114، 116).

بمقدورهم أن يبيعوا بثمن يعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف ثمن شراء كميات هائلة من القمح إلى فرنسا وإسبانيا أثناء حروب الثورة والإمبراطورية في فرنسا، وقاموا بتمويل القبائل الصحراوية من خلال بيعها القمح بثمن مرتفع مقابلة شراء الصوف بثمن رخيص[1]، وهو ما سينجر عنه عواقب وخيمة على مصير الإيالة بسبب احتكارهم لتجارة الحبوب، ونقصد بذلك قضية الديون مع فرنسا التي بدأت منذ 1793م حينما كانت تعاني هذه الأخيرة من مجاعة كبيرة أقدمت حكومة الجزائر أكثر من مرة بإقراضها الأموال اللازمة لتأمين شراء الحبوب، فقد قام الداي حسن باشا بإقراض الحكومة الفرنسية سنة 1796م مبلغ مليون فرنك دون فائدة[2] لكن ارتفاع أسعار الحبوب استمر بسبب التنافس الحاد بين الدول الأوروبية المتحاربة، ونتيجة العجز المالي استمر الفرنسيون في اقتراض المال من حكومة الدايات في الجزائر ومن مؤسسة بكري وبوشناق حتى تراكمت ديونهم لكثرة مشترياتهم في أواخر القرن 18م ووصلت 14 مليون من الفرنكات الذهبية في 1819م، ومن المعروف أن هذه الديون الفرنسية التي لم تسدد هي التي أثارت غضب الداي حسين باشا وضربة المروحة الشهيرة التي اتخذت ذريعة للحملة الفرنسية ضد الجزائر 1830م[3]، كما أعاق نفوذهم على الصعيد الخارجي إقامة علاقات تبادل عادية مع الدول الأجنبية، فقد كان اليهود عندما يفلحون في تأمين السلم بين الداي وبعض القوى يقومون باستئجار السفن التي تبحر في الحوض المتوسط برفع راية المحمية، ويلجئون إلى تزوير جوازات السفر من أجل تأمين سلامة الأشخاص الذين لا تشملهم المعاهدات، وهذا الاحتكار ترتبت عنه نتائج كارثية على الاقتصاد الجزائري[4]، وساعدهم هذا التعامل التجاري بما يتطلبه من مبادلات نقدية للتحكم في قيمة العملة سواء في المبادلات التجارية أو صرف العملات[5].

---

(1) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص38، 39.

(2) نجوى طوبال، المرجع السابق، ص298.

(3) المنور مروش، ج2، المرجع السابق، ص ص392، 393.

(4) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص38، 39.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص241.

وفي الوقت الذي كونت فيه الطائفة اليهودية ثروات ضخمة عن طريق ممارسة الربا والسمسرة والغش والتحايل على حساب أموال الدولة[1]، وأصبحوا أسياد السوق، كانوا قد أفلسوا الفلاحيين بفعل مطالبهم حيث كان لا يهمهم إلا استدرار الأرباح الهائلة التي حققوها بفضل الصادرات حتي ولو كان ذلك إبان استفحال المجاعة[2]، فمثلا من التقاليد العتيقة في المناطق الريفية تخزين الحبوب في سنوات الخصب لمواجهة سنوات الجدب، لكن الضرائب العينية المفروضة والسياسة التصديرية للحكام والفئات المهيمنة من اليهود حالت دون استمرار هذه التقاليد الحكيمة فالسعي وراء الربح السريع على المدى القصير كان له دور سلبي في فترات الأزمات الغذائية التي تلت فترات الرخاء[3].

وهو ما أثار غضب الأهالي الذي تحول إلى ثورات انتقامية بسبب أعمال اليهود للحصول على الأموال على حساب الدولة، كالتي وقعت سنة 1801، 1804، 1805، 1815، وهذه الانتفاضات تعبر بصدق عن بقاء هذه الجالية دخيلة على المجتمع الجزائري، إذ لا يربطها بالسكان سو مصالحها المادية التي تحصل عليها من الأعمال التجارية والصفقات المربحة، وأكثر الثورات حدة كانت سنة 1805، التي قتل فيها الداي مصطفى باشا، وكبير اليهود نفتالي بوشناق[4]، الذي ظل 25 سنة (1780–1805) مستوليا على زمام الدولة ومستغلا نفوذه في تنصيب الدايات والتصرف في موارد الدولة وإدارة سياستها الداخلية والخارجية وفق مصالحه فلقب بسلطان الجزائر وملكها[5].

2– ثورات وتمردات القبائل:

لم تكن الأوضاع الداخلية على ما يرام، فالدارس للوضع العام للجزائر أواخر الحكم العثماني يلاحظ بوضوح اتساع الهوة بين الحكام وسكان الريف على وجه الخصوص،

(1) صالح فركوس: المرجع السابق، ص138.

(2) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص39.

(3) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص151.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص ص47، 48.

(5) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج3، ص300.

فالسياسة الضريبية المنتهجة من معظم الدايات، أرهقت السكان وكانت الدافع المباشر لتغذية موجة الاضطرابات في مختلف أنحاء البلاد[1] وهي الظاهرة البارزة الّتي ميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني عن سابقاتها، وتسببت في عدم استقرار نظام الحكم، فقد تولى الحكم في الفترة الممتدة من 1790م إلى 1830م ثمانية دايات تم اغتيال ستة منهم[2].

والحقيقة أنّ مصدر المداخيل المالية إنّما كان في معظمه يأتي عن طريق فرض الضرائب الباهظة في الأرياف والمدن، وكثيرا ما كانت تثير تلك المظالم المرتكبة ضد الأهالي ردود أفعال عنيفة أدت إلى نشوب عدة انتفاضات وانتشار حركات التمرد[3]، فشعور السكان بعدم الأمن وإرهاقهم بالضرائب والغرامات دون مراعاة لمداخيلهم المالية جعلهم في حالة استعداد للإجابة لكل حركة عصيان وتمرد ضد السلطة المركزية والإقليمية طوال فترة حكم الديات[4]، فقد ظلوا يعانون من أنواع الاستغلال ويعيشون حياة التعاسة والشقاء، وهم يمثلون الأغلبية من الريفيين الّذين يقع على كاهلهم تدعيم النظام المالي بأكبر قسط من المداخيل المالية ومد الدولة بما تحتاجه من مواد أولية، رغم أنّهم لم يلقوا رعاية من الحكام ولم تشملهم اهتماماتهم[5]، وبالأخص قبائل الرعية الّتي تعد أضعف حلقة في المجتمع الريفي فهي الممول الرئيسي للإدارة العثمانية وأعوانها المندمجين منهم أو المتعاونين[6].

ولا شك أنّ أبرز دوافع هذه الثورات هو ما نال هؤلاء الفقراء والمساكين وسائر الرعية من تعسف العثمانيين وجورهم وانتهائهم في ذلك إلى القتل والتهجير بعد قيامهم بحملات عسكرية لمعاقبة الممتنعين عن دفع الضرائب[7]، حيث ذكر أجرتو Agretaur في

---

(1) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص232.

(2) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص27.

(3) المرجع نفسه، ص135.

(4) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص49.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م)، المرجع السابق، ص229.

(6) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص273.

(7) صالح فركوس: المرجع السابق، ص135.

هذا الصدد إلى انهيار الحالة الاقتصادية بسبب فرض ضرائب أثقلت عاتق الشعب، وكان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية الضرائب[1]، كما دل على ذلك أحدى مراسلات الشركة الفرنسية لسنة 1783م بأنها تتوقع نقصا في محاصيل المنطقة الشرقية، بسبب عسكر الباي الذين غزو والمنطقة واستولوا على حيوانات الحرث وعلى كل وسائل المعيشية.[2] إذ أن عددا كبيرا من القبائل امتنعت عن دفع مستحقاتها فكانت هذه الصورة هي الّتي طبعت علاقات تلك القبائل بالإدارة طوال فترة الدايات، وغالبا ما تكون عواقبها وخيمة، حيث تقوم بمصادرة ثرواتها وتشريد أفرادها وسجن وقتل زعمائها، وقد وصلت حالة التوتر في العلاقة إلى ذروتها في أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م[3].

وفيما يلي جدول لأهم التمردات الّتي قادها سكان الأرياف الجزائرية ضد السياسة الجبائية[4]:

التمردات والعصيان	الإطار الزماني	الإطار المكاني
انتفاضة بن قانة وبوعكاز وبن جلاب	1788	الصحراء الشرقية
تمرد الحنانشة	1805-1803	الهضاب العليا
تمرد أولاد عبد النور	1812-1811	الهضاب العليا
تمرد مجانة	1813	الهضاب العليا
تمرد الأوراس والنمامشة	// //	الأوراس والنمامشة
عصيان سيدي يحي بن سليمان وابنه عبد الله	// //	الأوراس
تمرد أولاد سلطان ببلزمة	// //	الأوراس
انتفاضة أولاد سعيد وأولاد موسى والأعشاش	// //	الأوراس
تمرد النمامشة والحراكتية	1822-1817-1803	الأوراس

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص35.

(2) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص154.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص276.

(4) وقاد محمد، المرجع السابق، ص106.

تمرد الذواورة	// //	نواحي الزيبان
تمرد زعيم أسرة بوعكاز بن سعيد	// //	من تقرت إلى واد سوف

ممّا جعل أحد الدارسين يقول عن سياسة الضرائب وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي ما يلي: "كانت المحلات تترك ورائها الدمار والخراب وتعود في الغالب بغنائم هائلة حتى أنّ النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار نتيجة تعرضه لهذه الحملات الّتي أفقدت هذه القبائل ثرواتها"[1].

كما تركت الحملات المتكررة لإخضاع القبائل الثائرة والمتمردة آثارا سلبية على اقتصاد البلاد، وأدت إلى تحول كثير من السكان إلى نمط البداوة والتنقل[2]، لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية، وألحقت أضرارا بالغة بالأراضي الزراعية وأرغمت الفلاحين على وقف نشاطاهم والانسحاب إلى الجبال والصحاري فرارا من الضرائب، وهذا الوضع أدى إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب السهول فأصبحت جرداء[3]، ووضحت هذه الحالة الّتي أصبحت عليها الأراضي الزراعية بالجزائر إحدى الوثائق الّتي تعود إلى أوائل الاحتلال بهذه العبارة: "حوالي سنة 1791 اضطر قسم كبير من السكان إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية المنيعة، وقد نتج عن هذه الحالة تناقص في المحاصيل الزراعية الّتي لم تعد تفي إلا بحاجة السكان الاستهلاكية، وقد كانت قبل ذلك تصدر إلى الخارج"[4]، كما عجلت تلك الانتفاضات بانهيار الحكم العثماني بعد أن استنزفت البلاد جزءا كبيرا من إمكانياتها البشرية والمادية لإخمادها، ولا شك أنّ النفقات الّتي انفقتها الدولة لإخماد لهيب الثورات كانت أكثر ممّا تجمعه من الضرائب[5]، وصار البايات يقضون معظم أوقاتهم في محاربة المتمردين والتصالح مع الثائرين، وأهمل الناس كثيرا من واجباتهم بعد أن أصبح

---

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص35.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص38.

(3) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص ص60، 61.

(4) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص156–157.

(5) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص36.

جل اهتمامهم بأمور الحرب[1]، وهذه الحالة يؤكدها القنصل الفرنسي في رسالة بعثها من الجزائر في ديسمبر 1802م يذكر فيها أن سعر القمح ارتفع إلى درجة لا يطيقها السكان والدولة في منتهى الفقر بسبب النفقات الهائلة التي سببتها الحروب وقلة ما يأتي من البحر ومن البر[2].

كما أن الثورات الّتي عمت الأرياف خاصة مطلع القرن التاسع عشر ساهمت في تناقص عدد السكان، فقد راح ضحيتها أعداد كبيرة، وأصبحت مختلف القطاعات الاقتصادية تعاني من قلة اليد العاملة، فانخفض الإنتاج الزراعي والصناعي وتسببت في ارتفاع أسعار السلع وغلاء المعيشة[3].

وقد لخص أحد الدارسين هذا الوضع قائلا: "تميزت الفترة الأخيرة من الوجود العثماني في الجزائر بالاضطرابات المتواصلة والعنف الشديد وبتوتر العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقد أدى كلّ هذا إلى نهاية عهد دام ثلاثة قرون"[4].

3- ثورات الطرقية[5] ورجال الزوايا:

إنّ أهم أثر للنظام الضريبي يظهر في العلاقة الّتي ربطت الحكام العثمانيين بالقوى الدينية، حيث كان يواجه هؤلاء الحكام صعوبة في فرض الرقابة عليها نتيجة تبجيلهم في المجتمع[6]، فعملوا على كسب ولاءهم للاعتماد عليهم في فرض الطاعة على قبائل الرعية

---

(1) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830م، المرجع السابق، ص73.

(2) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص131.

(3) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص85، 86.

(4) المرجع نفسه، ص36.

(5) **الطرقية:** مفردها الطريقة وتعني المذهب كما في قوله "كُنّا طَرَائِقَ قِدَداً" [سورة طه، الآية 63]، وقد تضارب الاستعمال في حالة المفرد والجمع، "فطريقة صوفية" في حالة مفرد "وطرق صوفية" في حالة الجمع والصواب أن يقال "طرائق صوفية" أذ "طرق" مفردها "طريق" لا "طريقة" (أنظر: محمد مكحلي: المرجع السابق، ص25)

(6) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص32.

الملتزمة بمساهمات مالية[1] واستخدام نفوذهم الروحي في الأوساط الشعبية عند استخلاص الضرائب[2]، من خلال استمالتهم بالمزايا الّتي كانوا بمنحونهم إياها والّتي كانوا يغدقونها عليهم لاسيما تفويضهم السلطة على قبائلهم[3].

إذ وفق الحكام بداية أمرهم حيث عرفوا كيف يستفيدون من علاقتهم بالطرقية لتدعيم مركزهم في الأرياف[4]، فأصبحت هذه القوى الدينية النافذة في المجتمع المحلي تلعب دور الوسيط بين السكان وحكومة الإيالة من جهة وتأطير المجتمع دينيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا من جهة أخرى[5].

وكان القصد من ذلك الحصول على حيادهم أو دعمهم أثناء حملاتهم على القبائل الثائرة ونذكر هنا الدور الّذي قام به مرابطو أولاد سيدي علي موسى، الّذين ساعدوا باي التيطري على إخضاع قبائل معتاقة بمنطقة القبائل في عام 1754[6].

لكن الأوضاع المحلية والظروف الدولية تغيرت منذ بداية القرن الثامن عشر بعد تحويل الحكام لأنظارهم إلى داخل البلاد لإيجاد مصادر دخل قارة[7] ممّا أحدث نوعا من التوتر مع رجال الزوايا الّذين ازدادوا التحاما بأهالي الريف في الوقت الّذي تم فيه إنهاء الخطر الإسباني، فأصبحوا المعبرين عن موقفهم والمدافعين عن مصالحهم، فلم يستهل القرن التاسع عشر حتى اتخذ عداء الطرائق الدينية لسلطة البايلك شكل صراع محتد[8]، وإذا كان

(1) عمورة عمار: المرجع السابق، ص105.

(2) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص251.

(3) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص32.

(4) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص251.

(5) زيدين قاسمي: المرجع السابق، ص71.

(6) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص252.

(7) توفيق دحماني: إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، المجلد 4، العدد 10، السنة 4، تشرين 2017، ص136.

(8) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص135.

يتعين على السلطة العثمانية أن تواجه وضعا قائما وواضحا في سبيل التحكم في الثورات القبلية فإنّ الوضع كان مختلفا تماما لما يتعلق الأمر بالتحكم في الاضطرابات الدينية[1].

فمعاداة بعض شيوخ الزوايا ومريدي الطرق للحكام ازدادت بعد حرمانهم من الامتيازات الّتي كانوا يحصلون عليها بل فرض على بعضهم المطالب المخزنية الأمر الّذي دفعهم إلى استغلال تذمر سكان الأرياف من الإدارة العثمانية الّتي أثقلت كاهلهم بالضرائب لنشر دعوتهم وإعلان الحرب ضدهم[2].

حيث تزعم محمد بن الأحرش[3] مقدم الطريقة الدرقاوية الشاذلية[4] الثورة في النواحي الشرقية، مسيطرا على جيجل والقل والقالة وساعده عبد الله الزيوشي مقدم الطريقة الرحمانية[5] ليجعل حركته ثورة عارمة[6] بداية من 1804م وهدد قسنطينة أكثر من مرة لإخضاعها ولكنه لم وينجح، إذ هزم أمام الأتراك وأهالي جيجل وقسنطينة، وبالرغم من

---

(1) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص35.

(2) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519–1830م)، المرجع السابق، ص251.

(3) تفرعت الطريقة الدرقاوية عن الطريقة الشاذلية الّتي ظهرت في المغرب قبل مجيء الأتراك وتفرعت عنها الكثير من الطرق، احتفظ أتباعها في الجزائر باسم الشاذلية، أمّا في المغرب الأقصى عرفت بالطريقة الدرقاوية، وعرف أتباعها في طرابلس بالطريقة المدنية، وتنتسب الطريقة الدرقاوية إلى مولاي العربي بن أحمد بن الحسن الدرقاوي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالمغرب الأقصى، وقد أخذ اسمه من أحد أسلافه الأشراف بعرف باسم يوسف بن درقة (بمعنى صاحب السيف)، وكان أتباع الطريقة في الجزائر من الأوساط الشعبية، تتمركز في ناحية وهران وجنوب التيطري وامتد نفوذها إلى النيجر، وهي أكثر الطرق شعوذة وعنفا، كما تميز أتباعها باللحى الطويلة وارتداء الخرق والعقد المشكلة من حبات خشبية كبيرة وحمل العصا، واشتهر كلّ درقاوي باسم بودربالة (أنظر: ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص19).

(4) هو محمد بن عبد الله بن الأحرش المشهور عند عامة الناس بالبودالي، كما عرف عند بعض بالشريف المغربي، شخصية يكتنفها الغموض لكن تتفق جل المصادر على أنه مغربي مالكي المذهب ودرقاوي الطريقة. (أنظر: محمد مكحلي: المرجع السابق، ص168)

(5) تنتسب إلى مؤسسها محمد بن عبد الرحمان، ولد عام 1715م بقرية آث إسماعيل عرش قشطولة بضواحي بوقني، أدى فريضة الحج عام 1739م ودرس في الجامع الأزهر، ثم عاد في 1769م إلى مسقط رأسه وبنى زاوية وأرسى فيها قواعد الطريقة الرحمانية، وأقام بمدينة الجزائر وتوفي في حدود 1794م؛ أنظر: قيادة سباو، زيد بن قاسمي، المرجع السابق، ص ص134، 135).

(6) وقاد محمد، المرجع السابق، ص ص104، 105.

هزيمته إلا أنه استطاع زعزعة أركان الدولة في العقد الأول من القرن التاسع عشر، ونتج عن هذه الثورة اضطرابات في الأحوال الاقتصادية[1] فأهملت الفلاحة بعد أن غادر المزارعون أراضيهم فقل الإنتاج الزراعي، حيث عانى سكان الأرياف والمدن على حد سواء من شح المواد الغذائية نتيجة الاضطرابات، كما هاجر الفلاحون والتجار الأسواق لانعدام الأمن في الطرق، وقد عبرت الأشعار الشعبية الّتي كان يتناقلها الناس على الحالة المعيشية المتردية[2]، ومن ذلك قول الشاعر الشعبي الرحموني الّذي عاصر أحداث ثورة ابن الأحرش:

الأسعار راه غلات وحتى الأمطار الصيف أدفاقوا

الحرث راه صعب نبتـــه اليبس والحجر يكثروا[3]

ومما زاد الوضع تفاقما تعرض الشرق الجزائري إلى الجفاف في فترة الثورة فانتشرت المجاعة ومعها ارتفاع عدد الوفيات، بسبب هجرة السكان إلى الشمال بحث عن القوت وامتدت سنة كاملة وسميت المسغبة عام خمسطاش أي 15 ريـــال لصاع القمح.[4]

وبسبب ارتفاع الأسعار ارتفاعا لم يكن معهودا تضررت القدرة الشرائية الّتي حالت دون تحسن الأحوال المالية، فقد اضطرت خزينة الدولة إلى المساهمة في استيراد كميات من الحبوب بعد أن كانت هذه الخزينة تعتمد في جزء من مصادرها على تصدير المنتجات الحيوانية والزراعية للبلاد الأوروبية[5].

---

(1) محمد المكحلي، المرجع السابق، ص32.

(2) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص293.

(3) محمد المكحلي، المرجع السابق، ص175.

(4) المنور مروش: المرجع السابق، ص158.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص57.

أمّا في الجهة الغربية فقد تزعم الطريقة عبد القادر بن الشريف[1] الّذي قاد الثورة ضد السلطة العثمانية بين عامي 1805-1817م[2]، واستطاع تهديد وهران عدة مرات، وبالرغم من الهزائم المتكررة الّتي مني بها كان في كلّ مرة يعيد تجميع المجندين[3] حيث نجحت ثورته في تجنيد الفلاحين ضد سلطة البايلك لرفض المطالب المخزنية ودفع الضرائب[4]، ومع استمرارها مدة طويلة، تسببت في إضعاف قوة البايلك وإنهاك الأرياف اقتصاديا[5] بالإضافة إلى الخسائر البشرية، التي استنفذت الطاقات الحربية للبلاد والتي كان من الممكن استغلالها ضد الجيوش الفرنسية عشية الاحتلال[6]، حيث يصف الزهار المعارك الّتي كانت بين جيش البايلك في الغرب والثائرين من أتباع ابن الشريف: "مات من العرب عدد لا يحصى، وكانت تجمع رؤوس بني آدم مثل الجبال"[7].

وإن كان سبب احتضان سكان الأرياف لتلك الثورات الّتي قادها المرابطون هو السياسة الضريبية الّتي فرضتها عليهم الإدارة، فبمجرد أن تحرك الطرقيون ضد المظالم الّتي كان يرتكبها البايات والجنود وجدوا مساندة وتأييدا مطلقا من الأوساط الشعبية[8]، فإنّ الدوافع الحقيقية للثورات الّتي خاض غمارها رجال الزوايا تبقى غامضة، إذا استثنينا ثورة التيجانيين الّتي اندلعت نتيجة الحملات المتكررة على عين ماضي لفرض الضرائب منذ 1815م إلى غاية 1827م، فإنّ عدة أسئلة تطرح حولها[9]، غير أن الّذي يمكن قوله حول تلك الثورات

---

(1) عرف بالشريف الدرقاوي الفليسي من بطن أبي الليل المتفرعة من قبيلة كناسة، إلتحق بزاوية القيطنة وتعلم على يد علمائها كالشيخ محي الدين، ثم أنتقل إلى فاس والتقى بالشيخ مولاي العربي الدرقاوي بزاوية بوبريج، حيث عينه مقدما للطريقة الدرقاوية. (أنظر: محمد مكحلي: المرجع السابق، ص176).

(2) محمد مكحلي: المرجع نفسه، ص33.

(3) وقاد محمد، المرجع السابق، ص ص104، 105.

(4) صالح فركوس: المرجع السابق، ص135.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص39.

(6) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص199.

(7) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص104.

(8) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص180.

(9) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص253.

الّتي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر أنه بإمكان الحكام إخمادها لو أنّهم عرفوا كيف يحافظون على علاقاتهم القديمة ومعاملتهم مع هؤلاء[1]، كما أنّ تزعم رجال الدين للثورات الريفية لم يؤدي إلى القضاء على نفوذ البايلك أو الحد من مظالم الحكم على الناس، إذ لم ينتج عنها تعديل في السياسة الضريبية أو أسلوب جبايتها بالنسبة للدايات، وذلك لتعدد الطرق الدينية وتباين ميولها وانحصار نفوذها في جهات دون أخرى وارتباط بعضها بأقطار خارجية[2]، وإنّما نتج عنها اضطرابات في الحالة الاقتصادية للبلاد إذ أهملت الفلاحة من كثرة الفتن فتوقف الحرث والزرع ممّا أدى إلى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في كامل أنحاء البلاد حتى بلغ صاع القمح خمسة عشر فرنكا بينما كان قبل ذلك لا يزيد عن الفرنك الواحد[3]، وقد عبرت بعض الأشعار الشعبية عن هذه الحالة الّتي كان يعيشها السكان آنذاك:

تحزمت رجالي للفتن التل يخلي وتزول منه الذخائر

وتصير النخلة برخلة ولا شـــك تخلـــى الجـــزائر[4].

ومهما يكن فإنّ تلك الثورات وإن كانت تحمل في أغلب الأحيان شعارات دينية وتستتر في كثير من المرات وراء مطالب عشائرية فهي في حقيقة الأمر وتعبر عن مدى سخطها وعدم رضاها عن الأوضاع الاقتصادية، فهي بمثابة رد فعل على التكاليف الّتي أرهقت كاهل السكان بالضرائب، فالنظام الضريبي الّذي اتسم بالقساوة تجاه السكان كان دافعا لحدوثها[5].

---

(1) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص38.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص39.

(3) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792–1830م، المرجع السابق، ص55.

(4) صالح فركوس: المرجع السابق، ص136.

(5) محمد مكحلي: المرجع السابق، ص198.

ثانيا: آثاره على الأوضاع الخارجية

لقد شكل الغزو البحري أبرز النشاطات الاقتصادية للإيالة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، لما كان يدره من ثروات لقاء تجارة الغنائم والرقيق، الّتي شكلت جزءا من ضرائب الإيالة، بالإضافة إلى كونه من المنظور الديني إحدى أوجه الحرب المقدسة ضد الدول الأوروبية[1]، فقد كانت كلمة الجزائر الأكثر تأثيرا في الحرب والسلم في حوض المتوسط، فبعد 1580 أصبحت القرصنة فعليا حركة منظمة تميز حكم الجزائر وبنيته وعقليته ومحور نشاطه البحري[2]، واعتراف أوروبا لها بذلك من خلال دفع الضرائب وتقديم الهدايا، فكانت تقع الحرب عند أي تأخير في الدفع من قبل الدول الأوروبية، وهكذا فإنّ كلّ دولة تبعث قنصلا ليمثلها بالجزائر لابد أن تبعث معه أموالا تختلف قيمتها باختلاف مركز تلك الدول والأخطار الّتي تهدد أساطيلها، وأكثر الدول الّتي كانت تتعرض لنقمتها هي إسبانيا والبرتغال والمدن الإيطالية والدول الإسكندنافية، ولهذا كانت تضطر إلى دفع الهدايا القنصلية التقليدية[3] وضرائب أخرى وغرامات حربية تختلف قيمتها باختلاف الظروف والحوادث[4].

وبذلك تحول الجهاد البحري إلى مصدر للثروة فنّشط الاقتصاد، وساهم في تغطية جزء من المداخيل المالية[5]، كما كان له تأثير مباشر على الأوضاع المالية للبلاد خاصة بعد انهيار الأسطول البحري، وما نتج عنه من تناقص في الغنائم والإتاوات والمعاهدات

---

(1) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص181.

(2) المنور مروش: ج1، المرجع السابق، ص70.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص54.

(4) المرجع نفسه، ص55.

(5) وقاد محمد، المرجع السابق، ص99.

غير المتكافئة[1]، وذلك بعد اختلال موازين القوى بين الأسطول الجزائري والأساطيل الأوروبية من حيث التدريب والتسليح والعتاد، وهو ما أفرز عدة قضايا شائكة منها[2]:

1- الارتباط بالأرض:

زيادة اهتمام الحكام بالشؤون الداخلية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نتيجة ضعف مصادر الغزو البحري كان في غير صالح السكان، فمع الشح الكبير في المواد المالية للأسطول البحري لجأت السلطة إلى زيادة الاعتماد على الموارد الضريبية[3]، فأوعزت إلى البايات صلاحيات تمكنهم من زيادة الدخل العام لخزينة البايلك، وذلك برفع قيمة الضرائب وزيادة التنويع فيها، وقد شكل ذلك عبئا أثقل بكثير من مجموع الضرائب الّتي كان يدفعها السكان في الفترة الأولى لالتحاق الجزائر بالباب العالي وأدرك الأهالي أنّ الضرائب قد سحقتهم الشيء الّذي ولّد لديهم عزوفا عن الدفع في البداية ثم ما لبث أن تحول إلى تهرب من الدفع معبرين عن رفضهم لهذه السياسة الجبائية بسلسلة من التمردات والعصيان[4].

واتبعت الإدارة العثمانية سياسة العصا الغليظة من خلال شن حملات عسكرية لإرغام القبائل المتهربة من دفع ما عليها من مستحقات ضريبية مستخدمة القوة عن طريق تشييد الأبراج وتزويدها بالحاميات العسكرية، وهو ما كان له انعكاسات سلبية بازدياد نفقات البناء والتشييد والنقل والإعاشة والإمداد، وهذه الأعباء المالية الإضافية زادت من إضعاف حكم الدايات بالجزائر الّذين وقفوا عاجزين عن صد الأخطار الخارجية[5] المتمثلة في الحروب المتعددة الّتي تخوضها الجزائر ضد تونس والمغرب الأقصى بسبب أطماعهما التوسعية[6]،

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص83.

(2) وقاد محمد، المرجع السابق، ص99.

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص83.

(4) وقاد محمد، المرجع السابق، ص ص100، 101.

(5) المرجع نفسه، ص103.

(6) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص39.

مثل الّذي قام به السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن بمهاجمة فجيج سنة 1805 وقوارة وتوات سنة 1808 وتهديد جنوب وهران[1].

2- الهجمات الأوروبية المتكررة:

إزدادت الغارات الأوروبية على سواحل البلاد رغبة في الانتقام من قوة البحرية الجزائرية وإذلالها[2]، وهي وإن اختلفت أسبابها وبواعثها إلا أن هدفها واحد وهو محاولة كسر شوكة القوات البحرية الجزائرية ووضع حد لنفوذها في حوض المتوسط، إلى جانب الحقد الصليبي الّذي تكنه أوروبا المسيحية للمسلمين منذ الحروب الصليبية، فكانت هذه الدول عندما تضيق ذرعا بكثرة الإتاوات والضرائب والهدايا المفروضة[3] غالبا ما تلجأ إلى استعمال القوة لتسوية خلافاتها مع الجزائر فتعمد إلى تنظيم الحملات والغارات الحربية[4]، وقد اعتاد الجزائريون على قصف البحرية الأوروبية لمدنهم الساحلية[5]، وانجر عن هذا أنّ البلاد كانت تعيش في حالة حرب في معظم الأوقات[6]، فكثرة المعارك البحرية الّتي خاضها الجزائريون ضد الأساطيل الأوروبية أدت إلى تدهور قوتهم البحرية، ومما زاد في أحوال الأسطول الجزائري تفاقما ابتداءً من منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر الحملة البحرية الّتي شنها عليه الأسطول الأمريكي في عام 1815[7]، حيث قتل خلالها الرايس حميدو وحوالي خمسمائة بحار جزائري، كما نتج عنها إبرام معاهدة جديدة تضمن الحرية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية دون دفع إتاوات للجزائر، وفي السنة الموالية جاء

---

(1) وقاد محمد، المرجع السابق، ص103.

(2) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص48.

(3) المرجع نفسه، ص56.

(4) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1519-1830م)، المرجع السابق، ص356.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص61.

(6) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص48.

(7) أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)، ص ص58، 59.

اللورد إكسموث الّذي قضى عمليا على المؤسسة البحرية الجزائرية بغارة مفاجئة[1]، ففي هذه الحملة تم تسريح الأسرى الذين وصل عددهم إلى 1200 أسير دون مقابل، وهي ضربة قاسية لنشاط البحرية الجزائرية، وبلغت خسائر الجزائر من هذا الهجوم جراء إحراق السفن وتدمير المنازل أثناء قنبلة المدينة ما يقدر بـ1015625 جنيه إسترليني[2]، كما راح ضحيتها عدد كبير من الأهالي فالحملات الّتي كانت تشنها الدول الأوروبية ضد الجزائر من حين لآخر تعتبر من العوامل الخارجية الّتي أدت إلى تناقص عدد السكان[3]، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على الأوضاع العامة للبلاد خاصة الأوضاع السياسية، فقد أقدم الإنكشارية على اغتيال الداي محمد باشا بسبب إبرامه للمعاهدة المجحفة مع الأميرال الإنجليزي اللورد إكسموث بعد حملته ضد الجزائر سنة 1816[4]، ففي الخمسة عشر سنة الأخيرة من الوجود العثماني وجد الدايات أنفسهم أمام تحالف أوروبي قوي بعد ضعف البحرية وكذا عداء الأهالي وثورتهم ضدهم بعد أن اتخذوا هذا العامل لفرض المزيد من الضرائب عليهم والأكثر من ذلك كان الدايات يقومون بمواجهة حركات التمرد هذه والعصيان بالقوة وسفك الدماء[5].

ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك أسطول قوي على النحو الّذي كان عليه في القرن السابع عشر، وجاءت بعد ذلك معركة نافرين لتقضي عليه نهائيا عام 1827، وقد شجع ضعف الأسطول الجزائري الحكومة الفرنسية على فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية[6]، يوم 16 جوان 1827، الّذي حال دون تبادل تجاري مع أوروبا، وتحويل الطرق التجارية إلى تونس بالإضافة إلى تضاءل رسوم الديوانة، ممّا تسبب في نقص مالي أدى

---

(1) جون وولف: الجزائر وأوروبا 1500–1830، ترجمة وتعريب أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص420.

(2) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830م، المرجع السابق، ص65.

(3) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص86.

(4) المرجع نفسه، ص43.

(5) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص54.

(6) أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519–1830م)، ص60.

إلى زيادة الضغط على الأرياف والمدن، وبذلك تضعضع اقتصاد البلاد، ونقصت الثروة من أيدي الأهالي، فالمتطلبات المالية أصبحت فوق طاقة السكان[1].

وانتهى هذا العمل العدائي ضد الأسطول البحري بالحملة الفرنسية لاحتلال الجزائر سنة 1830م[2].

3- البحرية الجزائرية وقضية القرصنة والأسرى:

القرصنة والأسرى أو ما كان يسميه الأوروبيون تحاملا بلصوصية البحر، فقد سعت أغلب مصادرهم خاصة كتابات رجال الدين من أمثال هايدو وغرامواي ودان إلى ترسيخ صورة الجزائر "كآفة للعالم المسيحي" كان يرضخ فيها الآلاف من العبيد المسيحيين البؤساء بكافة أنواع الإذلال والعذاب من خلال الأعمال الشاقة في السجون، وكذا تضخيم حجم القرصنة البربرية والنتائج المتأتية منها بشكل يصعب تصديقه[3].

بينما فسروا اعتداءاتهم بأنّها دفاع عن النفس، وحول هذه المسألة ذكر كات Cat أنّ الجزائريين لم يقوموا وحدهم بالقرصنة وإنّما مارستها مختلف الأمم من الإنجليز والهولنديين ببشاعة وعنف، ومعنى ذلك أنّ القرصنة الّتي اتهمت بها الجزائر ليست وحدها وإنّما كانت ممارسة عامة، شاركت فيها كلّ الدول البحرية، وسلوك الجزائريين إنّما كان في معظمه رد فعل على الاعتداءات الأوروبية[4].

فمعظم الدراسات الّتي تناولت موضوع الغنائم قد ضخمت حجمها، ولا يستبعد أن يكون أصحاب هذا الادعاء هو تبرير الغزو الفرنسي للجزائر شأنهم في ذلك شأن أولئك الّذين اتهموها بالقرصنة والّتي كانت من الذرائع الّتي اتخذتها فرنسا لغزة الجزائر عام

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص68.

(2) أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)، ص60.

(3) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص ص181، 182.

(4) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، المرجع السابق، ص ص49، 50.

1830[1]، فقليلة هي المصادر الأوروبية الّتي تطرقت إلى عائدات القرصنة الجزائرية بشيء من الدقة، ومما زاد في صعوبة الأمر أن جل المعلومات المتوفرة حول حجم الغنائم لا تغطي سوى فترات زمنية قصير ة من القرن السابع عشر[2]، كما تراجعت نسبتها بعد تملص الدول الأوروبية من هذه الالتزامات المالية عندما طورتها إلى ما يشبه الهدايا الإلزامية والترضيات البروتوكولية بمناسبة اعتماد القناصل أو تجديد المعاهدات وتأكيد الروابط السلمية، أو من خلال تجريد الحملات البحرية والالتجاء إلى الأساليب السياسية كالمفاوضات والمساومات الّتي كانت أفضل من استعمال القوة والمجابهة العسكرية، فقد حققت فرنسا بالمفاوضات على شروط علاقتها مع الجزائر سنة 1808م، ما عجز عنه الهجوم الإنجليزي على الجزائر سنة 1824م[3].

فخلال القرن الثامن عشر بقيت إنجلترا وفرنسا في حالة سلام مع الجزائر واستطاعت دول أوروبية أخرى أن تعقد معاهدات سلام لضمان الحصانة من احتجاز سفنها كالأراضي المنخفضة والدنمارك والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها مقابل ثمن حصلت عليه حكومة الداي، يضمن حوالي نفس الدخل من الإتاوات الّتي يدرها الاستيلاء على السفن في البحر على شكل غنائم بحرية[4].

أمّا بالنسبة للأسر فقد تناقص عددهم نتيجة انهيار البحرية وبالتالي انخفضت أرباح الإيالة من افتدائهم، فقد وضعت حملة اللورد أكسموث حدا نهائيا لوجود الأسرى المسيحيين في الجزائر، وزيادة على ذلك فإنّ المبالغ المالية الناتجة عن عفتهم لكم تكن كلها تذهب إلى خزينتها، فالوسطاء المسيحيون واليهود كانوا يتحصلون على حوالي 40% من نسبة الصفقات في غالب الأحيان، وفي بعض المرات كان يتم استبدال الأسرى المسيحيين بأسرى جزائريين

---

(1) أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)، المرجع السابق، ص55.

(2) فهيم أقوارة: المرجع السابق، ص184.

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص70.

(4) جون ب ولف، المرجع السابق، ص413.

وقعوا في الأسر[1]، ويذكر أحد القناصل الفرنسيين بأن الأسرى المسيحيين بالجزائر كانوا لا يحملون الأغلال ولهم الحق في الارتقاء إلى مناصب ضباط الجيش[2]، وقد تمكن بالفعل هؤلاء الأسرى المرتدون Rengats المعروفون بالأعلاج أن يتولوا مناصب عليا في البحرية الجزائرية بما فيها منصب الحاكم بعد اعتناقهم الإسلام[3].

في حين أن الإنجليز عندما مارسوا تجارة الرقيق منذ أواسط القرن السابع عشر وأسسوا لها شركات ومراكز على شواطئ إفريقيا وكانوا يسمونها تجارة خشب الأبنوس مشبهين الزنوج بذلك الخشب الطبيعي الأسود، فلنا أن نتصور آلاف العبيد الّذين نقلوا قسرا والفظائع الّتي كانت تقترف في اقتناصهم وشرائهم وبيعهم ونقلهم وإرغامهم على العمل في أمريكا[4].

ولا يفوتنا الكلام عن الخزينة الجزائرية الّتي دار حولها الجدل والنقاش بسبب تضخيم القرصنة وكانت دافعا ومحركا للأطماع والدسائس من الدول الأوروبية المتأثرة بالتقارير المغرضة لقناصلها، ممّا جعلها تؤثر بدورها ولو بصفة غير مباشرة في تقرير مصير الإيالة الجزائرية[5].

فقد ركز الأوروبيون في مؤتمراتهم على قضية الأسرى وقضية والإتاوات باعتبارهما قضيتين مرتبطتين بالبحرية الجزائرية كمؤتمر فيينا 1815م ومؤتمر لندن 1816م، ومؤتمر أكس لاشبيل 1818م لإعطاء الصبغة الدولية لقراراتهم المتمثلة في محاربة القرصنة من خلال تكوين "جمعية محاربة القراصنة" ثم "جمعية الفرسان محرري الرقيق الأبيض في إفريقيا" والرامية إلى إخلاء المياه البحرية من السفن الإسلامية للسيطرة على الملاحة في

---

(1) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص368.

(2) أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، المرجع السابق، ص47 ص48.

(3) جون. ب. ولف: المرجع السابق، ص413.

(4) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص363.

(5) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، (1800–1830م)، المرجع السابق، ص187.

البحر المتوسط، حيث تعتبر هذه التجمعات والمؤتمرات الدولية وما نتج عنها من قرارات من العوامل المساهمة في التحالف الأوربي على الجزائر وحتى التحالف الدولي[1].

حتى أنّ روسيا سنة 1826م أبرمت معاهدة آق كرمان مع الدولة العثمانية، وبوجبها التزمت الخلافة بدفع تعويضات عن الخسائر الّتي سببها قراصنة إيالتها في حوض المتوسط، ومنعهم من تعطيل التجارة والملاحة الروسية فيه[2]، فقد أدرك المسئولون العثمانيون في إسطنبول أن توالي المؤتمرات الأوربية كان لتنظيم الهيمنة الدولية الجديدة، وفي رسالة من السلطان العثماني إلى الداي حسين أكد له فيها بأن القرصنة مخالفة للشريعة الإسلامية ويأمره بأن يضع حدا نهائيا لها والحقيقة أنه بعد 1816م لم تعد مداخيل الغنائم تكفي حتى للقيام بالنفقات البسيطة التي تتطلبها القرصنة[3]، وهكذا استمرت القرصنة تؤذي وتسيء للجزائر أكثر مما تؤذي الدول الأخرى بسبب جلب العداء الشديد للبحرية الجزائرية فمعنى الصلح مع هولندا نقض الاتفاق مع فرنسا وتوجيه القرصنة إلى سفنها، وكان الاتفاق مع فرنسا بمثابة إعلان الحرب على السفن الإنجليزية الهولندية[4].

فلم تتوانى هذه الدول في سبيل الحفاض على مصالحها إلى استعمال شتى الوسائل كعقد التحالفات ونسخ الدسائس والمؤامرات والمناورات[5].

وبينما صارت القرصنة في الواقع أمرا هامشيا فلم تعد صفقة مربحة ماليا ولا اقتصاديا ولا سياسيا وصارت تكاليفها أكبر من إراداتها، فإن التشبث بها يعود إلى الطابع الرمزي الذي تحلت به في تاريخ إيالة الجزائر، وإن أسطورتها السوداء تضخمت في سياسة ودعاية الدول الأوروبية ليس سوى أداة لتبرير سير هذه الدول نحو السيطرة على العالم، وأن الأزمة

---

(1) جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص203، 205.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص341.

(3) المنور مروش: ج2، المرجع السابق، ص481.

(4) موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام، مج04، عويدات للنشر وللطباعة، بيروت، لبنان، ص563.

(5) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، 926-1246م، 1519-1830م، المرجع السابق، ص356.

المتفاقمة في الجزائر في بداية القرن 19م مرتبطة مباشرة بهذا الصعود الدولي للهيئة الأوروبية.[1]

[1] المنور مروش: ج2، المرجع السابق، ص488.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه عن النظام الضريبي في الجزائر خلال فترة الدايات، يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر الضرائب أساس النظام المالي والاقتصادي للبلاد، فهي تؤثر على النشاطات الإنتاجية، كما أنّها بمثابة الركيزة الأساسية لمصادر دخل خزينة الدولة.
- إنّ النظام الضريبي للدولة العثمانية استند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والّتي خولت لولي الأمر التصرف وفق ما تفرضه المصلحة العامة، غير أنّ الضرائب اختلفت في مسمياتها ومقاديرها تبعا للعرف والعادة الّتي سارت عليها الدول السابقة للوجود العثماني، وملاءمتها لواقع البلاد، فكلّ منطقة كان يؤخذ منها ضريبة وفق إنتاجها المحلي ووضعها الاجتماعي.
- لم تكن الضرائب العينية والنّقدية المستخلصة من السكان تذهب لخزينة الدولة فقط، بل كان للجباة والموظفين الإداريين والتجار اليهود ومفوضي الشركات الأجنبية قسط وافر منها.
- لم يكن للأتراك دور يذكر في تطوير البنية الاقتصادية للجزائر، فنظام الحكم في عهد الدايات لم يكن نظاما محفزا على تطوير البلاد.
- عرفت الفلاحة تراجعا في الإنتاج الزراعي والأراضي المزروعة، واضمحلت بعض الحرف في الصناعة، كما لم نجد للدولة أثرا في إنشاء الموانئ لازدهار التجارة وتوسيعها باستثناء ميناء الجزائر، وحتى في البنية الاجتماعية إذ لم يستثمر العثمانيون في رابط الدين لدمج أفراد بالمجتمع مع بعضه لتفادي الاضطرابات والانتفاضات، وإنّما اعتمدت سياستهم على استمالة الزعامات والأسر الّتي لها نفوذ دون الأخرى لاستخدامها في فرض وجباية الضرائب، حتى أنّ اقتطاعها لم يكن عادلا وأدى إلى ثراء قبائل على حساب أخرى، وشكل النظام الضريبي وسيلة للتمييز الاجتماعي بين سكان الأرياف الّذين يدفعون أغلب الضرائب، وسكان المدن الّذين يدفعون ضرائب أقل.

- إنّ تنوع الضرائب وتعدد مصادرها من زكاة وعشور ولزمة ومعونة وغنائم وغيرها أدى إلى التنوع في طرق الجباية، وذلك وفقا للأماكن والنواحي الّتي تجبى منها، فهناك ضرائب يتولى جبايتها الأعوان الإداريون والشيوخ والرؤساء المحليون، وأخرى تجبى عن طريق المحلة، ولم يحد من صلاحيات هذا النظام الجبائي سوى الاستقلال المحلى لبعض الأقاليم الجبلية والصحراوية عن السلطة المركزية، وتكون قيمة الضرائب إما عينية أو نقدية لتلبية حاجة البايلك حسب متطلبات الإنفاق المناسبة، ولم يؤثر على مداخيل الضرائب سوى مواسم القحط والمجاعات والجفاف.
- ارتبط امتداد نفوذ سلطة الإيالة المباشر بمدى تمكنها من تحقيق المطالب المالية، إذ أصبحت تبعية السكان للدولة وخضوعهم لها يقاس بما يبذلونه من مال، وهذا الضغط المالي على الأرياف ظهر في الطرق الّتي كانت تستخلص بها الضرائب مثل تجريد المحلات في المناطق المستعصية، وقد رأى الحكام في هذه الحملات وسيلة فعالة لضمان الجبايات بقوة السلاح، إلا أنّها في الحقيقة زادت من نفور القبائل من الحكام وأضرت بالحياة الاقتصادية من خلال نتائجها السلبية على الفلاحة وعلى مردود الضرائب نفسه لأنّه يعتمد على الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى، فتسبب في قلته وشيوع الحياة البدوية.
- منذ نهاية القرن الثامن عشر أصبحت البلاد تعاني من اختلال في التوازن المالي انجر عنه ضغط على الأرياف بسبب التجاء الحكام إلى الزيادة في قيمة الضرائب، وأدى إلى نشوب الثورات العديدة وحركات التمرد الداخلية الّتي وجدت في الطرائق وسيلة للتعبير عن استيائها وعدائها للسلطة الحاكمة، وشكلت سببا في انعزال حكومة الدايات وعدم تجاوب السكان معها، وهو ما يفسر انهيارها في أوّل صدام حقيقي مع قوة أجنبية غازية عام 1830م.
- إنّ الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية كانت له آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدرية والحالة الاجتماعية، بحيث لا يتم إعطاء صورة واضحة عنها إلا بعد التعرف على الأوضاع الاقتصادية، فنلاحظ مثلا أنّ

الدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال نشاط الجهاد البحري ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية، هذا فضلا على أنّ الحياة الاقتصادية كانت تبرز لنا الدوافع والأهداف الحقيقية للثورات الداخلية.

- تشجيع الدايات على شراء المصنوعات الأوروبية باعتمادهم على سياسة الاستيراد من الخارج، في الوقت الّذي اضطر فيه الصناع الجزائريون إلى رفع أسعار منتوجاتهم لتغطية الالتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وإرضاء متطلبات البايلك ممّا أثر على نوعية المصنوعات وحد من انتشارها.

الملاحق

ملحق رقم (01): خريطة استعمال الأرض أواخر الفترة العثمانية[1]

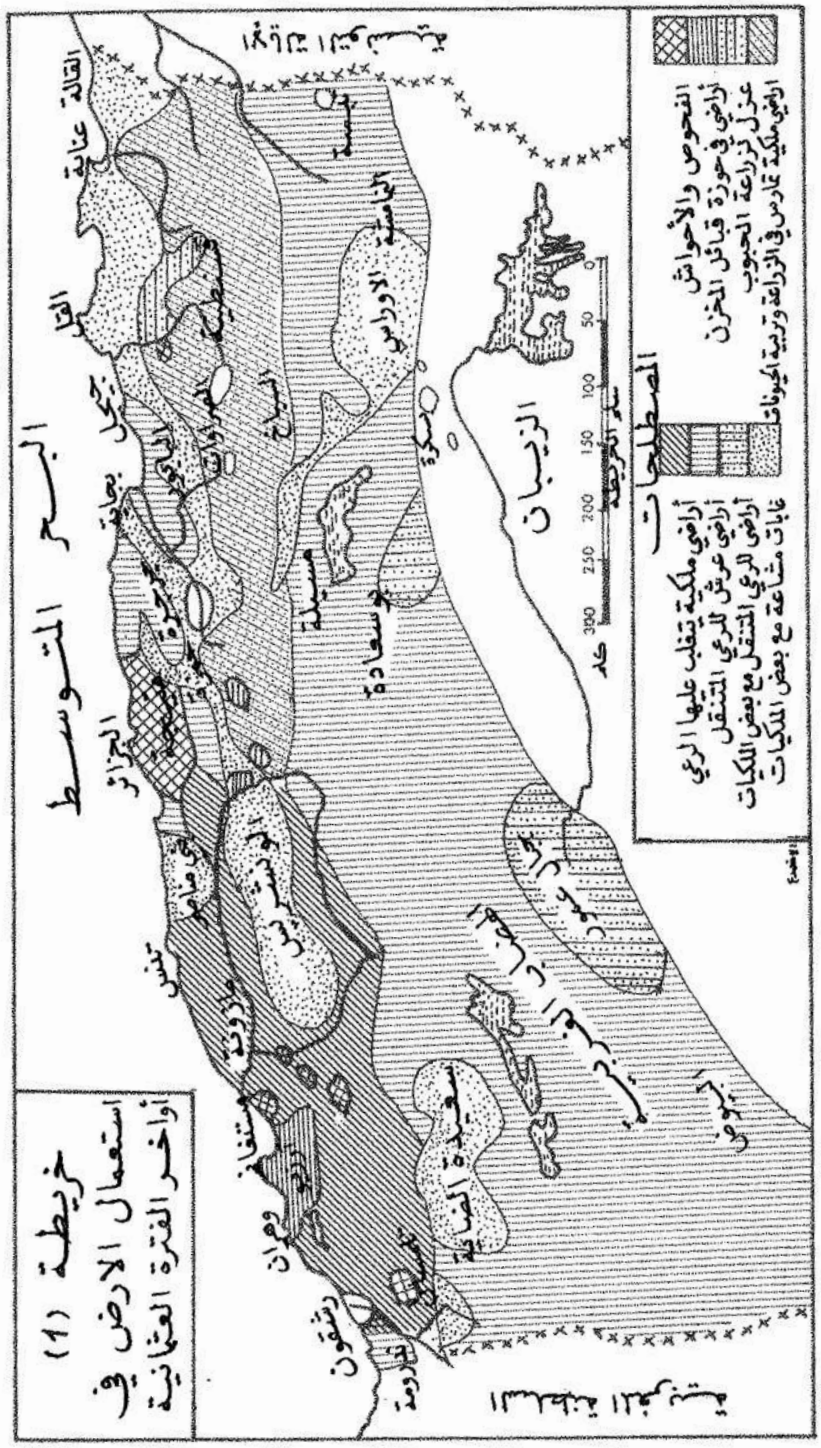

[1] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830م، المرجع السابق، ص257..

ملحق رقم (02): جدول لأهم المرافق التجارية في مدينة الجزائر[1]

الفنادق	الأسواق	الكوشات
فندق باب عزون	سوق السمن	كوشة مقابلة لفندق العزارة
فندق المراجني	رحبة الزرع	كوشة سويقة عمور
فندق باب الوادي	سويقة عمور	كوشة باب البحر
فندق العزارة	سوق الجمعة	كوشة وريدة
فندق يكبي مسلمان	سوق القبايل	كوشة الوقيد باب جديد
فندق الزيت	سوق الحاشية	كوشة زنقة الجيجلية
فندق الحبس	سوق الدكير	كوشة كشاوة
الحمامات	سوق اللوح	كوشة حمام مالح
حمام باب الوادي	سوق التماقين	كوشة الدروج سويقة عمور
حمام الجنينة	سوق العطارين	كوشة حمام الصغير
حمام طاق طاق	سوق البابوجية	كوشة حمام طاق طاق
حمام القصبة	سوق الحوت	كوشة الناصري
حمام الصغير	سوق الكتان	كوشة بورعدة
حمام القرون	دار اللحم	كوشة دار سنتي
حمام الفوطة		
حمام المالح		
حمام السبوعة		
المقاهي		
مقهى الكبيرة		

[1] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، 926-1246م، 1519-1830م، ص164.

ملحق رقم (03): خريطة المواصلات والتقسيم الإداري بالإيالة الجزائرية[1]

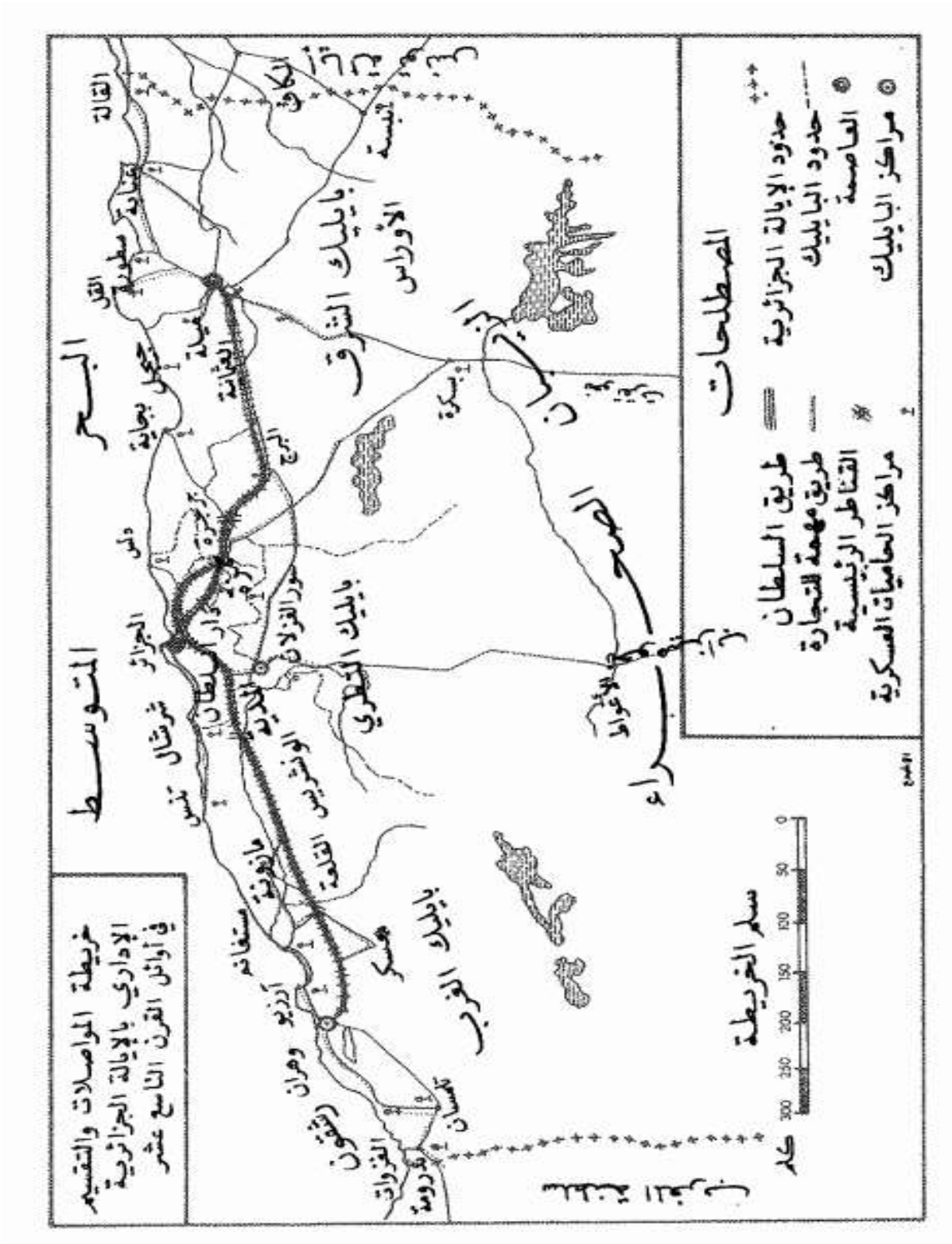

[1] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، المرجع السابق، ص262

الملحق رقم (04): جدول لأهم العملات المستخدمة في فترة الدايات[1]:

اسم العملة	قيمتها بالفرنك الفرنسي	بالدولار الاسباني	بالبياستر القوي	بالتونسية	بالكوري السوداني
السلطاني أو المحبوب	١١	٢،١	٢	١١٠	٢٢٠٠
البياستر الفضي القسنطيني	٣،٨٥	٠،٧٣	٠،٧	٣٨،٥	٧٧٠
الريال بوجه (البوجو)	٣،٣	٠،٦٣	٠،٦	٣٣	٧٢٦
النصف (بوجو)	١،٦٥	٠،٣١٥	٠،٣	١٦،٥	٣٦٣
الثمن (ثمن بوجو)	٠،٤١	٠،٠٧٥	٠،٠٧	٤،١	٩٠،٧
البيتاك شيك	١،١	٠،٢١	٠،٢	١١	٢٢٠
الريال مجبور	١،٥	٠،٢٧	٠،٢٧	١٥	٣٠٠
الموزونة	٠،١٣	٠،٠٢	٠،٠٢	١،٣	٢٦
الصايم	١،٨	٠،٢٨	٠،٢٨	١٨	٣٦٠

[1] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792–1830م، المرجع السابق، ص71.

ملحق رقم (05): خريطة ضرائب القطاع الريفي في الجزائر[1]

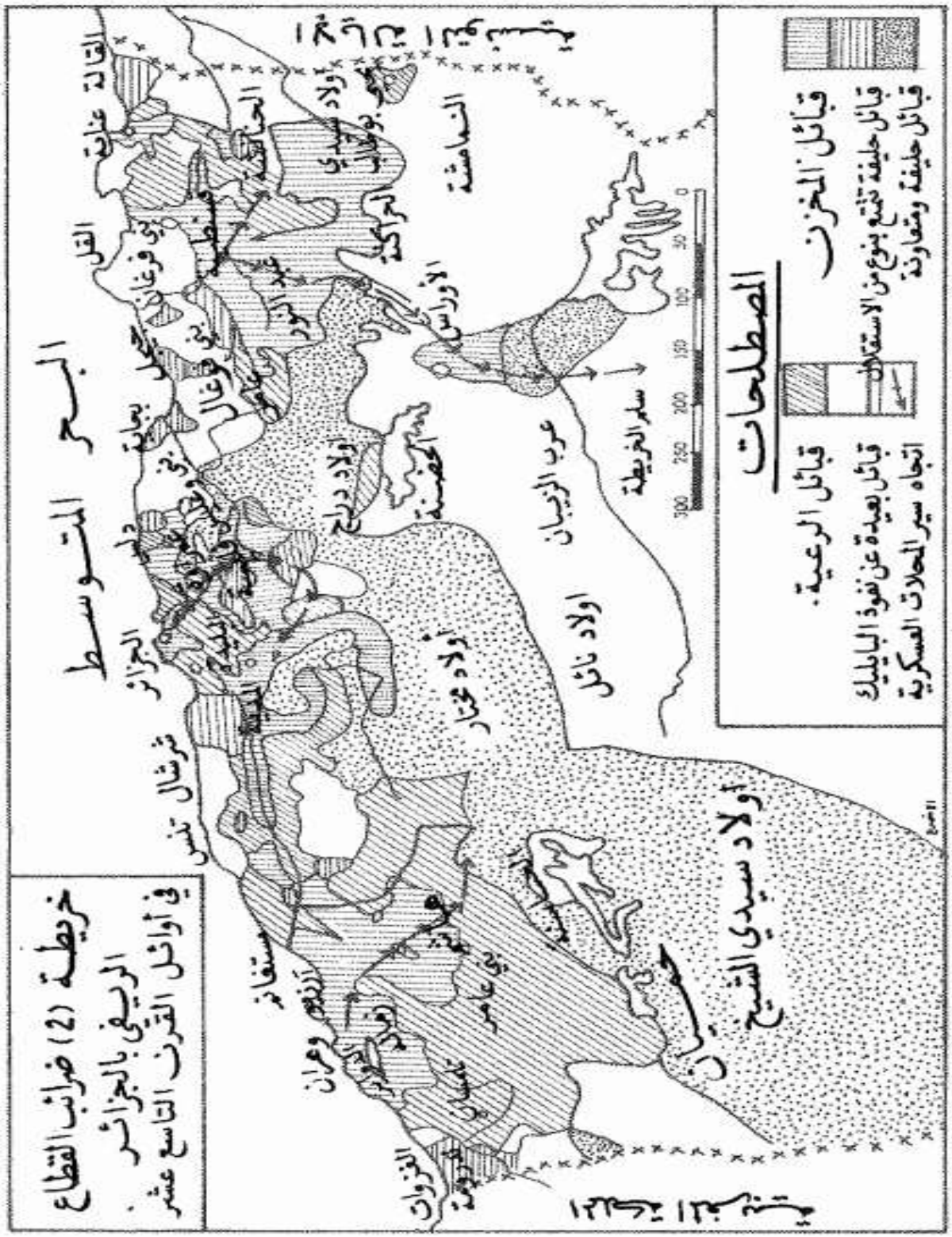

[1] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830م، المرجع السابق، ص258.

الملحق رقم (06): وحدات الوزن والكيل المستعملة خلال فترة الدايات[1]:

اسم الوحدة	مقابلها بالكيلو غرام	مقابلها بالغرام
الصاع (للحبوب)	١٣٠	
القلبة (للحبوب)	١٦،٢٥	
الربعي (للحبوب)	٤،٠٦	
الرطل الكبير		٩٢١،٥
الرطل الخضاري		٦١٤،٣
الرطل العطاري		٥٤٦،٠٨
الرطل الفضي		٤٩٧،٤٣
المثقال		٤،٦٧
الربع (للزبدة)	٣،٦٣	
الذراع ـ نصف متر		

[1] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792–1830م، المرجع السابق، ص72.

ملحق رقم (07): جدول يمثل تقديرات مداخيل الإيالة في أوائل القرن 18م[1]:

المداخيل الثابتة	القيمة بالريـــال
دنوش باي قسنطينة	120000
دنوش باي الغرب	100000
دنوش باي التيطري	50000
القياد التابعين لدار السلطان	50000
مكوس الأسواق (الباعة المتجولون)	12000
غرامة اليهود	12000
رسوم المحلات التجارية	10000
حقوق أملاك الريف	120000
حقوق كراء استغلال الشمع والجلود	120000
الرسوم الجمركية على الواردات	30000
الرسوم الجمركية على الصادرات	15000
حقوق استغلال الملح	6000
رسوم أمناء المهن	6000
ضرائب الشركة الفرنسية التجارية	10400
رسوم المزوار	2000
رسوم رسو السفن	2000
رسوم بيع الوظائف	100000
المجموع	450400
المداخيل الإضافة غير الثابتة	**القيمة بالريـــال**
بيت المالجي	60000
الغنائم	100000
تجارة العبيد وفدية الأسرى	50000
غرامات مختلفة	10000
المجموع	220000

[1] عمر لمقدم: جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص391، 192.

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أ- المصادر:

1. **حمدان بن عثمان خوجة:** المرآة، تقديم وتعريف وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

2. **الزهار أحمد شريف**، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشرف الجزائر (1168-1246هـ/ 1754-1830م)، تقديم أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 1974م.

3. **الأغا عودة المزاري:** طلوع سعد السعود في أخبار مدينة وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، ج1، دار مورة للنشر والتوزيع 2015.

ب- المراجع:

4. **أبو القاسم سعد الله:** تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

5. **أحمد السليماني:** النظام السياسي للجزائر في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر.

6. **أحمد مريوش:** الحياة الثقافية في الجزائر كخلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007.

7. **أرزقي شويتام:** المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر.

8. **أرزقي شويتام:** دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830)، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2004.

9. **أرزقي شويتام:** نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر.

10. **جلال يحي:** تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

11. **جنكيز أورهونلو:** إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية، تر: فاروق مصطفى، ط1، دمشق، 2005.

12. **جون وولف:** الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعريب أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

13. **حليمي عبد القادر علي:** مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، الجزائر، 1972.

14. **حنيفي هلايلي:** أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

15. **زيدين قاسمي:** قيادة سيباو تاريخ منطقة القبائل في العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار الأمل للطباعة.

16. **شارل أندري جوليان:** تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)، مج1، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

17. **صالح عباد:** الجزائر خلال العهد التركي، 1514-1830، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2005.

18. **صالح فركوس:** تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار النشر والتوزيع، عنابة، 2005.

19. **عبد الرحمان بن محمد الجيلالي**، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20. **عثمان سعدي:** الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013.

21. **عمار هلال:** أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

22. **عمورة عمار:** الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

23. **فهيم أقوارة:** ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (ق10-11هـ/16-17م)، دار الإرشاد، قسنطينة عاصة الثقافة العربية، 2015.

24. **محمد العربي الزبيري:** التجارة الخارجية للشرق الجزائر في الفترة ما بين 1792-1830، ط3، دار الحكمة، الجزائر.

25. **محمد العربي الزبيري:** مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015.

26. **محمد مبارك الميلي:** تاريخ الجزائري في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

27. **محمد مكحلي:** ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني (1707-1827)، دار آفاق كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

28. **المنور مروش:** دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

29. **ناصر الدين سعيدوني:** النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

30. **ناصر الدين سعيدوني:** دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

31. **ناصر الدين سعيدوني:** ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، الجزائر، 1999.

32. ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

33. نجوى طوبال، طائفة اليهود في مجتمع مدينة الجزائر، 1700-1830، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

34. ودان بوغفالة: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدية وملیانة في العهد العثماني، ط1، دار 1480هـ-2009م، الجزائر.

35. وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

36. يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

37. يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

ج- الرسائل الجامعية:

38. خضرة بوميدونة، سارة قاسمي: نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830، مذكرة شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2017.

39. دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.

د- المقالات والمجلات:

40. أجقو علي، المفتي الحنفي الجزائري ابن العنابي وإسهاماته في مجال الثقافة، السياسة، الإصلاح والمقاومة، مجلة تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، المجلد 01، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، 2016.

41. **أحمد بحري**: ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظهائر المازونية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، جامعة وهران.

42. **بلال بوجمعة وملوك عثمان:** تجارة المقايضة لولاية أدرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال الفترة 1995-2016، عدد 6، رقم 1، جامعة أدرار، الجزائر.

43. **توفيق دحماني:** إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، المجلد 4، العدد 10، السنة 4، تشرين 2017.

44. **عصام عمر مندور**: الاحتكار وتطبيقاته المعاصرة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي دراسة للأسباب والآثار والعلاج، كلية التجارة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر شيخ، العدد الثاني، يوليو 2016.

45. **لمقدم عمر**: جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الوادي، ديسمبر 2019.

46. **معاذ محمد عابدين**، قاسم الحموري: التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج29، ع3، أكتوبر 2016.

47. **وقاد محمد**، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م)، مجلة الإبراهيمي والعلوم الإنسانية، مج2، ع01، جانفي 2001، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة .....أ-د

مدخل

الواقع الاقتصادي لإيالة الجزائر خلال عهد الدايات

أولا- القطاع الفلاحي: **07-13**

1- ملكية مشاعة..... **08**

2- ملكية البايلك **09**

3- ملكية خاصة..... **09**

4- ملكية الأحباس **09**

ثانيا- القطاع الصناعي **13-17**

ثالثا- القطاع التجاري **17-22**

1- تجارة داخلية..... **17**

2- تجارة خارجية **19**

الفصل الأول

السياسة الجبائية للدولة العثمانية

أولا- النظام الضريبي العثماني..... **24-27**

1- التشريع الضريبي العثماني **24**

2- مظاهر السياسة الجبائية **27**

ثانيا- جباية الضرائب **34-41**

1- الجباية في الأرياف..... **34**

2- الجباية في المدن 39

الفصل الثاني

أنواع الضرائب المفروضة على السكان

أولا- الضرائب في الأرياف 43-50

1- ضرائب الملكيات الخاصة 43

2- ضرائب البايلك 45

3- ضرائب أراضي العرش والمناطق المستعصية..... 46

ثانيا- الضرائب في المدن..... 50-62

1- عائدات الغزو البحري..... 50

2- عائدات بيت المال..... 55

3- عائدات البايلك 57

4- المداخيل الاستثنائية 60

الفصل الثالث

أثار النظام الضريبي على الأوضاع الداخلية والخارجية لإيالة الجزائر

أولا- آثاره على الأوضاع الداخلية 64-81

1- التدهور الاقتصادي 64

2- تمردات وثورات القبائل 73

3- الثورات الطرقية 82

ثانيا- آثاره على الأوضاع الخارجية 82-90

1- الارتباط بالأرض 83

2- الهجمات الأوروبية المتكررة 84

3- البحرية الجزائرية وقضية القرصنة والأسرى..... 86

فهرس المحتويات:

خاتمة 92-94

الملاحق 96-102

قائمة المصادر والمراجع..... 104-108

فهرس المحتويات

الملخص

ملخص:

يهدف موضـــوع الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب من جوانب الحياة الاقتصادية وهو نظام الضـــرائب المفروض على السكان في الجزائر العثمانية، فترة الدايات من حيث طرق الجباية وإبراز الآثار والانعكاســـات التي ترتبت عنه باعتبار أن النظام الضريبي أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين الســـكان والســـلطة خاصـــة لسكان الأرياف التي تميزت بين الخضوع والطاعة أحيانا والتمرد والعصـــيان أحيانا أخرى، بالإضـــافة إلى آثاره الســـلبية على الأوضـــاع الاقتصادية التي وصلت بالبلاد حد الانهيار أواخر القرن 18م مع ضعف الأسطول البحري.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، العهد العثماني، فترة الدايات، الجباية، الثورات والتمردات.

Abstract :

The study aims to shed light on one aspect of economic life, which is the tax system imposed on the population in Ottoman Algeria, the Deys period, in terms of collection methods and highlighting the effects and repercussions that resulted from it, considering that the tax system is one of the factors influencing the relationship between the population and the authority, especially for the rural population, which was characterized by submission and obedience sometimes and rebellion and disobedience at other times, in addition to its negative effects on the economic conditions that reached the point of collapse in the country in the late 18th century AD with the weakness of the naval fleet.

***Keywords**: Taxes, Ottoman era, Deys period, taxation, revolutions and rebellions.*

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: النظام الضريبي في الجزائر خلال فترة الدايات (1671م-1830م)

إعداد الطلبة:

1- محمد بوشوشة رقم التسجيل: 28012023180340962163

2- سلمية مشكلي رقم التسجيل: 28012023180340962333

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ التخصص: التاريخ الحديث

إشراف: د. كشيدة بلال **الرتبة:** أستاذة محاضرة أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

موافقة

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

نائب رئيس قسم التاريخ مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

الأستاذ: محمد بعيش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): بشوشة مسعودة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119850997002040000

الصادرة بتاريخ : 2023/08/31 عن دائرة : حمام الضلعة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: التاريخ الحديث تحت رقم التسجيل: 299012023180340921165

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: التنظام العثماني للجزائر خلال فترة الدايات (1830-1671)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عتيقي سلمى

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119810998002950007

الصادرة بتاريخ : 2016/10/30 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: التاريخ الحديث تحت رقم التسجيل: 280120231903409633 3

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: النظام الضريبي للجزائر خلال فترة الدايات (1830-1671)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.